تحقيق أقصى فائدة من النصر بعد هزم الدولة الإسلامية في العراق وسوريا (ISIS)

التحديات المرتبطة بتحقيق الاستقرار في الموصل وما هو أبعد من ذلك

شيلي كالبرتسون (Shelly Culbertson)، ليندا روبنسون (Linda Robinson)





تحقيق أقصى فائدة من النصر بعد هزم الدولة الإسلامية في العراق وسوريا (ISIS)

التحديات المرتبطة بتحقيق الاستقرار في الموصل وما هو أبعد من ذلك

شيلي كالبرتسون (Shelly Culbertson)، ليندا روبنسون (Linda Robinson)

للحصول على مزيدٍ من المعلومات حول هذا المنشور، الرجاء زيارة الموقع الإلكتروني:
www.rand.org/t/RR2076

إن المعلومات المتعلقة بطباعة هذا المنشور متوفرة في مكتبة الكونغرس تحت الترقيم التالي:
الرقم الدوليّ المعياريّ للكتاب: ISBN: 978-0-8330-9859-7

تمّ نشر هذا البحث بواسطة مؤسسة RAND، سانتا مونيكا، كاليفورنيا

صورة الغلاف من تصوير مستيلاف شيرنوف (*Mstylav Chernov*)

مؤسسة RAND هي منظمةٌ بحثية تعمل على تطوير حلولٍ لتحدّيات السياسات العامة وللمساعدة في جعل المجتمعات في أنحاء العالم أكثر أمناً وأماناً، وأكثر صحّةً وازدهاراً. مؤسسة RAND هي مؤسسةٌ غير ربحية، حيادية، وملتزمةٌ بالصالح العامّ.

ادعم مؤسسة RAND
تبرّع بمساهمةٍ خيريةٍ معفاةٍ من الضريبة على:
www.rand.org/giving/contribute

www.rand.org

تمهيد

يُعتبر مصير الموصل، ثاني أكبر مدن العراق، ومدينته الأكبر ذات أغلبية سنية، والمدينة الأكبر التي استولت عليها الدولة الإسلامية في العراق وسوريا (Islamic State in Iraq and Syria [ISIS]) أساسياً بالنسبة للجهود الآيلة إلى هزم المجموعة الإرهابية بشكلٍ دائمٍ وتأسيس عراقٍ مستقرّ. يركّز هذا التقرير على أعقاب العمليات القتالية الرئيسية في الموصل، وإدارة حاجات المدنيين (بما فيها العودة إلى الديار بعد النزوح)، ومتطلبات تحقيق استقرارٍ دائمٍ في الموصل ومناطق العراق الأخرى المُتأثّرة بالقتال. أجرت المؤلفتان بحثاً ميدانياً مكثّفاً في العراق على المستويين المحلي والوطني، بما في ذلك دراسات الحالات حول جهود تحقيق الاستقرار بعد المعارك في المراكز الحضرية الرئيسية على غرار الرمادي، والفلّوجة وتكريت.

تعكس أيضاً القضايا التي تم تحديدها على أنها ذات صلة بالموصل المتطلبات الأوسع للاستقرار في أنحاء المناطق المُتأثرة بالصراع في العراق. وبالإضافة إلى ذلك، سيتطلب عددٌ من التحدّيات والحلول التي تم تحديدها تحرّكاً من قِبَل الحكومة والسياسات الوطنية التي تعالج القضايا الكامنة، إن كانت ترتبط بتحديد أولويات البرامج وتمويلها بما يكفي، أو تطوير قوات أمنية محترفة ملائمة، أو إجراءات مصالحة لحل الصراعات بين المجموعات السياسية الرئيسية في العراق. وبالتالي، فإنّ التوصيات ومخطط تحديد الأولويات المعروض في الفصل الأخير موجّهةٌ إلى حكومة العراق الوطنية وأصحاب الشأن الرئيسيين في المجتمع الدولي.

يجب أن يكون التقرير مفيداً لجهود التخطيط التي تبذلها حكومات الولايات المتحدة والعراق وإقليم كوردستان، كما أيضاً المجتمع الدولي الذي يؤدي دوراً كبيراً من خلال الأمم المتحدة (United Nations)، والتحالف الدولي لمكافحة الدولة الإسلامية في العراق وسوريا (Global Coalition to Counter ISIS)، والجهود الثنائية الأطراف. يقدّم التقرير مساهمةً فريدةً من خلال جمع مواد المصادر الأولية الآنية من المسؤولين الرئيسيين في الوكالات الحكومية والعكسرية ووكالات المعونة مع مسؤوليات قيادية مرتبطة بهذه القضايا؛ ومعالجة التحديات الإنسانية والمرتبطة بتحقيق الاستقرار والسياسية المتعددة الجوانب؛ وتقديم توصيات تُعتبر أساسية لتحقيق الاستقرار في الموصل ومناطق أخرى من أجل ضمان نجاح حملة هزم الدولة الإسلامية في العراق وسوريا في نهاية المطاف.

مشاريع مؤسسة RAND (RAND Ventures)

مؤسسة RAND هي منظمةٌ بحثية تعمل على تطوير حلولٍ لتحدّيات السياسات العامة وللمساعدة في جعل المجتمعات في أنحاء العالم أكثر أمناً وأماناً، وأكثر صحّةً وازدهاراً. مؤسسة RAND هي مؤسسةٌ غير ربحية،

حيادية، وملتزمةٌ بالصالح العامّ.

مشاريع مؤسسة RAND (RAND Ventures) هي واسطة للاستثمار في الحلول عن طريق السياسات. المساهمات الخيرية تدعم قدرتنا على النظر البعيد نحو المستقبل، ومعالجة المواضيع الصعبة والخلافية في أغلب الأحيان، ومشاركة نتائجنا بطرقٍ مبتكرة ومقنعة. نتائج أبحاث مؤسسة RAND وتوصياتها مبنيّة على البيانات والأدلة، ولذلك هي لا تعكس بالضرورة تفضيلات السياسات أو الاهتمامات لدى عملائها أو مانحيها أو داعميها.

لقد تمّ توفير التمويل لهذا المشروع من المُخصصّات المتاحة لمؤسسة RAND من أجل البحث المستقل والتطوير، من عقودها لإدارة مراكزها للبحث والتطوير، التابعة لوازرة الدفاع الأمريكية، والتي تعمل بتمويلٍ فيدراليٍّ.

أجريت هذه الدراسة في مركز سياسات الدفاع والأمن الدولي (International Security and Defense Policy Center) التابع لمعهد أبحاث RAND للدفاع الوطني (RAND National Security Research Division [NSRD]). ويُجري معهد أبحاث RAND للدفاع الوطني أبحاثاً وتحليلاتٍ تتعلق بشؤون الدفاع والأمن القومي لمصلحة الولايات المتحدة والتحالف الدفاعي، والسياسات الخارجية، والأمن القومي، وأجهزة ومنظمات الاستخبارات، وسواها من المؤسسات والمنظّمات غير الحكومية التي تعنى بتحليل الأمور المتعلّقة بالدفاع والأمن القومي. للمزيد من المعلومات حول مركز سياسات الدفاع والأمن الدولي، الرجاء زيارة الموقع الإلكتروني www.rand.org/nsrd/ndri/centers/isdp أو الاتصال بالمدير (معلومات الاتصال متوفرة على صفحة الإنترنت).

المحتويات

الأشكال، والجدول والمربعات

الجدول

الأشكال

المربّعات

الملخّص

يبحث هذا التقرير في الوضع الراهن للجهود الإنسانية وجهود تحقيق الاستقرار في العراق، وبالأخصّ في الموصل، وهي عاصمة محافظة نينوى في العراق. ترتكز الدراسة إلى جمعٍ شاملٍ للبيانات ومراجعتها؛ وزيارات ميدانية إلى العراق (إربيل، وبغداد، ومخيمات خازر للنزوح خارج الموصل، وقاعدتا القيارة وحمام العليل العسكريتان)؛ وأكثر من 50 مقابلة معمّقة مع مجموعة من المسؤولين الأولين من الحكومة العراقية والولايات المتحدة ومسؤولين آخرين من التحالف الدولي لمكافحة الدولة الإسلامية في العراق وسوريا (Global Coalition to Counter ISIS)، والأمم المتحدة، ووكالات أخرى متعددة الأطراف، ومنظمات غير حكومية تنفيذية. راجَع فريق البحث خطة الاستجابة الإنسانية وبرامج تحقيق الاستقرار، بالإضافة إلى سجلات مسار التنفيذ لغاية أبريل/نيسان 2017. أُجريت ثلاث دراسات حالات حول جهود هذه حول جهود تحقيق الاستقرار ما بعد القتال في الرمادي والفلوجة وتكريت. يقرّ الباحثون أنّ الجهود الإنسانية وجهود تحقيق الاستقرار هي متعددة الأوجه من حيث جوهرها ويتم تعزيزها بشكلٍ متبادل، ولذلك بحثنا في المجالات الأولية من النشاط الإنساني وركائز تحقيق الاستقرار، بما في ذلك الحاجات الفورية، والأمن، والبنى التحتية والخدمات، والحوكمة والمصالحة. ستؤثّر هذه النشاطات جميعها بدورها على ما إذا كان المدنيون قادرين على العودة إلى ديارهم وتوقيت ذلك.

يركّز التقرير على تحديد الفجوات الرئيسية في الجهد الحالي والتي ستعيق التقدّم الإضافي والنجاح في نهاية المطاف. تتمثّل المقاربة التي اعتمدتها مؤلفتا هذا التقرير بتحديد الفجوات الملحّة والأولية، والتي، في حال تمّ سدّها، ستتيح اتخاذ الخطوات القادمة في عملية الانتعاش. لا يفصّل التقرير النشاطات اللازمة كلها من أجل تمكين العراقيين من العودة إلى حياتهم الطبيعية. في الواقع، تستلزم درجة المعاناة والدمار على مدى العقود الأخيرة التزاماً طويل الأمد من قِبَل الحكومة العراقية والمجتمع الدولي من أجل إصلاح البلد. وجد التحليل الذي أجراه فريق الدراسة أنّ القضايا التي ستحدّد ما إذا قد تمّ تحقيق الاستقرار بنجاح في الموصل تعكس إلى حدٍّ كبيرٍ القضايا في المناطق الأخرى المُتأثّرة بالصراع. وينطبق ذلك بشكلٍ خاصٍ على قضايا الأمن، والحوكمة، والمصالحة التي تم تحديدها. وبالإضافة إلى ذلك، تعتمد التدابير اللازمة بشكلٍ كبيرٍ على خطط الحكومة الوطنية في العراق وقراراتها والتنفيذ، كما أيضاً على الدعم والتمويل من المجتمع الدولي. وبالتالي، فإنّ عدداً من التوصيات لا يتعلّق بالموصل فحسب وإنّما أيضاً بجهد تحقيق الاستقرار الإجمالي في العراق، وهي تتطلّب المشاركة التامة من الحكومة الوطنية ومؤيّديها.

يخلص التقرير إلى أنّه، ومن دون جهدٍ متزايدٍ بشكلٍ كبيرٍ من قِبَل العراقيين، ومسؤولين آخرين في الولايات المتحدة والتحالف (Coalition)، والأمم المتحدة، قد تجتاح موجةٌ أخرى من العنف العراق في غضون أشهر في حال لم تكن نشاطات تحقيق الاستقرار صلبة بما يكفي. ثمّة احتمالٌ بأن يؤدي الانتصار العسكري إلى إزاحة الدولة الإسلامية في العراق وسوريا (Islamic State in Iraq and Syria [ISIS])، ليدخل العراق فحسب في

فترةٍ مطوّلةٍ من العنف والمعاناة في حال لم تتم معالجة أسباب الاستياء الكامنة وإذا بقي الكثير من الأشخاص النازحين داخلياً (internally displaced persons [IDPs]) في العراق المتبقين والبالغ عددهم 3 مليون شخص عاجزين عن العودة إلى ديارهم. قد يسرّع انعدام الاستقرار الجاري في العراق بدوره التدفقات الدولية الإضافية للاجئين إلى بلدان أخرى في الشرق الأوسط وإلى أوروبا.

بذلت الولايات المتحدة والعراق والمجتمع الدولي كمّاً كبيراً من الجهود في إخراج الدولة الإسلامية في العراق وسوريا من أراضي العراق وسوريا. ستضيع هذه الجهود والموارد في حال الفشل في تعزيز المكاسب التي تحقّقت من خلال القتال عن طريق تأمين السلم عبر إجراءات إنسانية وإجراءات تحقيق استقرار ملائمة. وتشير النتائج التي تم تحقيقها حتى الآن إلى أنّ النجاح ممكن من خلال مجموعةٍ معتدلةٍ وإنّما مُطَبَّقة بعناية من البرامج التي تستفيد من إرادة الجهات الفاعلة المحلية والدولية ومعرفتها.

الاستجابة الإنسانية

مع تكشّف معركة الموصل بحلول يوليو/تموز 2017، كان مجموع ما يزيد عن مليون شخص من الموصل قد نزح بسبب العمليات العسكرية؛ وقد عاد حوالي 200,000 إلى ديارهم. ازدادت أيضاً التحديات المرتبطة بتوفير المساعدة للمدنيين الذين بقيوا داخل غرب الموصل خلال القتال. بالإضافة إلى ذلك، بقي النزوح الأطول مدى للأشخاص في العامين 2014 و2015 بسبب الدولة الإسلامية في العراق وسوريا (ISIS) تحدياً من حيث تلبية حاجاتهم الفورية ومعالجة عودتهم المحتملة أو الدمج المحلي أو إعادة التوطين في أماكن أخرى، على حدٍّ سواء.

شملت القضايا الإنسانية الأكبر بالنسبة للأشخاص داخل الموصل انعدام الأمن الغذائي الحاد، وتدمير إمدادات المياه، والعيش في قلب القتال الجاري، والعوائق الأمنية في وجه توفير المعونة ونقص الرعاية الصحية الملحّة.

انتقل معظم الأشخاص النازحين داخلياً (IDPs) كنتيجةٍ للعداء إلى مخيمات النزوح. ارتبطت التحديات الإنسانية الأكبر التي تواجه هذه المجموعة بالحماية والرعاية الصحية. لم يكن يُسمح للأشخاص النازحين داخلياً في بعض المخيّمات التي تديرها حكومة إقليم كوردستان (Kurdistan Regional Government [KRG]) بالمغادرة بسبب مخاوف حكومة إقليم كوردستان بشأن الأمن. غير أن تقييد حركة الأشخاص النازحين داخلياً ضمن المخيّمات يشكّل انتهاكاً مباشراً للمعايير الدولية. شملت المخاوف المرتبطة بالحماية أيضاً نقص عمليات المسح الموحّدة، وتشتيت العائلات، والوثائق المُصادرة أو التي تمت خسارتها. بالإضافة إلى ذلك، كانت الرعاية الصحية الجسدية والعقلية على مدار 24 ساعة غير متوفرة.

واجه الأشخاص النازحون داخلياً الذين فرّوا من الموصل وأجزاء أخرى من محافظة نينوى بسبب الدولة الإسلامية في العراق وسوريا في العامين 2014 و2015، مجموعة مختلفة من التحديات التي شملت الفقر، ومعدلات التعليم المنخفضة، وتراجع المساعدات بسبب طول حالتهم. لم يرغب الكثيرون بالعودة إلى ديارهم لأنهم كانوا يخشون على أمنهم. فرض وجود أعداد كبيرة من الأشخاص النازحين داخلياً في المدن والقرى ضغوطاً هائلةً على مواردها. تحمّل إقليم كوردستان بالأخصّ الجزء الأكبر من هذه التكاليف في شمال العراق.

الظروف الأمنية ما بعد القتال

تم تحديد ثلاث تحديات أساسية مرتبطة بتوفير الأمن في نينوى؛ وتتعلّق هذه القضايا أيضاً بمناطق الصراع الأخرى في محافظات الأنبار وصلاح الدين وكركوك وديالى.

إن التحدّي الملحّ الأوّل هو معالجة الحوادث المنتشرة على نطاق واسع والمرتبطة بمخاطر المتفجرات التي خلّفتها الدولة الإسلامية في العراق وسوريا (ISIS). فقد كانت البنى التحتية العامة والمرافق والمساكن ملغومة إلى حدٍّ كبيرٍ ومُفَخَّخة، ما يطرح مخاطر أمنية بالنسبة لتلك المتبقية ويمنع الأشخاص النازحين داخلياً (IDPs) من العودة إلى ديارهم. مكّن التخفيف من خطر المتفجرات في الأجزاء المُحرَّرة من العراق استئناف بعض الخدمات العامة، ولكنّها بقيت غير كافية إلى حدٍّ كبيرٍ بالمقارنة مع نطاق المشكلة.

إن الحاجة الأمنية الملحّة الثانية هي توفير الأمن الفوري من خلال قوات حفظ ملائمة قد تبقى في المناطق المُحرّرة بعد العمليات القتالية. قد يتطلّب عدد سكان الموصل المُقدَّر بـ1.2 مليون نسمة قوّة حفظ تضمّ 60,000 جندي، ما يستتبع الاعتماد على الجيش العراقي، والشرطة الفيدرالية، والبشمركة (القوات العسكرية التابعة لحكومة إقليم كوردستان) والقوات القبلية. على الرغم من مزيج القوات والتكوين الشيعي إلى حدٍّ كبيرٍ للجيش وقوات الشرطة الفيدرالية، تم الإبلاغ عن ادعاءات قليلة بشأن انتهاكات خلال العمليات الرئيسية في شرق الموصل. وعلى الرغم من ذلك، قد تظهر مشاكل لدى المضي قُدُماً بسبب الانتماءات السياسية المعقدّة لقوات الحفظ، التي يمكن أن تشوّه صورتها وسلوكها كجهات حيادية مُزوِّدة للأمن، بالإضافة إلى مستويات تدريبها غير الملائمة. وأخيراً، يظهر خطر كبير بأن يتم جرّ عدد من هذه القوات إلى العمليات القتالية في تل عفر ووادي نهر الفرات. خلال عمليات الموصل، تم نقل بعض قوات الحفظ من شرق الموصل للمشاركة في عمليات غرب الموصل. استفادت الدولة الإسلامية في العراق وسوريا من الأمن المتفاوت لإعادة التسلل إلى بعض المناطق وشنّ الهجمات.

ثالثاً، تم إعداد قوات شرطة غير كافية لتحلّ محلّ قوات الحفظ في المدن الرئيسية التي تمت استعادتها من الدولة الإسلامية في العراق وسوريا. دعم التحالف المكافح للدولة الإسلامية في العراق وسوريا الجهود الآيلة إلى استدعاء وتجنيد وتدريب القوات الأمنية، بما فيها الشرطة. بلغ عدد قوات الشرطة التي تم تدريبها على يدّ التحالف (Coalition) 13,000 عنصر بتاريخ مارس/آذار 2017. بحسب البيانات التي تم توفيرها من قِبَل قوة المهام المشتركة لعملية العزم الصلب (Combined Joint Task Force for Operation Inherent Resolve)، فإنّه قد لا يتم تدريب قوات الشرطة الإضافية التي تضمّ 12,000 عنصر والتي قدّرت أنّها ستكون لازمة من أجل تأمين المدينة بشكلٍ دائم، لمدّة 18 شهراً إضافياً. فقد تم سابقاً تسريع برنامج تدريب الشرطة التابع للتحالف من خلال توفير عددٍ إضافيٍّ من المدرّبين الدوليين، ولكن حتّى قدرة التدريب المتزايدة هذه كانت غير ملائمة لأنها قد تتطلب بقاء قوات الحفظ في مكانها لأشهر متعددة. وبالنظر إلى أنّ هذه القوات نفسها قد تكون مطلوبة بشكلٍ مرجّحٍ للعمليات العسكرية في أجزاء أخرى من العراق، يبدو توقّع فجوة خطيرة في الأمن في المناطق المُطهّرة كبيراً. وبالإضافة إلى ذلك، حصل عدد من القوات القبلية وقوات الشرطة على تدريبٍ مختصرٍ جداً، ولذلك ستدعو الحاجة أيضاً إلى تدريبٍ إضافيٍّ لهذه القوات المُدربة تدريباً خفيفاً.

تمكين استئناف الحياة في المدينة

يعتمد استئناف الحياة في المدينة في الموصل وعودة النازحين إلى ديارهم على عوامل مرتبطة بإدارة المدينة:

الخدمات العامة، البنى التحتية، المساكن، والاقتصاد.

في ظلّ سيطرة الدولة الإسلامية في العراق وسوريا (ISIS)، توقّفت الخدمات العامة ودُمِّرت البنى التحتية في القتال، مع تأثيرات خاصة على المرافق العامة والرعاية الصحية والتعليم. ودمّرت العمليات العسكرية بشكلٍ إضافيٍّ البنى التحتية الخاصة بالكهرباء والمياه؛ في حين كانت عمليات مؤقتة جاريةً من أجل توفير المياه في شرق الموصل، ستدعو الحاجة إلى عملية إعادة بناء أكبر. تمّ تدمير ثلاثة أرباع مساحة مستشفيات الموصل، تماماً كما حصل بالنسبة لعددٍ من العيادات. كان حوالي نصف أطفال الموصل لا يرتادون المدارس؛ وتعرّض عددٌ من الطلاب للصدمات وتلقين (عقائد) مناهج الفكر المتطرف.

تم تدمير عددٍ كبيرٍ من البنى التحتية في الموصل، من قِبَل الدولة الإسلامية في العراق وسوريا خلال الاحتلال ومن قِبَل قوّات التحالف (Coalition) خلال الحملة لتحرير الموصل على حدٍ سواء. لإعادة بناء البنى التحتية، شغّل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (United Nations Development Program [UNDP]) صندوقين لتحقيق الاستقرار عملا مع أعيان محليين لتحديد الأولويات لإعادة الإعمار؛ وقد مُنِحت الأولوية للطاقة، والمياه، والمستشفيات، والمدارس. عمِل البنك الدولي (World Bank) في مكانٍ آخر في العراق على تمويل البنى التحتية العامة التي تمّ تدميرها بفعل القتال وقدّم الدعم لتمويل البنى التحتية في الموصل.

ستكون الاعتبارات المرتبطة بالمساكن مشكلةً رئيسيةً خلال تحقيق الاستقرار في الموصل لأسباب متعددة: النقص في إمداد المساكن، إمكانية وجود أحياء مخدّمة بشكلٍ غير ملائمٍ لتؤدي دور حاضنات للراديكالية ونزاعات ملكية العقارات التي من المرجّح أن تنشأ عن بيع الدولة الإسلامية في العراق وسوريا للعقارات وإتلاف سجلات الملكية.

تراجع اقتصاد الموصل في ظلّ سيطرة الدولة الإسلامية في العراق وسوريا. فهي قد نهبت المصرف المركزي وأُقفِل عدد من شركات الأعمال. ارتفعت معدّلات البطالة والتضخّم والفقر. توقّف عددٌ من المزارعين عن العمل لأنّ الدولة الإسلامية في العراق وسوريا قد أرغمتهم على البيع بأسعار منخفضة ابتزازية. ثمّة مجالان رئيسيان من اقتصاد المدينة يُعتبران مهمّين لتحقيق الاستقرار الفوري: الأسواق (للسلع المطلوبة للحاجات اليومية، وبالأخصّ الغذاء) والوظائف (علماً أنّه تم قطع رواتب الخدمة المدنية في الموصل من بغداد، وتم تدمير عدد من المصانع التي كانت توفّر فرص العمل).

الحوكمة والمصالحة السياسية

تتعلّق قضيتان رئيسيتان بجهد تحقيق الاستقرار ما بعد الدولة الإسلامية في العراق وسوريا (ISIS) على المستويين المحلي والوطني على حدٍّ سواء: بناء القدرة الفعّالة على الحكم، والتي تُعرف أيضاً بالحوكمة، وحلّ الصراع الطائفي والعرقي الذي يهدّد بتحويل العراق إلى دولةٍ فاشلةٍ بشكلٍ دائم. كان تهديد الدولة الإسلامية في العراق وسوريا متجذّراً في الصراع السياسي العراقي الأوسع الذي أربك البلد منذ الإطاحة بصدّام حسين بفعل التدخّل الأمريكي في العام 2003. نشأت أغلبية مقاتلي الدولة الإسلامية في العراق وسوريا عن سكّان العراق السنّة، على الرغم من أنّ عدداً من المقاتلين الأجانب قد التحقوا بصفوف الدولة الإسلامية في العراق وسوريا على المستويات كلها. من المرجّح أن تكتسب الدولة الإسلامية في العراق وسوريا أو خلفها جاذبيةً في المناطق السنية في حال لم تتم تسوية المظالم القائمة منذ وقتٍ طويل، والقضايا الجوهرية المحيطة بتقسيم السلطة وتركيبة الدولة في العراق والرغبات المحلية للحوكمة الذاتية ونوعية الحياة.

تدعو الحاجة إلى حكومةٍ تمثيلية وكفوءة في محافظة نينوى، ويجب التأكّد من الحدود المستقبلية وهيكلية المحافظة. ستدعو الحاجة إلى زيادة القدرة على الحكم وعزل المسؤولين من ذوي السلوك الإجرامي المرتبط بالدولة الإسلامية في العراق وسوريا.

تم بموجب المادة 45 من القانون رقم 21، قانون سلطة المحافظات (Provincial Power Act) للعام 2013 في العراق نقل مهام ثماني وزارات إلى حكومات المحافظات. كانت النظرية أنّ حكومةً محليةً قد تكون أكثر استجابةً لحاجات المواطنين، وكلما كانت الحكومة أقرب إلى الشعب، قد يدعم حكومته بشكلٍ أفضل. وعلى الرغم من ذلك، كان تنفيذ هذا القانون بطيئاً ومن المقرّر إنهاء برنامج الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (United States Agency for International Development [USAID]) الداعم له.

سيستلزم الأمر رأب النسيج الاجتماعي في نينوى ومحافظات أخرى مزّقتها الحرب. بالإضافة إلى حوار على الصعيد الوطني، تدعو الحاجة أيضاً إلى جهودٍ على مستوى الشعب. يمكن دعم حفنة من جهود المصالحة المحلية (على غرار تلك التي يديرها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي [UNDP] ومعهد الولايات المتحدة للسلام (U.S. Institute of Peace [USIP]) بشكلٍ مفيدٍ وتوسيع نطاقها.

رأى مسؤولون متعددون أنّ الحاجة كانت تدعو إلى تأسيس محادثات مستمرّة على المستوى الوطني وإجراءات بناء الثقة بين السنّة والشيعة، كما بين الحكومة العراقية وحكومة إقليم كوردستان (KRG). على الرغم من ذلك، فشلت الجهود التي بُذلت حتّى تاريخه بسبب الديناميكيات السياسية. في السنوات الأخيرة، كانت الولايات المتحدة تعمل بهدوء وراء الكواليس، غير راغبةً في وضع رأس مال سياسي أكثر وضوحاً في مشروع المصالحة الوطنية. ولكنّ ظهور إدارة أمريكية جديدة يفرض قضية ما ستكون عليه السياسات الأمريكية الجديدة.

التوصيات

تقدّم هذه الدراسة 14 بند عمل ملحّ لمعالجة الفجوات التي حدّدناها في الاستجابة الإنسانية الفورية في الموصل، وحاجات تحقيق الاستقرار الأكثر إلحاحاً وتأسيسية، والمتطلبات الرئيسية لوضع مقاربة مستدامة للحوكمة والمصالحة وقضايا إدارية متعددة الجوانب. وكما تمّت ملاحظته سابقاً، هذا ليس دليلاً شاملاً للحاجات أو أوجه القصور في الاستجابة العراقية والدولية. بدلاً عن ذلك، تمثّل بنود العمل هذه قائمة فريق دراسة مؤسسة RAND المختصرة لهذه الأولويات الأساسية والملحّة والتي من دونها لا يمكن للاستقرار والمصالحة أن يكتسبا جاذبيةً وينجحا في نهاية المطاف. وعلاوةً على ذلك، نحن نقرّ أنّه، وفي ظلّ ظروفٍ مماثلة، بعد 15 عاماً من الحرب، لا يمكن للأفضل بأن يحول دون تحقيق ما هو جيّد، وأنّ الحاجة تدعو إلى تحقيق مكاسب جزئية على المدى القصير لتأسيس الزخم والثقة بحيث يتمكّن العراق يوماً ما من بناء السلام الذي يستحقه شعبه.

تشمل التوصيات تدابير يتوجب اتخاذها من قِبَل الحكومة العراقية، بالإضافة إلى تدابير يتوجب اتخاذها من قِبَل التحالف الدولي والمنظمات الدولية التي تدعم الحكومة. التوصيات هي لتدابير محلية ووطنية على حدٍّ سواء، للأسباب التالية:

1. يتطلّب تحقيق الاستقرار في الموصل ومحافظة نينوى معالجة مخاوف المُقيمين بشأن السياسات على المستوى الوطني ولجميع المواطنين، بالإضافة إلى القضايا المحلية البحتة. لا يمكن التوصل إلى تحقيق الاستقرار محلياً من دون تدابير على الصعيد الوطني.
2. بالنظر إلى دورها المهيمن في نظامٍ مركزي، سيتوجب على حكومة بغداد اتخاذ تدابير لمعالجة الحاجات

الخاصة بالموصل والقضايا الأوسع التي تتسبب بنشوء الصراع على حدّ سواء.

3. باعتبارها المدينة الأكبر ذات أغلبية سنية، تؤدي الموصل دور عالمٍ مصغّرٍ للمهمة الأوسع المتمثّلة بتحقيق الاستقرار على نطاق العراق الأوسع. وترتبط القضايا التي تم تحديدها إلى حدٍ كبيرٍ بكل المحافظات الخمس المتأثرة بالصراع.

الاستجابة الإنسانية (0-3 أشهر)

1. **معالجة نقص الغذاء والمياه والخدمات الطبية الحادّ.** تتمثّل قضايا الحياة أو الموت بالنسبة للعراقيين في محافظة نينوى بعدم كفاية الغذاء والمياه والرعاية الصحية. يتوجب على الحكومة العراقية والمجتمع الدولي التحرّك بسرعةٍ من أجل معالجة أوجه النقص الحرجة هذه في الاستجابة الإنسانية.

2. **ضبط عملية المسح للأشخاص النازحين داخلياً (IDPs) وحرية تنقّلهم.** أقرّت الأمم المتحدة والولايات المتحدة على حدّ سواء بأنّه لم يتم التقيّد بالمعايير الدولية بالنسبة للمدنيين النازحين في بعض المخيمات، وبالأخصّ تلك التي تديرها حكومة إقليم كوردستان (KRG). يتوجّب على حكومة إقليم كوردستان أن تتيح على الفور حرية التنقّل للمدنيين النازحين والتوقّف عن الاحتفاظ بوثائقهم الحكومية كوسيلة لإبقائهم في المخيمات. يجب أن تصبح إعادة توحيد العائلات أولوية عليا.

3. **إصدار سياسات عودة آمنة للأشخاص النازحين داخلياً (IDPs) والبدء بتنفيذها.** على الرغم من أنّ الأمم المتحدة (UN) والحكومة العراقية قد طوّرتا خطة استجابة إنسانية مفصّلة، لا تزال خطة مفصّلة بالتساوي لعودة الأشخاص النازحين داخلياً (IDPs) الذين يفوق عددهم الثلاثة ملايين ناقصة. يتوجب على إدارة النزوح والهجرة العراقية (The Iraqi Department of Displacement and Migration) أن تضع خطة شاملة مع موارد ومقاييس للتنفيذ.

4. **توسيع نطاق التخفيف من خطر المتفجرات ووتيرته.** يركّز نزع الألغام حالياً على البنى التحتية والخدمات الرئيسية وهو مُمَوَّل من أجلها فحسب. تدعو الحاجة إلى المزيد من تمويل وتدريب العراقيين إلى حدٍّ كبيرٍ لهذه المهمة لجعل المدن قابلة للسكن وتعزيز عودة المدنيين المبكرة.

تحقيق الاستقرار الموسّع (0-6 أشهر)

5. **ضمان قوات حفظ ملائمة في المناطق المطهّرة.** سيتطلب عدد سكان الموصل البالغ 1.2 مليون نسمة قوة حفظ تتألف من 60,000 جندي لحفظ السلام، وتأسيس نقاط تفتيش، ومنع النهب والأعمال الانتقامية. من المهمّ ضمان عدم جرّ هذه القوات إلى أماكن أخرى لعمليات أخرى.

6. **مضاعفة الطاقة الإنتاجية لتدريب الشرطة.** يجب زيادة وتيرة تدريب الشرطة بنسبة 100 في المئة لإنتاج العدد اللازم من الشرطة في غضون 9 أشهر بدلاً من 18 شهراً. وستدعو الحاجة إلى تدريب إضافي للقوات المُدرَّبة تدريباً خفيفاً والتي سيتم دمجها في قوة الشرطة الدائمة.

7. **استعادة الخدمات العامة وتأسيس عملية لحلّ نزاعات الملكية.** استئناف الخدمات العامة الحيوية بما يمكّن الأشخاص من العمل لدعم عائلاتهم، وبدء عملية لتمكين الأشخاص من العودة إلى ديارهم سيكون أساسياً لعودة المدنيين، متيحاً للذين في الموصل استئناف حياتهم ومنع حصول جولة إضافية من الصراع على الحاجات الأساسية.

8. **تعزيز الثقة بحكومة نينوى.** يتوجب على رئيس الوزراء العراقي أن يعقد على الفور مجلساً تمثيلياً واسعاً لمواطني نينوى من أجل وضع جدول زمني لتأسيس حكومة شاملة، وخاضعة للمساءلة وفعّالة للمحافظة.

مساعدة الحكومة العراقية على تطوير حوكمة حكيمة ومصالحة سياسية (0-12 شهراً)

9. **تنفيذ قانون اللامركزية.** يجب متابعة جهود اللامركزية، بما فيها برنامج تعزيز الحوكمة – تقدُّم (Governance Strengthening Project—Taqadum) الذي تموّله الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) (والذي يُختتم في سبتمبر/أيلول 2017)، وبرنامج تنمية المناطق المحلية التابع للأمم المتحدة (UN Local Area Development Program) وبرنامج اللامركزية المالية للبنك الدولي (World Bank fiscal decentralization program) من أجل دعم التنفيذ الكامل لقانون اللامركزية الذي أقرّه البرلمان العراقي. سيتم تنفيذ اللامركزية في ثماني وزارات والتنفيذ جارٍ ولكنّه لم يكتمل. ستدعم خطوات ملموسة لتمكين حكومة المحافظة جهود المصالحة الوطنية وستنشّطها.
10. **تحسين المالية العامة والإدارة العامة.** إن تأسيس مكتب تابع للحكومة العراقية يدير مشاريع تحقيق الاستقرار، بالإضافة إلى منح الأولوية لبرنامجي الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) والبنك الدولي اللذين يبنيان القدرة العراقية على الحكم من خلال التدريب ورصد المالية العامة والإدارة العامة سيرفعان من مستويات توفير الخدمات والثقة العامة. يجب دمج معايير الأداء في التمويل كله.
11. **توسيع مشاريع المصالحة المحلية وتنسيقها.** تشكّل المشاريع المحلية لحل الصراعات وزيادة التماسك الاجتماعي مكمّلات مهمّة لجهد مصالحة على الصعيد الوطني. يتوجب زيادة كميّة تمويل تحقيق الاستقرار المخصص للمشاريع على المستوى المحلي، بما في ذلك خطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) لحملة إعلامية، وتجمّعات المجتمع المدني ومشروع ذاكرة لتوثيق الانتهاكات والفظائع المرتكبة خلال الحرب.
12. **إطلاق المصالحة بسرعة مع خارطة طريق ومجموعة أصدقاء.** يتوجب على الولايات المتحدة أن تأخذ بزمام المبادرة لتشكيل مجموعة أصدقاء من أجل توفير دعم رفيع المستوى لبناء خارطة طريق للمصالحة الوطنية في العراق. وتتمثّل المكوّنات الرئيسية بضمانات الأمن، والإيرادات، والعفو للذين لم يرتكبوا الجرائم، وجهد عدالة ومساءلة المجرمين وتوفير المعونة لإعادة استيطان السنّة. يجب ربط التمويل المتعدد السنوات لاتفاقية إطار العمل الاستراتيجي (Strategic Framework Agreement) بوضع خارطة طريق مماثلة.

تعدّد الجوانب

13. **تسريع تمويل تحقيق الاستقرار.** ليست البرامج الرسمية لتحقيق الاستقرار، آلية التمويل لتحقيق الاستقرار الفوري ([Funding Facility for Immediate Stabilization [FFIS) وآلية التمويل لتحقيق الاستقرار الموسّع ([Funding Facility for Extended Stabilization [FFES)، ممولة بشكلٍ كامل. بالإضافة إلى ذلك، إن آلية التمويل لتحقيق الاستقرار الفوري مصمّمة للمشاريع التي تساوي مدتها ستة أشهر أو أقلّ. وبالنظر إلى حجم الدمار في العراق، تدعو الحاجة إلى تصميم جهدٍ على نطاق أوسع لتحقيق الاستقرار وتمويله.
14. **تحسين فعالية وتتبّع تمويل الجهات المانحة.** يجب تكليف مكتب مركزي واحد بمسؤولية تتبع كل الوعود والمساهمات، بحيث تُتاح للعامة محاسبة كاملة وشفافة لأموال تحقيق الاستقرار. وإلى الحدّ الذي يعزى فيه النقص في التمويل إلى التشكيك في أنّ الأموال تُنفق للأغراض المقصودة، يمكن معالجة هذه القضية بالطريقة الأكثر فعالية من خلال المزيد من الشفافية والمساءلة.

شكرٌ وعِرفان

تودّ المؤلفتان أن تتوجها بالشكر إلى الذين تمت مقابلتهم للدراسة، مقدّمين رؤى قيّمة للتحليل.

من الحكومة العراقية، شمل هؤلاء الأشخاص نوفل حمادي السلطان، حاكم محافظة نينوي؛ الجنرال أنور أمين، قائد القوات الجوية العراقية؛ السفير لقمان الفيلي، السفير العراقي السابق لدى الولايات المتحدة؛ جابر الجابري، مستشار أول للمتحدث باسم مجلس النواب؛ العميد تحسين ابراهيم، المتحدث باسم وزارة الدفاع العراقية؛ مسؤول جهاز الأمن الوطني، سعيد الجياشي؛ سعد معن، المدير العام لوزارة الداخلية؛ صباح النوري من مركز مكافحة الإرهاب (Counter-Terrorism Center)؛ علي سندي، وزير التخطيط في حكومة إقليم كوردستان (KRG)؛ كريم سنجاري، وزير الداخلية في حكومة إقليم كوردستان؛ نوزاد هادي مولود، حاكم محافظة إربيل؛ حيدر مصطفى سعيد، المدير العام لإدارة تنسيق التطوير والتعاون في وزارة التخطيط في حكومة إقليم كوردستان؛ هوشنك محمد، المدير العام في وزارة الداخلية في حكومة إقليم كوردستان، مركز تنسيق الخدمات المشترك (Joint Crisis Coordination Centre).

من وكالات الأمم المتحدة ومنظمات أخرى متعددة الأطراف، شمل هؤلاء الأشخاص ليز جراندي (Lise Grande)، نائب الممثّل الخاص للأمين العام، والمنسّقة المقيمة، ومنسّقة الشؤون الإنسانية، والممثّلة المقيمة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (United Nations Development Program [UNDP]) في العراق؛ كولين ليك (Colin Lake)، مستشار تنسيق أول، مكتب نائب الممثّل الخاص للأمين العام؛ فينسنت جول (Vincent Gule)، مسؤول الحماية، المفوضيّة السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (United Nations High Commission for Refugees [UNHCR])؛ بريسيلار مويو (Precillar Moyo)، المفوضيّة السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين؛ مونيكا نورو (Monica Noro)، المفوضيّة السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين؛ أندرو باراش (Andrew Barash)، المفوضيّة السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين؛ كارولينا ماتيوس (Caroline Mateos)، المفوضيّة السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين؛ بيتر هاوكينز (Peter Hawkins)، اليونيسف (United Nations Children's Fund [UNICEF])؛ سلطان حجييف (Sultan Hajiyev)، نائب المدير القُطري للبرنامج والعمليات، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، العراق؛ فاني دوتوا (Fanie DuToit)، مستشارة في شؤون المصالحة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ عرفان علي، رئيس برنامج العراق، برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (برنامج الموئل - الأمم المتحدة) (United Nations Settlements Programme [UN-Habitat])؛ مانوج ماثيو (Manoj Mathew)، رئيس مكتب الشؤون السياسية التابع لبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق بالإنابة (United Nations Assistance Mission for Iraq Office of Political Affairs)؛ باربارا ريجكس (Barbara Rijks)، رئيسة المكتب، إربيل، المنظمة الدولية للهجرة (International Organization for Migration [IOM]) في العراق؛ ألطاف موساني، ممثل منظّمة الصحة العالمية (World Health Organization [WHO]) في العراق؛ عامر بيباني، منظمة الصحة العالمية؛ محمد

هماشا، منظمة الصحة العالمية؛ وروبيرت بو جوده ممثل البنك الدولي (World Bank) في العراق.

من الجيش الأمريكي، شمل هؤلاء الأشخاص الجنرال جوزيف ل. فوتيل (General Joseph L. Votel)، قائد، القيادة المركزية الأمريكية (U.S. Central Command)؛ العقيد جيمس "جاي" وولف (Colonel James "Jay" Wolff)، مستشار أول، مكتب التعاون الأمني في قسم مكافحة الإرهاب – العراق (Counter Terrorism Service Office of Security Cooperation – Iraq)؛ العقيد إيان رايس (Colonel Ian Rice)، خلية تنسيق المشاركة القبلية (Tribal Engagement Coordination Cell)؛ والرائد كريم فرنانديز (Major Kareem Fernandez)، خلية تنسيق المشاركة القبلية.

شمل المسؤولون الدبلوماسيون ومسؤولو المساعدة الأمريكيون السفير (المتقاعد) راين كوكر (Amdassador [ret.] Ryan Crocker)؛ السفير (المتقاعد) تشارلز ريز (Amdassador [ret.] Charles Ries)؛ ميريام إسترين (Miriam Estrin)، مديرة السياسات، مكتب المبعوث الرئاسي الخاص للتحالف الدولي لمكافحة الدولة الإسلامية في العراق وسوريا (Office of the Special Presidential Envoy for the Global Coalition to Counter ISIS)، وزارة الخارجية الأمريكية؛ هنري هاجارد (Henry Haggard)، القنصل العام بالإنابة، القنصلية الأمريكية في إربيل (U.S. Consulate in Erbil)؛ باتريسيا أجيليرو (Patricia Aguilero)، مكتب شؤون السكان والهجرة واللاجئين التابع لوزارة الخارجية الأمريكية (U.S. Department of State, Bureau of Population, Refugees and Migration)؛ ميلاني أندرتون (Melanie Anderton)، وزارة الخارجية الأمريكية؛ نيل دبليو هوب (Neil W. Hopp)، وزارة الخارجية الأمريكية؛ ستيفاني ويليامز (Stephanie Williams)، نائب رئيس بعثة، السفارة الأمريكية في العراق (U.S. Embassy in Iraq)؛ منى يعقوبيان (Mona Yacoubian)، نائب مساعد مدير، مكتب الشرق الأوسط التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID Middle East Bureau) (وزملاء)؛ بروك إيشام (Brooke Isham)، مديرة بعثة، الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية؛ ويليام باترسون (William Patterson)، نائب مدير بعثة، الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية؛ جوزيف ب. تريتشلير (Joseph P. Tritschler)، منسّق التخطيط، مكتب المساعدة الخارجية في حالات الكوارث التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID's Office of Foreign Disaster Assistance [OFDA])؛ ديانا لونج (Diana Long)، مسؤولة برنامج، مكتب المساعدة الخارجية في حالات الكوارث؛ ج. مايكل نيهرباس (J. Michael Nehrbass)، الرئيس التقني/مدير الحوكمة والفرص الاقتصادية، الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في العراق (USAID Iraq)؛ رونالد مورتينسون (Ronald Mortenson)، الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية/مكتب المساعدة الخارجية في حالات الكوارث، قائد فريق الاستجابة للمساعدة في حالات الكوارث في العراق (Iraq Disaster Assistance Response Team)؛ جون أندراينر (John Underriner)، منسّق أوّل، مكتب شؤون اللاجئين والأشخاص النازحين داخلياً (Office of Refugees and IDP Affairs)، السفارة الأمريكية في العراق؛ سيلفيا كوران (Sylvia Curran)، مستشارة سياسية، السفارة الأمريكية في العراق؛ نيد أوبرين (Ned O'Brien)، مسؤول سياسي، السفارة الأمريكية في العراق؛ كريس كلارك (Kris Clark)، مسؤول سياسي، السفارة الأمريكية في العراق؛ وماثيو ويلير (Matthew Weiller)، مستشار للشؤون السياسية العسكرية، السفارة الأمريكية في العراق.

شمل المسؤولون من المنظمات غير الحكومية والآخرون اسكندر صالح، مسؤول العلاقات العامة، مؤسسة بارزاني الخيرية (Barzani Charity Foundation)؛ سناء ابراهيم، مسؤولة العلاقات العامة، مؤسسة بارزاني الخيرية؛ هاردين لانج (Hardin Lang)، مركز التقدّم الأمريكي (Center for American Progress)؛ دانيال بينايم (Daniel Benaim)، مركز التقدّم الأمريكي؛ كاميرون بيركوتي، رئيس حزب، شيمونيكس انترناشيونال (Chemonics International)، برنامج تعزيز الحوكمة – تقدُّم (Governance Strengthening Project—

Taqadum)؛ نور زندانا، مستشارة تقنية، برنامج إدارة المعلومات والإجراءات المتعلقة بالألغام (iMMAP)؛ كايثي كيري (Kathy Keary)، مديرة المِنَح والاتصال، مجموعة العمل الدولية بشأن الألغام (Mine Action Group International)؛ لاوك أحمد، المدير القُطري في العراق، قنديل (Qandil)؛ فاذر عمر، مدير، مخيّم هرشم في إربيل؛ حارث القرعاوي، عالِم عراقي؛ هلا صراف، مديرة، منظمة مدخل العراق الصحي (Iraqi Health Access Organization)؛ وأندرو لوستيج (Andrew Lustig)، رئيس، منظمة جلوبال أوتريتش دوكتورز (Global Outreach Doctors).

شمل مسؤولو التحالف (Coalition) العميد ديفيد أندرسون (Brigadier General David Anderson)، القوات المسلحة الكندية (Canadian Armed Forces)؛ وكريستوفر برجر (Christopher Burger)، نائب القنصل العام، القنصلية العامة لجمهورية ألمانيا الاتحادية في إربيل.

وتودّ مؤلفتا الدراسة أيضاً التوجّه بالشكر إلى سيث جونز (Seth Jones)، مدير مركز سياسات الدفاع والأمن الدولي (International Security and Defense Policy Center) في مؤسسة RAND، على مراجعاته لضمان الجودة. ويتم أيضاً التوجّه بالشكر إلى كريشنا كومار (Krishna Kumar)، مدير العمل والسكّان في مؤسسة RAND (Director of labor and population at RAND)، وهوارد شاتز (Howard Shatz)، عالِم اقتصاد أول في مؤسسة RAND على تعليقاتهما المتبصرة خلال عملية مراجعة الأقران لهذا التقرير. وتشكر المؤلفتان عضوي الفريق اللذين ساهما في مراجعة الدراسات السابقة للدراسة، وبالأخصّ دراسات الحالات حول الفلوجة، والرمادي وتكريت: إيلانا بلوم (Ilana Blum) وساره ويلانت (Sarah Weilant). نشكر دايان إيجلهوف (Diane Egelhoff) على عملها على المراجع.

المقدّمة

غرض الدراسة

حقّقت العمليات العسكرية لهزم الدولة الإسلامية في العراق وسوريا (Islamic State of Iraq and Syria [ISIS])، بالإضافة إلى الاستجابة الإنسانية واستجابة تحقيق الاستقرار لمساعدة المدنيين المُتأثرين بسبب الدولة الإسلامية في العراق وسوريا في العراق نجاحات بارزة. ومع ذلك، ثمّة خطر كبير بأن يؤدي الانتصار العسكري إلى إزاحة الدولة الإسلامية في العراق وسوريا، ليدخل العراق فحسب في فترةٍ مطوّلةٍ من انعدام الاستقرار والمعاناة البشرية بسبب الإجراءات القصيرة والطويلة المدى غير الملائمة لمعالجة التحدي الذي يطرحه حوالي 3 مليون من الأشخاص النازحين داخلياً (internally displaced persons [IDPs]) المتبقين والحالات غير المستقرّة في مدن العراق. قد تكون مرحلة أخرى من الاضطرابات في العراق مأساوية بالنسبة للشعب العراقي، وقد تزعزع بلدان أخرى في الشرق الأوسط، وقد تؤدي إلى جولة أخرى من الأشخاص النازحين الفارّين إلى بلدان أخرى في الشرق الأوسط أو منها إلى أوروبا، وقد تجرّ مرّة أخرى الجيوش العراقية والأمريكية التي قاتلت لتحقيق السلام. قد يُشكّل ذلك نتيجةً مُحزنةً لشعب العراق ولكل الذين قدّموا حياتهم، وأنفقوا موارد وبذلوا جهوداً ضخمةً لبناء مستقبل أفضل للعراق.

يُعتبر مصير الموصل بشكلٍ خاص أساسياً للنتيجة النهائية للجهد الآيل إلى هزم الدولة الإسلامية في العراق وسوريا في العراق. الموصل هي ثاني أكبر مدن العراق، ومدينته الأكبر ذات أغلبية سنية، والمدينة الأكبر التي استولت عليها الدولة الإسلامية في العراق وسوريا. الموصل هي موقع المعركة الحضرية الكبيرة الأخيرة في العراق ضد الدولة الإسلامية في العراق وسوريا – ما يحدث بعد ذلك سيكون مقدّمة للمرحلة القادمة من مسار العراق: المزيد من الحرب أو بداية مخرج. في الوقت عينه، يعتمد تحقيق الاستقرار في الموصل على المستوى المحلي على خطوات مُصاحبة لمعالجة المشاكل على المستوى الوطني – وبالأخصّ في مجال الأمن والحوكمة والمصالحة. من هنا، تؤدي الموصل دور عالمٍ مصغّرٍ لدى النظر في الخطوات اللازمة لكل أجزاء العراق التي تأثّرت بسبب الدولة الإسلامية في العراق وسوريا.

وبالتالي، تدعو هذه الأزمة المتراكمة والتداعيات اللاحقة المعنيين للمشاركة في التخطيط الملحّ، ومعالجة التحديات، والبناء على النجاحات. يركّز هذا التقرير على أعقاب العمليات القتالية الرئيسية في الموصل والمتطلبات الأساسية لتحقيق استقرارٍ دائم، والتي تشمل المساعدة الإنسانية، والأمن، والخدمات العامة والحوكمة في مناطق الصراع. وتعكس القضايا التي تم تحديدها هنا أيضاً المتطلبات الوطنية الأوسع للاستقرار على نطاق الوطن، وإعادة الإعمار والمصالحة. وفي حين يركّز التقرير على الموصل، فهو يهدف أيضاً إلى توفير رؤية حول الجهود المبذولة من أجل تحقيق العودة الآمنة لكل المدنيين النازحين في العراق وتوفير المساعدة للأشخاص المُقدَّر عددهم بعشرة ملايين – أي ثلث سكان العراق – والذين تأثروا مباشرةً بالحرب. بالفعل، كما قال رئيس الوزراء العراقي، حيدر الأبادي،

بشأن هزم الدولة الإسلامية في العراق وسوريا، "سيكون الجزء الصعب بعد التحرير".[1]

يجب أن يكون التقرير مفيداً لجهود التخطيط التي تبذلها الولايات المتحدة والحكومة المركزية العراقية، والحكومات العراقية التي لا تحظى بالإجماع (وبالأخصّ حكومة محافظة نينوى وحكومة إقليم كوردستان)، ومجتمع المساعدة الإنسانية الدولي الذي يؤدي دوراً كبيراً من خلال الأمم المتحدة، والتحالف الدولي لمكافحة الدولة الإسلامية في العراق وسوريا (Global Coalition to Counter ISIS)، والجهود الثنائية الأطراف. يقدّم هذا التقرير مساهمةً فريدةً من خلال الاعتماد على مواد المصادر الأولية الآنية من القادة الرئيسيين في الوكالات الحكومية والعسكرية ووكالات المعونة مع مسؤوليات قيادية مرتبطة بهذه القضايا؛ وجمع المناظير الإنسانية والأمنية؛ وتقديم توصيات تُعتبر أساسية لتحقيق الاستقرار الناجح في الموصل وباقي البلد. تستهدف التوصيات تحسين النواحي الأكثر أساسية من البرامج والسياسات للمساعدة الإنسانية وتحقيق الاستقرار، ضامنةً بالتالي نجاح الحملة لمكافحة الدولة الإسلامية في العراق وسوريا في نهاية المطاف.

المقاربة

راجعت هذه الدراسة الحالة والحاجات في الموصل وحلّلت حيث وُجدت فجوات أو مشاكل من خلال مراجعةٍ للدراسات السابقة، ودراسات حالات لمدنٍ عراقية مُحرّرة أخرى، ومقابلات في الولايات المتحدة وعمل ميداني في العراق. نظرت الدراسة في الظروف لغاية أبريل/نيسان 2017، على الرغم من أنّنا ندرج بعض الإحصاءات الموجزة لغاية يوليو/تموز 2017. على مدى مراحل بحثنا، نظرنا في العوامل التالية: السياسة (الوطنية والمحلية على حد سواء)، الإدارة (أدوار الجهات الفاعلة الرئيسية ووضع الخدمات العامة)، الأمن (حفظ الأمن، قوات الحفظ، والمتفجرات من مخلفات الحرب (Explosive Remnants of War [ERW])، الاقتصاد (البنى التحتية، المرافق، الوظائف، أسواق السلع الاستهلاكية، وفرص إعادة البناء) وظروف عودة المدنيين إلى ديارهم (العوامل المُمَكِّنة، المخاطر على المدنيين والحاجات غير الملباة).

- **مراجعة الدراسات السابقة والبيانات:** راجعنا الدراسات السابقة والبيانات ذات الصلة، بما فيها التقارير المتاحة للعامة والوسائل الإعلامية بشأن الظروف في الموصل، وظروف الأشخاص النازحين في العراق، والبرامج والاستجابات، والاستراتيجية العسكرية. استندنا إلى قاعدات البيانات الشاملة التي جرى تحديثها أسبوعياً أو شهرياً من قِبَل الأمم المتحدة (UN) والشركاء التنفيذيين الرئيسيين، وبالأخص مصفوفة تتبع النزوح التابعة للمنظمة الدولية للهجرة (International Organization for Migration [IOM] Displacement Tracking Matrix) والتقارير والتصويرات الخاصة ببرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (برنامج الموئل – الأمم المتحدة) (United Nations Settlements Programme [UN-Habitat]). تعاونا مع برنامج إدارة المعلومات والإجراءات المتعلقة بالألغام في العراق (iMMAP Iraq) من أجل تجميع خريطة حالية للمتفجرات من مخلفات الحرب.
- **دراسات الحالات:** بحثنا في تجارب ماضية لتحقيق الاستقرار في ثلاث مدن عراقية (تكريت، الرمادي، الفلوجة) تمّ تحريرها من الدولة الإسلامية في العراق وسوريا (ISIS)، بالإضافة إلى الجهود الآيلة إلى عودة

[1] روداو (*Rudaw*)، "الأبادي يعد بحوكمة لامركزية لقادة الموصل بعد التحرير" (Abadi Promises Mosul Leaders Decentralized Governance After Liberation)، 26 يوليو/تموز 2016. اطلع عليه بتاريخ 10 أبريل/نيسان 2017: http://rudaw.net/english/middleeast/iraq/260720161

المُقيمين الذي نزحوا من هذه المدن. كان الغرض من دراسات الحالات هذه تحديد ومقارنة مجالات أوجه النقص المزمن، والجهود الناجحة لمعالجتها والعِبَر التي تمّ تعلّمها. تم الاستيلاء على تكريت، وهي عاصمة محافظة صلاح الدين من قِبَل الدولة الإسلامية في العراق وسوريا، في يونيو/حزيران 2014 واستعادَها العراق في مارس/آذار 2015. تم الاستيلاء على الرمادي، وهي عاصمة محافظة الأنبار من قِبَل الدولة الإسلامية في العراق وسوريا في مايو/أيار 2015 واستعادَها العراق في ديسمبر/كانون الأول 2015. تم الاستيلاء على الفلوجة، وتقع أيضاً في محافظة الأنبار من قِبَل الدولة الإسلامية في العراق وسوريا في يناير/كانون الثاني 2014 واستعادَها العراق في يونيو/حزيران 2016. وفّرت تجاربها ما بعد التحرير عِبَراً غنيةً حول تحقيق الاستقرار وعودة المدنيين، وبالأخص فيما يتعلّق بنزع الألغام، إزالة الأنقاض، جهود المصالحة على مستوى الشعب، استخدام المِنَح النقدية لاستئناف الأسواق عملها بسرعة، الحاجة إلى الاحتراف ضمن قوات الحفظ والشرطة، والتواصل العام مع الأشخاص النازحين حول العودة إلى ديارهم.

- **مقابلات في العراق والولايات المتحدة:** أجرينا مقابلات مع أصحاب الشأن الرئيسيين في مجال الجهد الإنساني وجهد تحقيق الاستقرار في العراق، بما في ذلك (1) مسؤولين مدنيين وعسكريين أمريكيين، (2) مسؤوليين حكوميين وعسكريين عراقيين (بما في ذلك حكومة إقليم كوردستان (Kurdistan Regional Government [KRG]) في بغداد وإربيل على حدّ سواء، (3) مسؤولين من الأمم المتحدة (UN) في كل وكالات الأمم المتحدة الرئيسية، (4) مسؤولين في منظمات غير حكومية (nongovernmental organizations [NGOs]) دولية وعراقية و(5) أعضاء من التحالف (Coalition). تعلّقت أسئلة رئيسية تم طرحها على الذين تمت مقابلتهم بما يلي: (1) تقييم الظروف الإنسانية وأنواع وكميات المساعدة والمعونة التي يتم توفيرها، (2) تقييم توفير الخدمات العامة والأمن، (3) تصوّر وتوثيق الحاجات غير الملباة، (4) السياسات والإجراءات التي تحكم البرامج والخدمات الإنسانية وبرامج وخدمات تحقيق الاستقرار، و(5) البرامج والخطط لمعالجة المظالم السياسية ونقص القدرة على الحوكمة أو إمكانيتها. وقد طُلب من أصحاب الشأن أيضاً ترتيب الحاجات بحسب الأولوية والتوصية بإجراءات إصلاحية أو إضافية لمعالجة الفجوات التي تم تحديدها.

  للامتثال للمبادئ التوجيهية لحماية البشر التابعة لمؤسسة RAND لهذا المشروع، أجرى فريق البحث مقابلات على أساس عدم النسب من أجل حماية الأشخاص الذين تمت مقابلتهم من المخاطر التي قد تنتج عن الكشف عن هوياتهم. لم تكن البيانات العامة التي أدلى بها المسؤولون مشمولة في هذه القيود. لم يُطلب من الأشخاص الذين تمت مقابلتهم تمثيل منظماتهم؛ طُلِب منهم فحسب التحدّث عن أنفسهم.
- **الزيارات الميدانية إلى المواقع الرئيسية في العراق:** زرنا قاعدتين عسكريتين (القيارة وحمام العليل) ومخيمات الأشخاص النازحين داخلياً (IDP) (مخيم هرشم في إربيل، ومخيّمي خازر I وII خارج الموصل) من أجل تقييم الظروف هناك. تمت مقابلة مسؤولي المخيمات وعمّال في منظمات غير حكومية من أجل تحديد عدد المُقيمين، وأنواع المعونة والخدمات التي تم توفيرها، والإجراءات والظروف التي تسود المخيمات. أجرى الباحثون أيضاً عملية مسح للظروف المادية للمخيمات والمُقيمين.
- **تحليل الفجوة:** بعد الإقرار بالخطوات المهمة والتقدّم حتى تاريخه، حلّلنا الفجوات الرئيسية في الاستجابة الإنسانية، والأمن، ووظائف المدينة، والحوكمة والمصالحة.
- **تطوير معايير للتوصيات:** طوّرنا ثلاثة معايير لاختيار التوصيات، مركّزين على القضايا التي هي (1) الأكثر إلحاحاً، (2) الأكثر أساسية لإدامة النجاح، أو (3) متطلبات تقنية لازمة لحصول تدابير أخرى.
- **النتائج والتوصيات الرئيسية:** بالاعتماد على خطواتنا السابقة، اعتمد تحليلنا على مقاربة متعددة القطاعات:

بحثنا في التفاعل بين النواحي العسكرية، والإنسانية، والسياسية والاقتصادية من أجل وضع إطار للقضايا بشموليةٍ لصانعي السياسات. وعلى الرغم من أنّنا كنا نركّز على الموصل، يُعتبر عدد من القضايا التي قمنا بتحديدها قضايا من المستوى الوطني أيضاً، أو قضايا تعتمد على تدابير من المستوى الوطني من أجل حلّها. وفي حين أنّ الدراسات السابقة التي تعالج القضايا على المستوى الوطني في العراق زاخرة، نظرت مقاربتنا في كيفية ترابط القضايا الخاصة بالموصل والوطنية، وبالتحديد في الأمور التي كانت أساسية للتقدم على المدى القريب من أجل تحديد نطاق التركيز بإحكام لصانعي السياسات. حظينا بتجاوب كبير من قِبَل الذين قمنا بمقابلتهم والذين وضحوا هذا الترابط.

لمحة حول الموصل قبل سيطرة الدولة الإسلامية في العراق وسوريا (ISIS) وخلالها وبعدها

في بداية العام 2014، استولت الدولة الإسلامية في العراق وسوريا (ISIS) على ثلث أراضي العراق، وبالأخص في محافظات نينوى، والأنبار، وصلاح الدين، وديالى وكركوك. وفي العام 2009، كانت محافظة نينوى تضمّ حوالي 2.8 إلى 3.3 مليون نسمة، بما في ذلك عاصمتها، الموصل.[2] يصوّر الشكل رقم 1.1 خريطة العراق، مع تسليط الضوء على محافظة نينوى.

قبل استيلاء الدولة الإسلامية في العراق وسوريا عليها في العام 2014، كانت الموصل مركزاً تجارياً بارزاً وقُدّر عدد سكانها بين 1.5 و2 مليون نسمة. أما غرب الموصل، وهو مدينة تقع على ضفاف نهر دجلة (راجع الشكل رقم 1.2)، فيأوي الجزء الأقدم من المدينة ويأوي شرق الموصل الأجزاء الأحدث منها.

بعد سقوط الموصل وأجزاء أخرى من محافظة نينوى بيد الدولة الإسلامية في العراق وسوريا، فرّ 1.3 مليون شخص من المحافظة من ديارهم وانتقلوا إلى أماكن أخرى في نينوى أو إلى محافظات أخرى في العراق، ليصبحوا أشخاصاً نازحين داخلياً (IDPs).[3] بالإضافة إلى السنة النازحين، كان عدد من الذين فروا في العام 2014 من الأقليات (على غرار المسيحيين أو اليزيديين أو الشبك أو التركمان) أو من الذين عارضوا الدولة الإسلامية في العراق وسوريا. بالفعل، تم استهداف اليزيديين بشكلٍ خاص كضحايا للفظائع، والإعدامات الجماعية، واستعباد النساء وتدمير التراث.

في ظلّ سيطرة الدولة الإسلامية في العراق وسوريا، اختبرت الموصل أزمة إنسانية حادة وتدهوراً اقتصادياً.[4]

---

[2] المنظمة الدولية للهجرة (IOM): بعثة العراق (Iraq Mission): "لمحة حول محافظة نينوى، مايو/أيار 2015" (Ninewa Governorate Profile, May 2015)، (2015). اطلع عليه بتاريخ 27 مارس/آذار 2017: http://iomiraq.net/reports/ninewa-governorate-profile-may-2015؛ وحدة التحليل والمعلومات المشتركة بين الوكالات (Inter-Agency Information and Analysis Unit) ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs [UNOCHA])، "لمحة عن محافظة نينوى" (*Govenorate Profile for Ninewa*)، ديسمبر/كانون الأول 2010.

[3] المنظمة الدولية للهجرة (IOM): بعثة العراق (Iraq Mission)، "مصفوفة تتبع النزوح" (Displacement Tracking Matrix [DTM])، وكالة الهجرة التابعة للأمم المتحدة (UN Migration Agency)، 16 مارس/آذار 2017a. سلسلة تايم (Time series)، أكتوبر/تشرين الأول 2016–1 أبريل/نيسان 2017. اطلع عليه بتاريخ 27 مارس/آذار 2017: http://iraqdtm.iom.int/IDPsML.aspx

[4] تيرانس ماك كوي (Terrence McCoy)، "سرقت الدولة الإسلامية في العراق وسوريا لتوها 425 مليون دولار أمريكي، بحسب محافظ عراقي، وأصبحت 'المجموعة الإرهابية الأكثر ثراء في العالم'"، واشنطن بوست (*Washington Post*)، 12 يونيو/حزيران 2014؛ ميجان أوتول (Megan O'Toole)، "كيف ستنهض الموصل من رماد المعركة؟" (How Will Mosul Rise from the Ashes of Battle?)،

الشكل رقم 1.1
خريطة العراق



المصدر: خرائط جوجل (Google Maps).

RAND *RR2076-1.1*

انهارت الخدمات الأساسية. ارتفعت معدلات البطالة والفقر. فرضت الدولة الإسلامية في العراق وسوريا ضوابط اجتماعية صارمة، واستخدمت الأشخاص كدروعٍ بشرية، وأرغمت الأطفال على أن يصبحوا انتحاريين، ودمّرت التراث الثقافي، وصادرت الممتلكات، ونهبت المصرف المركزي. قطعت الحكومة المركزية العراقية الرواتب للموظفين في القطاع العام في الموصل لكي لا تبتز الدولة الإسلامية في العراق وسوريا الأموال منهم.

بحلول شهر يونيو/حزيران 2016، كانت القوات الأمنية العراقية، بدعمٍ من الولايات المتحدة (US) والقوة الجوية للتحالف (Coalition)، قد حرّرت معظم الأراضي التي سيطرت عليها الدولة الإسلامية في العراق وسوريا، بما فيها مدن تكريت والرمادي والفلّوجة المشمولة في دراسات الحالات التي أجريناها. بالإجمال، أدّى الحكم الوحشي للدولة الإسلامية في العراق وسوريا، كما القتال من أجل تحرير الأراضي منها، إلى نزوح 5.3 مليون عراقي من ديارهم.[5] وبحلول شهر يوليو/تموز 2017، كان مليونا مدني قد عادوا إلى ديارهم في المناطق المُحرَّرة، ولكن بقي

الجزيرة (*AlJazeera*)، 12 نوفمبر/تشرين الثاني 2016. اطلع عليه بتاريخ 27 مارس/آذار 2017:
http://www.aljazeera.com/indepth/features/2016/11/mosul-rise-ashes-battle-161112100900149.html

[5] المنظمة الدولية للهجرة في العراق (IOM Iraq)، "مصفوفة تتبع النزوح: مواقع الأشخاص النازحين داخلياً وأعدادهم، يناير/كانون الثاني

الشكل رقم 1.2
خريطة مدينة الموصل

المصدر: خرائط جوجل (Google Maps)

RAND *RR2076-1.2*

3.3 مليون شخص نازحين.[6]

بدأت العمليات باستعادة أجزاء من محافظة نينوى في أكتوبر/تشرين الأول 2016. وكجزءٍ من عملية العزم الصلب (Operation Inherent Resolve)، التي هدفت إلى استعادة أجزاء العراق التي غزتها الدولة الإسلامية في العراق وسوريا، أُطلقت على الحملة لاستعادة نينوى تسمية "قادمون يا نينوى". بحلول يناير/كانون الثاني 2017، كانت القوات العراقية والتحالف قد استعادت شرق الموصل. خلال هذه الموجة من القتال، نزح 182,000 شخصاً من شرق الموصل والمناطق المحيطة بها، بحيث حصلوا على ملجأ في مخيّمات مُعدَّة مسبقاً. من بين هؤلاء الأشخاص،

26–2014 مايو/أيار 2016" (Displacement Tracking Matrix: IDP Locations and Population, January 2014–May 26, 2016)، 2016a. اطلع عليه بتاريخ 27 مارس/آذار 2017:
http://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/Round46_Map_Location_Population_2016_May_26_IOM_DTM.pdf

[6] المنظمة الدولية للهجرة في العراق (IOM Iraq)، "مصفوفة تتبع النزوح: صحيفة الوقائع رقم 36 – عمليات الموصل من 14 أكتوبر/تشرين الأول إلى 16 يوليو/تموز" (Displacement Tracking Matrix: Factsheet #36 – Mosul Opertaions from 17 October to 16 July)، 2017. اطلع عليه بتاريخ 7 يوليو/تموز 2017:
http://iraqdtm.iom.int/Downloads/DTM%20Emergency%20Tracking/Mosul%20Crisis/1-Mosul%20 Operations%20Factsheets/DTM%20ET%20Mosul%20Operations%20Factsheet%20%2336.pdf

عاد 70,000 إلى ديارهم بحلول مارس/آذار 2017. بقي ما يُقدّر بـ300,000 شخص في شرق الموصل المُحرّر. وبعد انتهاء العمليات العسكرية في شرق الموصل، بدأت المدينة تستأنف حياتها بسرعة، مع فتح الأسواق والمدارس. ولكن، بقي الكثير من الذي يتوجب فعله لإصلاح الضرر الذي لحق بالبشر والبنى التحتية.

بدأت العمليات لاستعادة غرب الموصل في فبراير/شباط 2017. بقي حتّى 750,000 شخص في غرب الموصل المُحتلّ من قِبَل الدولة الإسلامية في العراق وسوريا في بداية القتال،[7] حيث عاشوا بين 12,000 إلى 15,000 مقاتل تابع للدولة الإسلامية في العراق وسوريا وعانوا من انعدام الأمن الغذائي والمائي الحاد. تسبب القتال من أجل غرب الموصل بنزوح 153,000 شخص إضافي بحلول نهاية مارس/آذار 2017.[8] بلغ مجموع النازحين من شرق الموصل وغربه على حدّ سواء، بعد احتساب الأشخاص الذين عادوا، 270,000 شخص بحلول مارس/آذار 2017.[9] بحلول يوليو/تموز 2017، كان قد نزح مجموع ما يفوق المليون شخص بسبب القتال في الموصل، وعاد حوالي 200,00، ليصبح صافي عدد النازحين 822,000 شخص. منذ بداية هجوم الموصل في أكتوبر/تشرين الأول 2016 ولغاية مارس/آذار 2017، قُتِل 774 جندياً عراقياً وجُرِح 4,600 آخرون.[10]

المساعدة الإنسانية وتحقيق الاستقرار

تركّز هذه الدراسة على الخطوات الأولية المطلوبة لتبدأ الموصل بالانتعاش بعد العمليات العسكرية، بما في ذلك الاستجابة الإنسانية وتحقيق الاستقرار. يقرّ تصميم البحث بأنّ هذه النشاطات هي جزء من سلسلة متداخلة. الموصل، والعراق بشكلٍ أكثر عموماً، أمام طريقٍ طويلٍ للانتعاش بشكلٍ كاملٍ من الدمار والصدمات التي تسببت بها الدولة الإسلامية في العراق وسوريا (ISIS)، وتتخلّله خطوات متعددة: العمليات العسكرية، الاستجابة الإنسانية، تحقيق الاستقرار، إعادة الإعمار والتنمية.

فما هما المساعدة الإنسانية وتحقيق الاستقرار، وما الذي يشتملان عليه؟ المساعدة الإنسانية هي المساعدة على المدى القصير التي "تنقذ الأرواح، وتخفّف من المعاناة وتحافظ على كرامة الإنسان"[11] من خلال توفير الملجأ،

[7] مركز أخبار الأمم المتحدة (UN News Centre)، "الأزمة الإنسانية في الموصل قد تستمرّ بعد العمليات العسكرية العراقية، بحسب تحذير مسؤولٍ أول في الأمم المتحدة"، الأمم المتحدة (United Nations)، 2017. اطلع عليه بتاريخ 27 مارس/آذار 2017:
http://www.un.org/apps/news/story.asp?NewsID=55948#.WJtkEBiZMmJ

[8] المفوضيّة السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR)، "تحديث الحماية الأسبوعي الخاص بالمفوضيّة السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بشأن الموصل" (UNHCR Mosul Weekly Protection Update)، الأمم المتحدة (United Nations)، 11–17 مارس/آذار 2017. تقارير سلسلة تايم (Time series reports) أكتوبر/تشرين الأول 2016 – أبريل/نيسان 2017. اطلع عليه بتاريخ 27 مارس/آذار 2017:
http://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/UNHCR%20Mosul%20Weekly%20Protection%20Update%2011-17%20Mar.pdf

[9] المنظمة الدولية للهجرة (IOM): بعثة العراق (Iraq Mission)، "مصفوفة تتبع النزوح" (Displacement Tracking Matrix [DTM])، وكالة الهجرة التابعة للأمم المتحدة (UN Migration Agency)، 23 مارس/آذار 2017b. اطلع عليه بتاريخ 27 مارس/آذار 2017:
http://iraqdtm.iom.int/EmergencyTracking.aspx

[10] باتريك أوسجود (Patrick Osgood)، رواز طاهر (Rawaz Tahir) وفريق عمل "تقرير نفط العراق" (*Iraq Oil Report*)، "إن استخدام الدولة الإسلامية للدروع البشرية قد عقّد هجوم الموصل"، "تقرير نفط العراق" (*Iraq Oil Report*)، 31 مارس/آذار 2017. اطلع عليه بتاريخ 31 مارس/آذار 2017:
http://www.iraqoilreport.com/news/use-human-shields-complicates-mosul-offensive-21900/

[11] منظّمة التعاون الاقتصادي والتنمية في الميدان الاقتصاديّ (Organisation for Economic Cooperation and Development)، "المساعدة الإنسانية" (Humanitarian Assistance)، 2016. اطلع عليه بتاريخ 27 مارس/آذار 2017:
http://www.oecd.org/dac/stats/humanitarian-assistance.htm

والغذاء والمياه، والنظافة الصحية (المياه، والصرف الصحي والنظافة الصحية [WASH])؛ والرعاية الصيحة الملحّة. تحقيق الاستقرار هو استعادة الظروف المعيشية إلى درجة أن يعمل المجتمع على مستوى أساسي ويتمكّن من بدء نشاطات إعادة الإعمار والتنمية على المدى الأطول.[12] تشمل "قطاعات الاستقرار" الخاصة بالحكومة الأمريكية الأمن، والعدل والمصالحة، والمساعدة الإنسانية الخارجية والرفاه الاجتماعي، والحوكمة والمشاركة، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والبنى التحتية.[13] تنظر الحكومة البريطانية إلى تحقيق الاستقرار على أنّه التمتّع بثلاثة نشاطات: حماية الجهات الفاعلة السياسية، والنظام السياسي والشعب؛ تشجيع العمليات السياسية وتعزيزها وتقويتها؛ والإعداد لانتعاش على المدى الأطول.[14] غالباً ما يتم وصف تحقيق الاستقرار على أنّه مجموعة من النشاطات ما بعد الصراع التي تدعو الحاجة إليها بين العمل الإنساني والتنمية. في حين أنّ التسميات في هذا المجال تختلف، إن التمييز الرئيسي بين المعونة الإنسانية (الغذاء، المياه، الملجأ، الصرف الصحي والرعاية الصحية) وتحقيق الاستقرار هو أنّ الأول يعتمد بشكلٍ صارمٍ على الحاجة، وتحقيق الاستقرار هو نشاط سياسي أصلاً لأنّ المساعدة تهدف إلى تعزيز القدرة على الحكم، وإمكانية حكومة لتقديم الخدمات، وبالتالي تعزيز شرعية تلك الحكومة.

أصحاب الشأن وبرامج الاستجابة الإنسانية واستجابة تحقيق الاستقرار

إن الجهات الفاعلة الرئيسية المعنية بالاستجابة الإنسانية وتحقيق الاستقرار في العراق هي الحكومة العراقية (بما فيها الحكومة المركزية، كما الحكومات التي لا تحظى بالإجماع)، وحكومة الولايات المتحدة وحكومات الجهات المانحة الأخرى، ونظام الأمم المتحدة وشركائه التنفيذيين.

توفّر الحكومة المركزية العراقية التوجيه والتنسيق، مع العِلم أن مكتب رئيس الوزراء يقود التنسيق بشأن تحقيق الاستقرار مع المحافظات المتأثرة بفعل الدولة الإسلامية في العراق وسوريا (ISIS) والأمم المتحدة. تؤدي الحكومات العراقية التي لا تحظى بالإجماع، بما فيها حكومات محافظة نينوى، ومحافظة الأنبار وإقليم كوردستان، أدواراً رئيسيةً في توفير المساعدة الإنسانية والأمن واتخاذ القرارات بشأن مشاريع محددة يتم تنفيذها من قِبَل وكالات الأمم المتحدة. تُعتبر وزارة الهجرة والمهجرين العراقية (Iraq's Ministry of Displacement and Migration) مسؤولةً عن إدارة حاجات الأشخاص النازحين داخلياً (IDPs). في حين أنّ التوقعات كانت تشير إلى أنّ الحكومة المركزية العراقية قد تموّل تحقيق الاستقرار، تعيق الأزمة المالية في العراق إمكانيتها للقيام بذلك. في اقتصاد العراق المُعتمد على النفط، إن موازنة الحكومة بأكملها تقريباً مستمدّة من إيرادات التصدير؛ وقد أدّى تراجع أسعار النفط

---

[12] يعرّف الجيش الأمريكي **تحقيق الاستقرار** على أنّه "العملية التي من خلالها تطبّق الجهات الفاعلة العسكرية وغير العسكرية بشكلٍ جماعيٍّ أدوات مختلفة للقوة الوطنية من أجل معالجة دوافع الصراع، وتعزيز تمكين الأمّة المستضيفة، وتأسيس ظروف تمكّن السلام والأمن المستدامين". منشور مشترك 1-02." معجم المصطلحات العسكرية وذات الصلة التابع لوزارة الدفاع (*Department of Defense Dictionary of Military and Associated Terms*)، بحسب ما تم تعديله لغاية 15 مارس/آذار 2012. واشنطن العاصمة: هيئة الأركان المشتركة (Joint Chiefs of Staff)، 2012.

[13] رئيس هيئة الأركان المشتركة (Chairman of the Joint Chiefs of Staff)، "منشور مشترك 3-07: الاستقرار"، وزارة الدفاع الأمريكية (United States Department of Defense)، 3 أغسطس/آب 2016. اطلع عليه بتاريخ 27 مارس/آذار 2017:
http://www.dtic.mil/doctrine/new_pubs/jp3_07.pdf

[14] وحدة تحقيق الاستقرار (Stabilisation Unit)، "مقاربة الحكومة البريطانية لتحقيق الاستقرار" (The UK Government's Approach to Stabilisation)، وزارة الخارجية البريطانية والكومنولث (UK Foreign and Commonwealth Office)، ووزارة الدفاع البريطانية (UK Ministry of Defense)، ووزارة التنمية الدولية البريطانية (UK Department for International Development)، 7 مايو/أيار 2014. اطلع عليه بتاريخ 27 مارس/آذار 2017:
http://www.sclr.stabilisationunit.gov.uk/attachments/article/520/TheUKApproachtoStabilisationMay2014.pdf

في العام 2014 إلى انخفاض إيرادات الحكومة العراقية. تطلّب نشوء الدولة الإسلامية في العراق وسوريا في العام 2014 زيادة نفقات الدفاع وقطع طرقات التجارة الإقليمية. أدّى هذا المزيج إلى أزمةٍ مالية.

ثمّة 20 بلد مانح معني بالجهود الإنسانية وجهود تحقيق الاستقرار في العراق. الولايات المتحدة هي الجهة المانحة الأكبر. أنفقت 1.1 مليار دولار أمريكي في المعونة الإنسانية في العراق منذ العام 2014، ووعدت بـ513 مليون دولار أمريكي إضافي في السنة المالية 2016–2017 للجهود الإنسانية في الموصل.[15] توفر الولايات المتحدة التمويل لوكالات الأمم المتحدة والشركاء التنفيذيين من منظمات غير حكومية (NGOs) لإدارة المساعدة الإنسانية وتحقيق الاستقرار. تترأس الفريق العامل المعني بتحقيق الاستقرار التابع للتحالف (Coalition Working Group on Stabilization) (ضمن التحالف) بشكلٍ مشتركٍ الإمارات العربية المتحدة وألمانيا. يبلغ مجموع حاجات الاستجابة الإنسانية المُقدّرة للعراق 4.5 مليار دولار أمريكي.[16] في العام 2016، جمع التحالف بين 1.4 و2.3 مليار دولار أمريكي للعمل الإنساني وتحقيق الاستقرار في العراق للمناطق المُحرَّرة؛ ويدير هذه الأموال نظام الأمم المتحدة.[17] كانت الالتزامات الفعلية الجديدة غير واضحة، علماً أن ديبلوماسيين أولين في الأمم المتحدة وغربيين قد أشاروا إلى الافتقار إلى صورة مركزية، مع حالات من احتساب الهبات بشكلٍ مزدوجٍ عبر الصناديق. لم تكن الجهات المانحة تنظر في التمويل لإعادة الإعمار ولكن قد تصل هذه التكاليف بالتأكيد إلى مليارات الدولارات الأمريكية بالنظر إلى مستوى الدمار في المدن الرئيسية.

يدعم نظام الأمم المتحدة الحكومة العراقية في قيادة الاستجابات الإنسانية واستجابات تحقيق الاستقرار على حدّ سواء. تتم إدارة الجهدين بشكلٍ مختلف، حيث الاستجابة الإنسانية هي جهد "تنسيق" تقليدي لجهات فاعلة متعددة، واستجابة تحقيق الاستقرار بإدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (United Nations Development Program [UNDP]). يتم توجيه معظم مساعدة الجهات المانحة عبر وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية.

تتم إدارة المساعدة الإنسانية من قِبَل تركيبةٍ معقّدةٍ تنطوي على 18 وكالة تابعة للأمم المتحدة، و79 منظمة غير حكومية دولية و54 منظمة غير حكومية وطنية.[18] يقود مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs [UNOCHA]) "نظام المجموعات" الذي ينظّم الاستجابة الإنسانية في الموصل، مع المجموعات التالية: الحماية؛ الأمن الغذائي؛ الصحة؛ المياه، الصرف الصحي، والنظافة الصحية؛ الملجأ والسلع غير الغذائية؛ تنسيق المخيمات وإدارة المخيمات؛ التعليم؛ سبل العيش

[15] "بيان صحفي للمبعوث الرئاسي الخاص (Special Presidential Envoy [SPE]) ماكجورك (Mcgurk) في بغداد، العراق"، وزارة الخارجية الأمريكية (U.S. Department of State)، 25 أكتوبر/تشرين الأول 2016. اطلع عليه بتاريخ 28 مارس/نيسان 2017:
https://2009-2017.state.gov/s/seci/263568.htm

[16] فريق الأمم المتحدة القُطري للعمل الإنساني (United Nations Humanitarian Country Team)، "خطة الاستجابة الإنسانية للعام 2016: العراق" (Humanitarian Response Plan: Iraq 2016)، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (UNOCHA)، ديسمبر/كانون الأول 2015. اطلع عليه بتاريخ 27 مارس/آذار 2017:
http://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/final_iraq_2016_hrp.pdf

[17] "تحديث حول الحملة ضد الدولة الإسلامية في العراق والشام: إحاطة خاصة من بريت ماكجورك (Brett Mcgurk)، المبعوث الرئاسي الخاص للتحالف الدولي لمكافحة الدولة الإسلامية في العراق وسوريا (Special Presidential Envoy for the Global Coalition to Counter ISIL)، وزارة الخارجية الأمريكية (U.S. Department of State)، 6 أكتوبر/تشرين الأول 2016. اطلع عليه بتاريخ 28 مارس/آذار 2017: https://2009-2017.state.gov/r/pa/prs/ps/2016/10/262934.htm

[18] مركز رصد التشرّد الداخلي (Internal Displacement Monitoring Centre)، "العراق: الأشخاص النازحون داخلياً بين المطرقة والسندان مع تفاقم أزمة النزوح" (Iraq: IDPs Caught Between a Rock and a Hard Place as Displacement Crisis Deepens)، 30 يونيو/حزيران 2015. اطلع عليه بتاريخ 27 مارس/آذار 2017:
http://www.internal-displacement.org/middle-east-and-north-africa/iraq/2015/iraq-idps-caught-between-a-rock-and-a-hard-place-as-displacement-crisis-deepens

في حالات الطوارئ والتماسك الاجتماعي؛ آلية الاستجابة السريعة؛ الاتصالات اللاسلكية في حالات الطوارئ؛ اللوجستيات؛ والخدمات المشتركة والتنسيق.[19] بالإضافة إلى مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (UNOCHA)، إن وكالات الأمم المتحدة القيادية في الاستجابة الإنسانية هي المفوضيّة السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (United Nations High Commission for Refugees [UNHCR])؛ اليونيسف (United Nations Children's Fund [UNICEF])؛ المنظمة الدولية للهجرة (IOM)؛ برنامج الأغذية العالمي (World Food Programme [WFP])؛ برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (برنامج الموئل – الأمم المتحدة) (United Nations Settlements Programme [UN-Habitat])؛ ومنظمة الصحة العالمية (World Health Organization [WHO]). تنفّذ منظمات غير حكومية دولية، ومنظمات غير حكومية وطنية، وشركات من القطاع الخاص برامج بالنيابة عن وكالات الأمم المتحدة والجهات المانحة الثنائية الأطراف.

إنّ آلية التمويل لتحقيق الاستقرار الفوري التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP Funding Facility for Immediate Stabilization [FFIS]) في العراق هي الوسيلة الرئيسية لنشاطات تحقيق الاستقرار التي يدعمها المجتمع الدولي. إن آلية التمويل لتحقيق الاستقرار الفوري مقيّدة بشكلٍ صارمٍ من حيث الجدول الزمني: يجب إنجاز المشاريع في غضون ستة أشهر من تاريخ إطلاقها. وبتاريخ تقريرها الفصلي الصادر في أكتوبر/تشرين الأول 2016، استلمت آلية التمويل لتحقيق الاستقرار الفوري تمويل بقيمة 95 مليون دولار أمريكي. أسست آلية التمويل لتحقيق الاستقرار الفوري أربع فئات يجب تصنيف كل المشاريع ضمنها: إعادة تأهيل البنى التحتية الخفيفة، دعم سبل العيش، بناء القدرات، ومصالحة المجتمع. أُنفقت الأموال في المقام الأول في الفئتين الأوليين. تم أيضاً إطلاق برنامج متابعة هو آلية التمويل لتحقيق الاستقرار الموسّع (Funding Facility for Extended Stabilization [FFES]). تهدف آلية التمويل لتحقيق الاستقرار الموسّع إلى سدّ الفجوة بين آلية التمويل لتحقيق الاستقرار الفوري وإعادة الإعمار، وهي تغطي حتى ثلاث سنوات وتتطلّب 800 مليون دولار أمريكي لغاية 2018.

تنظيم هذا التقرير

بعد هذه المقدّمة، يصف الفصل الثاني الظروف الإنسانية، والاستجابات، والحاجات بالنسبة للأشخاص من الموصل: الذين هم داخل شرق الموصل وغربه، والأشخاص النازحين داخلياً (IDPs) الذين فرّوا من العمليات العسكرية، والأشخاص النازحين داخلياً الذي فرّوا من الدولة الإسلامية في العراق وسوريا (ISIS) في العامين 2014–2015. يقيّم الفصل الثالث الحاجات الأمنية الأكثر إلحاحاً بعد العمليات القتالية: إزالة المتفجرات من مخلفات الحرب (ERW)، قوات الحفظ بعد تطهير الموصل من مقاتلي الدولة الإسلامية في العراق وسوريا، وشرطة كفوءة. يحلّل الفصل الرابع العناصر الرئيسية لاستئناف الحياة في المدينة في الموصل: الخدمات العامة، والبنى التحتية، والمساكن والاقتصاد. يحلّل الفصل الخامس حاجات الحوكمة والمصالحات المحلية والوطنية، بما فيها حوكمة محافظة نينوى، ولامركزية الخدمات العامة الوطنية للمحافظات، والمصالحة المحلية بين المجتمعات التي تعرضت للصدمات وجهود المصالحة الوطنية. وأخيراً، يختتم الفصل السادس مع توصيات لبنود التدابير الملحّة التي يجب معالجتها في الأشهر الإثني عشر القادمة؛ وتتعلق بالحاجات الإنسانية الملحة، واعتبارات تحقيق الاستقرار، وقضايا الحوكمة والمصالحة السياسية والقضايا الإدارية المتعددة الجوانب.

---

[19] مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (UNOCHA)، "نداء الموصل العاجل" (Mosul Flash Appeal)، 20 يوليو/تموز 2016a.
بتاريخ ﻪﻴﻠﻋ ﻉﻼﻃﻻﺍ 24آذار/مارس 2017:
https://docs.unocha.org/sites/dms/Iraq/mosul_flash_appeal_final_web%20(1).pdf

الاستجابة الإنسانية

مع تكشّف معركة الموصل بحلول يوليو/تموز 2017، كان مجموع ما يزيد عن مليون شخص من الموصل قد نزح بفعل العمليات العسكرية؛ وقد عاد حوالي 200,000 إلى ديارهم، ليصبح صافي عدد النازحين 822,000 نازح. كانت التحديات المرتبطة بتوفير المعونة للمدنيين الذين بقيوا داخل غرب الموصل كبيرة. بالإضافة إلى ذلك، بقي النزوح الأطول مدى للأشخاص في العامين 2014 و2015 بسبب الدولة الإسلامية في العراق وسوريا (ISIS) تحدياً من حيث تلبية حاجاتهم الفورية ومعالجة دمجهم المحلي المحتمل أو إعادة التوطين في أماكن أخرى، أو العودة إلى ديارهم. يصف هذا الفصل حالة الأشخاص من الموصل، والاستجابة الإنسانية من قِبَل مجتمع المعونة، والحاجات البارزة. يمكن تقسيم سكّان الموصل إلى ثلاث فئات: الأشخاص داخل الموصل، هؤلاء الذين فرّوا من الهجوم الذي بدأ في أكتوبر/تشرين الأول 2016، والأشخاص النازحون داخلياً (IDPs) على مدى أطول الذين فروا من الدولة الإسلامية في العراق وسوريا في العامين 2014 و2015. يلخّص الجدول رقم 2.1 التحديات الرئيسية في الحالة الإنسانية لهذه المجموعات الثلاثة مع وصفٍ تابع لها.

الظروف داخل شرق الموصل وغربه

الحالة

عندما كانت الخطط للعمليات العسكرية جارية، أعلمت الحكومة العراقية الموصلين (أي الأشخاص من الموصل) بالبقاء في أماكنهم خلال المعركة في حال استطاعوا ذلك، والفرار عند الضرورة فحسب. كان هذا القرار مثيراً للجدل إلى حدٍّ كبيرٍ بسبب المخاطر التي تُطرح بالنسبة للمدنيين الباقين في أماكنهم والصعوبات الناتجة عن ذلك بالنسبة للقوات العراقية التي كانت تحارب مقاتلي الدولة الإسلامية في العراق وسوريا (ISIS)، علماً أنّها كانت آنذاك مرغمة على القيام بذلك بين المدنيين. كان من المحتمل أن تكون معدلات الإصابات عالية في صفوف المدنيين الذين بقيوا في المدينة خلال القتال وفي صفوف القوات العراقية التي كانت تستعيد المدينة على حدّ سواء، لأنها لم تكن تستطيع الاعتماد بهذا الشكل الكبير على القوة الجوية. وعلى الرغم من ذلك، شرح مسؤولون عراقيون وأمريكيون ومسؤولون في الأمم المتحدة تمت مقابلتهم أسباب التعليمات للبقاء في الديار.[1] من خلال البقاء في

[1] مقابلات مع مسؤول عسكري عراقي، ومسؤول في الأمم المتحدة (UN)، ومسؤول في حكومة إقليم كوردستان (KRG) ومسؤولين أمريكيين في إربيل، العراق، يناير/كانون الثاني 2017؛ مقابلة هاتفية مع مسؤول في الأمم المتحدة في العراق، 13 فبراير/شباط 2017؛ مقابلة مع مسؤولين أمريكيين في واشنطن العاصمة، 13 ديسمبر/كانون الأول 2016؛ مقابلة هاتفية مع مسؤول في الأمم المتحدة في العراق، 13 فبراير/شباط 2017.

الجدول رقم 2.1
التحديات في الحالة الإنسانية للأشخاص من الموصل

الأشخاص داخل شرق الموصل وغربه	الأشخاص النازحون داخلياً (IDPs) بسبب الهجوم	الأشخاص النازحون داخلياً (IDPs) بسبب الدولة الإسلامية في العراق وسوريا (ISIS)
انعدام الأمن الغذائي الحاد	نقص عمليات المسح الموحّدة	تراجع المساعدة
دمار إمدادات المياه	حرية تنقّل مُقيّدة	فقر ومعدلات بطالة مرتفعة
عوائق أمنية في وجه توفير المعونة	تشتت العائلات	معدلات تعليم منخفضة
نقص الخدمات لمعالجة حاجات الرعاية الصحية الملحّة	عدم كفاية مساحة المخيمات	ضغوطات على المجتمعات المستضيفة
	مواقع لحالات الطوارئ تخدم كمخيمات، بدلاً من المخيمات بحسب معايير المخيمات الدولية	خوف من العمليات الانتقامية لدى العودة
	نقص الخدمات للرعاية الصحية الجسدية والعقلية	
	عوائق في وجه مغادرة المخيمات	
	وثائق تمت خسارتها	

الموصل، قد يتجنّب الأشخاص العيش في ظروف المخيمات الصعبة وقد يتجنبون الصعوبات المتعددة لدى العودة إلى الديار. قد يخفّف المدنيون الذين بقيوا في أماكنهم أيضاً من خطر التعرض للقتل على يد الدولة الإسلامية في العراق وسوريا في ممرات خارج الموصل، كما كان الحال عليه في أماكن أخرى.[2] كان التخلي عن مدينة خلال المعركة يعني تركها ضعيفة في وجه مستويات الدمار المرتفعة، كما كان الحال عليه في الرمادي والفلوجة. كانت الرمادي على سبيل المثال مُفخّخة بشدّة من قِبَل الدولة الإسلامية في العراق وسوريا وقد أُلحق بها ضرر إضافي من خلال الاستخدام الكثيف للقوة الجوية والمدفعية في استعادة المدينة. توقّعت الحكومة العراقية أن الاعتماد على القوات العراقية التي تقدّمت بتأنٍ منزلاً بعد منزل، بدلاً من الاعتماد في المقام الأول على القوة الجوية والمدفعية، قد يحمي بشكلٍ محتملٍ وبصورة أفضل المدنيين ومنازلهم. وأخيراً، كانت المدن القريبة تتعامل أصلاً مع ضغوطات في مجال المساكن والرعاية الصحية وغيرها، كنتيجةٍ لاستقبال موجات سابقة من الأشخاص النازحين داخلياً (IDPs).

لاحظ مسؤولون أمريكيون ومسؤولون في الأمم المتحدة ومسؤولون عراقيون جميعهم أنّ استرتيجية نصح المدنيين بالبقاء في أماكنهم، جنباً إلى جنب مع الاعتماد على العمليات العراقية البرية بدلاً من القوة الجوية، قد نفعت "أكثر مما توقّع أي شخص" في شرق الموصل، على الرغم من أنّها عنت وقوع عدد أكبر من الإصابات في صفوف القوات العراقية. بالفعل، قُتِل في المعركة لشرق الموصل 500 جندي عراقي وجُرِح 3,000 آخرون.[3] كان الأشخاص الذين نزحوا في الحملة للسيطرة على شرق الموصل والمناطق المحيطة بها والبالغ عددهم 180,000

[2] قصة مُصاحبة ومقطع فيديو من برنامج بي. بي. أس نيوز آور (PBS *News Hour*): جاريث براوني (Gareth Browne)، "تعرفوا إلى المتطوعين الأمريكيين الذين يعالجون المرضى في عيادة على خط جبهة في الموصل" (Meet the U.S. Volunteers Treating Patients at a Front Line Clinic in Mosul)، ميدل إيست آي *(Middle East Eye)*، 18 ديسمبر/كانون الأول 2016. اطلع عليه بتاريخ 24 مارس/آذار 2017:
http://www.middleeasteye.net/in-depth/features/meet-volunteers-front-line-clinic-mosul-1822411855

[3] مايكل ر. جوردون (Michael R. Gordon)، "القوات الأمريكية تؤدي دوراً أساسياً ضد الدولة الإسلامية في العراق وسوريا في الموصل" (U.S. Forces Play Crucial Role Against ISIS in Mosul)، نيويورك تايمز *(New York Times)*، 26 فبراير/شباط 2017a. اطلع عليه بتاريخ 24 مارس/آذار 2017:
https://www.nytimes.com/2017/02/26/world/middleeast/mosul-iraq-american-military-role-islamic-state.html

شخصاً أقلّ بكثير من الحد الأقصى المُقدّر بمليون (للمدينة كلها).

أُعيد فتح النقاش حول الطريق الأفضل للمدنيين عندما تمّ إغلاق غرب الموصل بفعالية من قِبَل القوات الأمنية المُقتربة، ما حاصر مقاتلي الدولة الإسلامية في العراق وسوريا واستدعى حصول المعركة حُكماً بين السكان وحولهم. شنّ عددٌ من مقاتلي الدولة الإسلامية في العراق وسوريا البالغ عددهم بين 12,000 و15,000 مقاتل والذين بقيوا في العراق معارك ضارية في شوارع المدينة القديمة الضيقة.[4] فرّ حوالي 150,000 موصلي من المناطق الغربية في الشهر الأول من هجوم غرب الموصل، ولكن بقيت أغلبية المقيمين البالغ عددهم 750,000 مقيم في أماكنهم، إن مُحاصَرين أو غير راغبين بالمغادرة. بالإضافة إلى ذلك، استخدمت الدولة الإسلامية في العراق وسوريا المدنيين كدروعٍ بشرية، مُرغِمين العائلات التي تعاني من سوء التغذية على العيش بالقرب من أهدافٍ عسكرية، وذلك من خلال تقديم الغذاء وقتل العائلات التي حاولت المغادرة. أدّت الضربات الجوية التي شنّها التحالف (Coalition) أيضاً إلى عددٍ كبيرٍ من الإصابات. أبلغت الأمم المتحدة عن أكثر من 300 إصابة في صفوف المدنيين في غرب الموصل منذ بدايتها في منتصف فبراير/شباط ولغاية أواخر مارس/آذار.[5]

الاستجابة والحاجات في شرق الموصل

بما أنّ العراقيين بقيوا إلى حدّ كبير في أماكنهم في شرق الموصل، سعى مقدّمو المساعدة الإنسانية إلى تسليم المعونة بسرعةٍ إلى المناطق المُحرَّرة، واستُؤنفت الحياة بسرعة في شوارع المدينة. خرج الأشخاص من منازلهم، وأُعيد فتح الأسواق. بدأ نظام المعونة بمساعدة المدنيين على تلبية حاجاتهم الأساسية. تحرّكت اليونيسف (UNICEF) بسرعةٍ لهندسة إعادة وصل أنظمة المياه لشرق الموصل. سعى عاملو المعونة إلى تقديم المساعدة داخل المدينة، على الرغم من المخاطر الأمنية. كانت إحدى المشاكل الرئيسية التي تمت مواجهتها نقص مياه الشرب، والمدنيين المصابين، والطلب المتزايد على الرعاية الصحية، وسلامة عمّال المعونة وهم يحاولون الوصول إلى السكّان المحتاجين. بالفعل، قتل انتحاري 4 من عمّال المعونة و23 مدنياً في هجومٍ واحدٍ في شرق الموصل في شهر ديسمبر/كانون الأول.[6]

الاستجابة والحاجات في غرب الموصل

بالنظر إلى القتال الجاري في غرب الموصل في بداية إلى منتصف العام 2017، كانت الخيارات لمساعدة المدنيين المُحاصَرين في الداخل محدودة. أصبحت المشاكل المرتبطة بتلبية الحاجات الأساسية – وبالأخصّ الغذاء، والمياه، والرعاية الصحية – صعبةً جداً لدرجة أنّه، وبحسب ديبولماسي، نظر التحالف (Coalition) عند نقطةٍ معينةٍ بعملية إجلاء مُسيَّر للمدنيين، على الرغم من خطر الهجمات على المدنيين المغادرين للمدينة ونقص القدرة على فحص

---

[4] "إحاطة صحفية للسكريتير الصحفي جوش إيرنست (Joshe Earnest) والمبعوث الخاص للتحالف الدولي لمكافحة الدولة الإسلامية في العراق والشام (Special Envoy for the Global Coalition to Counter ISIL) بريت ماكجورك (Brett McGurk)"، البيت الأبيض (White House): مكتب السكريتير الصحفي (Office of the Press Secretary)، 13 ديسمبر/كانون الأول 2016. اطلع عليه بتاريخ 24 مارس/آذار 2017:
https://obamawhitehouse.archives.gov/the-press-office/2016/12/13/press-briefing-press-secretary-josh-earnest-and-special-envoy-global

[5] أوسجود (Osgood)، طاهر (Tahir) وفريق "عمل تقرير نفط العراق" *(Iraq Oil Report)*، "إن استخدام الدولة الإسلامية للدروع البشرية قد عقّد هجوم الموصل".

[6] "معركة الموصل: هجوم ثلاثي بسيارة مفخخة يؤدي إلى مقتل 23 شخصاً في السوق" (Mosul Battle: Triple Car Bomb Attack Kills 23 at Market)، بي بي سي نيوز *(BBC News)*، 22 ديسمبر/كانون الأول 2016. اطلع عليه بتاريخ 28 مارس/آذار 2017:
http://www.bbc.com/news/world-middle-east-38406631

واستضافة أعداد أكبر حتّى من المدنيين الفارين.

في حين استمرّ الغذاء، والمياه والإمدادات الأخرى بالوصول إلى المدنيين قبل بدء الهجوم، أصبح نقص الغذاء والمياه أكثر حدّةً مع مرور الأسابيع. ذكر الذين فرّوا من المدينة الافتقار إلى الغذاء على أنّه السبب الرئيسي لمغادرتهم. أشار تقييم للحالة أجرته الأمم المتحدة (UN) إلى نقص في الغذاء ومياه الشرب، مقدّراً أنّ 80 في المئة من المواد الغذائية الأساسية كانت غير متوفرة.[7] قدّرت الأمم المتحدة في منتصف مارس/آذار أنّ ربع السكان كان قد خفّض استهلاكه للغذاء إلى وجبة واحدة في اليوم. وأبلغ المقيمون أيضاً عن افتقارٍ إلى مياه الشرب النظيفة (مع العِلم أنّ المياه المتوفرة غالباً ما كانت راكدة) ونقص في الوقود.[8] بالنسبة للكثيرين، كان الوصول المستدام إلى الغذاء يعتمد على قدرتهم على الاختباء والحشد وعلى شبكاتهم الاجتماعية للتقاسم.

كانت القدرة على تلبية حاجات الرعاية الصحية، بما فيها الرعاية الصحية الملحة الجارية والرعاية في حالات الصدمات، غير كافية إلى حدٍّ كبير، بحسب مسؤولين في الأمم المتحدة، والولايات المتحدة وحكومة إقليم كوردستان (KRG).[9] كان القليل من الرعاية الصحية متوفراً بالقرب من القتال بسبب المخاطر التي كان يتعرّض لها عمّال الرعاية الصحية، ولأنّ الدولة الإسلامية في العراق وسوريا (ISIS) قد طلبت من منشآت الرعاية الصحية القائمة داخل الموصل تقديم الرعاية للمقاتلين المصابين بجروح أولاً. شغّلت مجموعة صغيرة من عمّال الرعاية الصحية، بإشراف منظمة الصحة العالمية (WHO)، خدمات للرعاية في حالات الصدمات للمدنيين على بُعد نصف ميل من المعركة. أرسلت قوات العمليات الخاصة العراقية فريقها الجراحي إلى نينوى لمدّ يد العون. بعد تحقيق الاستقرار الفوري في حالات الصدمات، كان يتم نقل المرضى إلى منشأة أخرى متخصصة بالصدمات تشغّلها منظمة غير حكومية (NGO). خلال العمليات العسكرية لشرق الموصل، تمت إحالة معظم حالات الصدمات إمّا إلى إربيل (التي تقع على بُعد حوالي 40 ميلاً – وهي رحلة طويلة يتخللها عدد من نقاط التفتيش) أو إلى منظمة صندوق السامري الخيرية (Samaritan's Purse) التي تعمل بتمويلٍ أمريكي، وهي منشأة متخصصة بالصدمات، تقع على بُعد 15 كيلومتراً عن الموصل ويديرها مغتربون أمريكيون. حجز حاكم محافظة إربيل ثلاثة مستشفيات لعلاج حالات الصدمات الناتجة عن الإصابات في عمليات الموصل. على الرغم من ذلك، كان هناك نقص في المساحات والإمدادات وطلب مرتفع على أعضاء فريق عملها القليلين، بما في ذلك نقص في أخصائيي الحروق وأطباء التخدير.[10] بعد تعلّم العِبَر خلال العمليات لشرق الموصل حول الضغوطات على المرضى المصابين بصدمات والمنتقلين عبر نقاط تفتيش إلى إربيل، وإثقال قدرة مستشفيات إربيل، أسست منظمة الصحة العالمية، بتمويلٍ من التحالف، ستة مستشفيات أخرى متخصصة بالصدمات الميدانية الناتجة عن العمليات العسكرية في غرب الموصل؛ بلغ طلب الرعاية الصحية لمنظمة الصحة الدولية من أجل تدخلات إنقاذ الأرواح 120 مليون دولار أمريكي.

---

[7] برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (برنامج الموئل – الأمم المتحدة) (UN–Habitat)، "تقييم سريع للحالة: ظروف العيش على الضفة اليمنى للموصل" *(Rapid Situation Assessment: Living Conditions on the Right Bank of Mosul)*، 2 فبراير/شباط 2017b.

[8] اليونيسف (UNICEF)، "العاملون في المجال الإنساني يخشون على المدنيين البالغ عددهم 750,000 مدني في غرب الموصل" (Hu–manitarians Fear for the 750,000 Civilians in Western Mosul)، 24 يناير/كانون الثاني 2017a. اطلع عليه بتاريخ 24 مارس/آذار 2017: https://www.unicef.org/media/media_94438.html

[9] مقابلات مع مسؤولين في الأمم المتحدة (UN) والولايات المتحدة (U.S) وحكومة إقليم كوردستان (KRG) في إربيل، العراق، يناير/كانون الثاني 2017.

[10] مقابلة هاتفية مع ممثل عن منظمة غير حكومية (NGOs) تعمل بالقرب من الموصل، 4 أبريل/نيسان 2017.

ظروف الأشخاص النازحين داخلياً (IDPs) بسبب الهجوم

الحالة

بتاريخ منتصف مارس/آذار 2017، بقي حوالي 270,000 عراقي نازحاً من الموصل والمناطق المحيطة بها مباشرةً. في حين عاد حوالي 70,000 شخص إلى شرق الموصل، توقّعت الأمم المتحدة (UN) أنّه يمكن نزوح 250,000 شخص إضافي أو أكثر من غرب الموصل مع استمرار القتال. وبالإضافة إلى ذلك، تحاول الدولة الإسلامية في العراق وسوريا (ISIS) زعزعة استقرار شرق الموصل عن طريق التفجيرات وقد تتفاقم هجمات أخرى وتنتج تدفّقات خارجة متجددة. بالفعل، بحلول يوليو/تموز، كان قد نزح أكثر من مجموع مليون شخص من الموصل، مع بقاء 822,000 شخص نازحاً.

بالنسبة للذين فرّوا من العمليات التي بدأت في أكتوبر/تشرين الأول 2016، اتّخذت الحكومة العراقية قراراً بإرسالهم إلى مخيّمات أو "مواقع طوارئ"، على الرغم من إرشاد المفوضيّة السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) بتجنّب الحلول المعتمدة على المخيّمات لأنّ المدنيين قد يبقون فيها لسنوات.[11] وصفت مقابلات مع مسؤولين في الحكومة العراقية والأمم المتحدة وحكومة إقليم كوردستان (KRG) والولايات المتحدة هذا القرار على أنّه يعتمد على عاملين: (1) كانت المدن القريبة تكافح للتأقلم مع استيعاب أعداد كبيرة من الأشخاص النازحين، و(2) كان هناك انعدام للثقة منتشر على نطاق واسع بين الأشخاص النازحين من الموصل لأنهم عاشوا تحت سيطرة الدولة الإسلامية في العراق وسوريا لثلاث سنوات تقريباً، ما تسبب بمخاوفٍ بشأن تعاطفاتهم ونشاطاتهم وإمكانية ظهور الخلايا النائمة.[12] شرح المسؤولون أنّ الأشخاص النازحين داخلياً (IDPs) من الموصل كانوا "تحت عباءة الشكّ" كمتعاونين أو أهداف تلقين (عقائد) مناهج الفكر المتطرف. كان هناك مخاوف بشأن التأثير المحتمل لوجودهم أو نشاطاتهم في حال تقدّمهم.[13] في حين قد تنطبق هذه المخاوف على جزءٍ من الأشخاص النازحين داخلياً، جادل مسؤولون دوليون متعددون أنّه لم يكن من الدقيق افتراض ذلك بالنسبة لأغلبية السكان، علماً أن الأشخاص قد بقيوا في الموصل لأسباب متعددة، بما فيها لأنّه ليس لديهم أماكن أخرى للذهاب إليها، أو لأنهم لا يرغبون في العيش في مخيمات أو لأنّ لديهم أفراد مسنين في العائلة أو أطفال لا يستطيعون المغادرة.

أما مخيمات الطوارئ الرئيسية في سهول نينوى، كما يصوّره الشكل رقم 2.1 فكانت حسن شام وخازر I وخازر II؛ في المناطق الجنوبية من الموصل، كان المخيمان الأكبر هما حمام العليل والقيارة. في حال كان للأشخاص النازحين داخلياً ضامناً واجتازوا عملية المسح، كان يُسمح لهم عندئذٍ بالذهاب بدلاً عن ذلك إلى مجتمع؛ ذهب حوالي 85 في المئة من الأشخاص النازحين داخلياً إلى مخيّمات.[14]

الاستجابة والحاجات

كان هناك ثلاثة أنواع مشاكل كبيرة مرتبطة بالمخيمات: قضايا الحماية، وظروف المخيمات، والتحديات المرتبطة

---

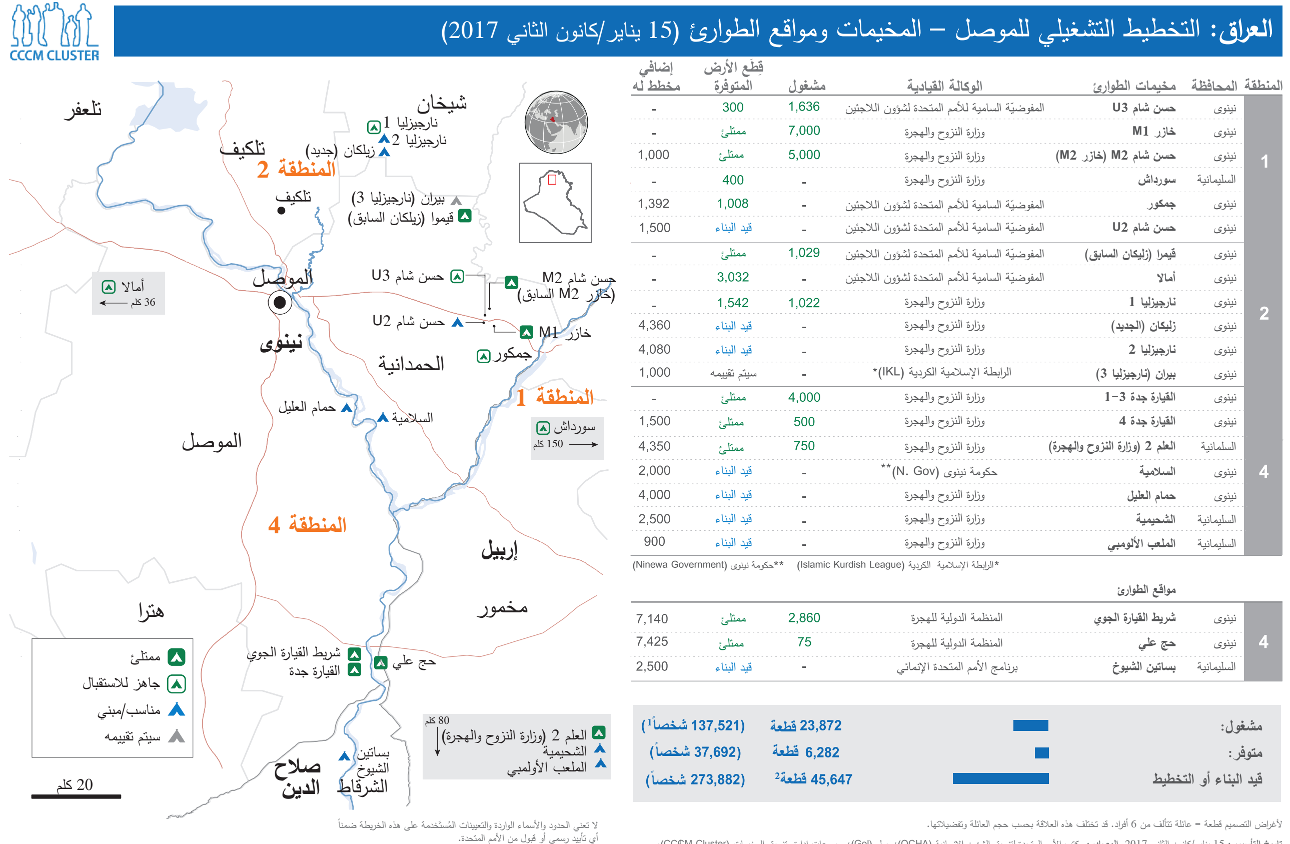
[11] المفوضيّة السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR: The UN Refugee Agency)، "سياسات المفوضيّة السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بشأن حماية اللاجئين والحلول في المناطق الحضرية" *(UNHCR Policy on Refugee Protection and Solutions in Urban Areas)*، سبتمبر/أيلول 2009. اطلع عليه بتاريخ 28 مارس/آذار 2017: http://www.unhcr.org/4ab356ab6.pdf

[12] مقابلة هاتفية مع مسؤول في الأمم المتحدة (UN) في العراق، 13 فبراير/شباط 2017.

[13] مقابلات مع مسؤولين أمريكيين في واشنطن العاصمة في ديسمبر/كانون الأول 2016؛ مقابلات مع مسؤولين في الأمم المتحدة (UN) والولايات المتحدة وحكومة إقليم كوردستان (KRG) في إربيل، العراق، يناير/كانون الثاني 2017.

[14] اليونيسف (UNICEF)، 2017a.

الشكل رقم 2.1
المخيمات للأشخاص النازحين داخلياً (IDPs) من معركة الموصل



المنطقة	المحافظة	مخيمات الطوارئ	الوكالة القيادية	مشغول	قِطَع الأرض المتوفرة	إضافي مخطط له
1	نينوى	حسن شام U3	المفوضيّة السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين	1,636	300	-
	نينوى	خازر M1	وزارة النزوح والهجرة	7,000	ممتلئ	-
	نينوى	حسن شام M2 (خازر M2)	وزارة النزوح والهجرة	5,000	ممتلئ	1,000
	السليمانية	سورداش	وزارة النزوح والهجرة	-	400	-
	نينوى	جمكور	المفوضيّة السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين	-	1,008	1,392
	نينوى	حسن شام U2	المفوضيّة السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين	-	قيد البناء	1,500
2	نينوى	قيمرا (زيلكان السابق)	المفوضيّة السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين	1,029	ممتلئ	-
	نينوى	أمالا	المفوضيّة السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين	-	3,032	-
	نينوى	نارجيزليا 1	وزارة النزوح والهجرة	1,022	1,542	-
	نينوى	زليكان (الجديد)	وزارة النزوح والهجرة	-	قيد البناء	4,360
	نينوى	نارجيزليا 2	وزارة النزوح والهجرة	-	قيد البناء	4,080
	نينوى	بيران (نارجيزليا 3)	الرابطة الإسلامية الكردية (IKL)*	-	سيتم تقييمه	1,000
4	نينوى	القيارة جدة 3–1	وزارة النزوح والهجرة	4,000	ممتلئ	-
	نينوى	القيارة جدة 4	وزارة النزوح والهجرة	500	ممتلئ	1,500
	السلمانية	العلم 2 (وزارة النزوح والهجرة)	وزارة النزوح والهجرة	750	ممتلئ	4,350
	نينوى	السلامية	حكومة نينوى (N. Gov)**	-	قيد البناء	2,000
	نينوى	حمام العليل	وزارة النزوح والهجرة	-	قيد البناء	4,000
	السليمانية	الشحيمية	وزارة النزوح والهجرة	-	قيد البناء	2,500
	السليمانية	الملعب الألومبي	وزارة النزوح والهجرة	-	قيد البناء	900

*الرابطة الإسلامية الكردية (Islamic Kurdish League) **حكومة نينوى (Ninewa Government)

مواقع الطوارئ

المنطقة	المحافظة	مواقع الطوارئ	الوكالة القيادية	مشغول	قِطَع الأرض المتوفرة	إضافي مخطط له
4	نينوى	شريط القيارة الجوي	المنظمة الدولية للهجرة	2,860	ممتلئ	7,140
	نينوى	حج علي	المنظمة الدولية للهجرة	75	ممتلئ	7,425
	السليمانية	بساتين الشيوخ	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	-	قيد البناء	2,500

مشغول:	23,872 قطعة	(137,521 شخصاً[1])
متوفر:	6,282 قطعة	(37,692 شخصاً)
قيد البناء أو التخطيط	45,647 قطعة[2]	(273,882 شخصاً)

[1] لأغراض التصميم قطعة = عائلة تتألف من 6 أفراد. قد تختلف هذه العلاقة بحسب حجم العائلة وتفضيلاتها.

تاريخ التأسيس: 15 يناير/كانون الثاني 2017. **المصادر:** مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA)؛ جول (GoI)؛ مجموعات إدارة وتنسيق المخيمات (CCCM Cluster)، مصفوفة تتبع النزوح التابعة للمنظمة الدولية للهجرة (IOM DTM)؛[2] لا تشمل قِطَع الأراضي الأخرى البالغ عددها 26,000 قطعة والمخطط لها من قِبَل محافظة نينوى. **للمعلومات:** johnston@unhcr.org

المصدر: المفوضيّة السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) في إربيل، العراق.

RAND *RR2076-2.1*

بالعودة إلى الديار.

قضايا الحماية

ذكر ديبلوماسيون أمريكيون وديبلوماسيون في الأمم المتحدة أن المشاكل الأكثر خطورةً بالإجمال كانت قضايا الحماية المختلفة.[15] أدى التعامل مع الأشخاص النازحين داخلياً (IDPs) إلى نشوء مخاوف رئيسية متعددة: لم يتم تأسيس عمليات مسح موحّدة ولم تكن تجري من قِبَل هيئات رسمية مدرّبة تدريباً مناسباً، وبالأخصّ عند نقاط المسح غير الرسمية؛ إن الأشخاص النازحين داخلياً الذين وصلوا إلى بعض المخيمات التي تديرها حكومة إقليم كوردستان (KRG) لم يسمح لهم بحرية التنقّل كما هو مطلوب بحسب المعايير الدولية؛ تشتت العائلات كان يطرح تحديات من حيث المعالجة؛ وعمّال المخيمات كانوا يخشون على سلامتهم.

عندما فرّ الأشخاص النازحون داخلياً من الموصل، عبروا أولاً نقاط تفتيش تعمل فيها القوات الأمنية العراقية (Iraqi Security Forces [ISF])، قوّات الحشد الشعبي (Popular Mobilization Forces [PMF]) (وهو مصطلح شامل للميليشيات المحلية التي ترعاها الدولة)، أو البشمركة (القوات العسكرية التابعة لحكومة إقليم كوردستان). إن لم تكن أسماء الرجال النازحين محددة في قاعدات البيانات على أنهم أعضاء في الدولة الإسلامية في العراق وسوريا (ISIS)، عندئذٍ، يتم نقلهم مع عائلاتهم في حافلة إلى مخيّم. لم يكن هناك رصد دولي لعملية الفحص؛ كان مسؤولو الرصد من اللجنة الدولية للصليب الأحمر (International Committee for the Red Cross) موجودين فحسب في مراكز الاعتقال الرسمية. لم يكن عددٌ من مراكز المسح المؤقتة وغير الرسمية خاضعاً للرصد، على الرغم من أنّ الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) قد نشرت فِرَق حماية وفِرَق قانونية متنقّلة من أجل محاولة سدّ بعض الفجوات.

بعد تفتيش المدنيين بحثاً عن الأسلحة، وفحصهم ومرافقتهم إلى المخيمات، وفي بعض المخيمات التي تديرها حكومة إقليم كوردستان، كانت تؤخذ منهم وثائقهم التعريفية ولم يكن يُسمح لهم منذ ذلك الحين فصاعداً الانتقال إلى أي مكان آخر في العراق. أثار مسؤولون في الأمم المتحدة (UN) ومسؤولون أمريكيون افتقار الأشخاص النازحين داخلياً إلى حريّة التنقّل، وهي معيار إنساني رئيسي، على أنّه مصدر خوف خاص فيما يتعلق بالمخيمات. ذكر مسؤول أول في الأمم المتحدة: "قلنا لهم إنّها مشكلة حادة. نحن ما زلنا نثير هذه المسألة. إنهم يصادرون بطاقات الهوية. ... هذا أمرٌ غير مقبول البتة ونحن نستمر بالضغط بشأن ذلك".[16]

حصلت حالات متعددة حيث تشتتت العائلات، بحسب مسؤولين في الأمم المتحدة ومخيّمات ومنظمات غير حكومية.[17] قد يكون تشتت العائلة قد حصل عندما غادر أفراد العائلة الموصل في أوقات مختلفة، أو عندما تم اعتقال فرد من العائلة لعملية المسح، أو عندما أُرسل شخص مريض أو مُصاب إلى مكانٍ آخر للعلاج. ضمن المخيمات، كانت تتم مصادرة الهواتف الجوّالة التابعة للأشخاص النازحين داخلياً لأسباب أمنية، ما حدّ من قدرة أفراد العائلات على عثور البعض منهم على البعض الآخر. قامت وكالات تابعة للأمم المتحدة ومنظمات غير حكومية بإدارة برامج لدعم إعادة توحيد العائلات. أشاروا إلى أنه كان من المعقّد بشكلٍ خاص إعادة توحيد العائلات عبر الحدود الإقليمية العراقية الداخلية بسبب الموافقات الحكومية المطلوبة.

بالإضافة إلى ذلك، أعربت فِرَق عمل المخيمات عن مخاوف بأنّ الدولة الإسلامية في العراق وسوريا قد

[15] مقابلة مع مسؤولين أمريكيين في واشنطن العاصمة، 13 ديسمبر/كانون الأول 2016؛ مقابلة مع مسؤولين في الأمم المتحدة (UN) في إربيل، العراق، يناير/كانون الثاني 2017؛ مقابلة هاتفية مع مسؤول في الأمم المتحدة في العراق، 13 فبراير/شباط 2017.

[16] مقابلة هاتفية مع مسؤول في الأمم المتحدة (UN) في العراق، 13 فبراير/شباط 2017.

[17] مقابلات مع مسؤولين في الأمم المتحدة (UN)، ومخيّمات ومنظمات غير حكومية (NGO)، يناير/كانون الثاني 2017.

تضطلع بنشاطات في المخيّم، وتُخوّف المدنيين وتتسبب بفوضى.[18] قال مدير مخيّم أن فريق العمل كان يخشى في بعض الأحيان من تعريض أرواح أعضائه للخطر، على الرغم من أن وجود القوات الأمنية قد هدّأ ذلك. ولاحظت فِرَق عمل المخيّمات أيضاً أنه لم يكن هناك مشاكل خطيرة حتى تاريخه على الرغم من المخاوف.

ظروف المخيّمات

تشمل المشاكل المرتبطة بظروف المخيّمات عدم كفاية عدد المساحات، ونوعية المواقع دون المعايير المطلوبة ونقص الرعاية الصحية الجسدية والعقلية.

بلغ خلال فبراير/شباط 2017 عدد مواقع الطوارئ 13 موقعاً، مع 7 مواقع إضافية قيد الإنشاء، كما هو مبيّن في الشكل رقم 2.1. خلال العملية لشرق الموصل، كان عدد المساحات في المخيمات كافياً لأن عدد الأشخاص الذين نزحوا كان أقلّ من المتوقّع. حذّر مسؤولون في الأمم المتحدة (UN) ومسؤولون أمريكيون من نقص في المساحات في المستقبل، في حال حصول موجة كبيرة من الأشخاص النازحين داخلياً (IDPs) من العمليات في غرب الموصل.[19] بتاريخ مارس/آذار 2017، وصفت تقارير إخبارية النقص في مساحات المخيمات، حيث اقتظّت المخيمات وكان الآلاف ينامون على الأرض خارج المخيمات.[20] قال مسؤولون في الأمم المتحدة ومسؤولون أمريكيون على حدّ سواء أن العائق الأكبر كان توفر الأراضي، وليس الموارد المالية؛ كان الحصول على الموافقات لاستخدام الأراضي من قِبل الحكومة العراقية وحكومة إقليم كوردستان (KRG) بطيئاً.

لا تلبي المخيّمات التي تم تأسيسها للأشخاص النازحين داخلياً الفارّين من معركة الموصل معايير إسفير (Sphere Standards)، وهي المعايير الدولية للمخيمات.[21] لاحظ مسؤولون في الأمم المتحدة ومسؤولون أمريكيون أنه قد أُطلِق على هذه المخيمات تسمية "مواقع طوارئ" وليس مخيّمات لهذا السبب.[22] تم استخدام مفهوم موقع الطوارئ بسبب التأخير في الموافقات الخاصة بالأراضي؛ كان هناك عجلة لتأسيس مساحة للنوم تحت الخيم، حتى ولو لم تكن المخيّمات ترقى إلى المعايير. تضمّنت مواقع الطوارئ التي أطلِقَت عليها هذه التسمية الملطّفة خيماً بلاستيكية وكانت تفتقر للكهرباء، والأماكن المخصصة لطهو الغذاء الساخن ومساحة خيم. قال مسؤولون في الأمم المتحدة أنّه يمكن تحديث مواقع الطوارئ في حال بقي الأشخاص النازحون داخلياً في المخيمات لمدة أطول مما هو مخطط له. يظهر الشكل رقم 2.2 صورة لمخيّم خازر I.

لم تكن الخدمات الصحية في المخيمات شاملة، بحيث كان الأطباء متوفرين فحسب خلال ساعات النهار وليس الليل. استخدمت فِرَق عمل المخيمات سياراتها الخاصة من أجل نقل الأشخاص إلى المستشفيات؛ وقد ولدت امرأة نازحة طفلها في السيارة الخاصة لأحد أعضاء فريق العمل. حدّد عمّال المنظمات غير الحكومية في مخيّم

---

[18] مقابلة مع مسؤولين في مخيمات للأشخاص النازحين داخلياً (IDP)، إربيل، العراق، يناير/كانون الثاني 2017.

[19] مقابلة مع مسؤولين أمريكيين في واشنطن العاصمة، 13 ديسمبر/كانون الأول 2016؛ مقابلات مع مسؤولين في الأمم المتحدة (UN) وأمريكيين، إربيل، العراق، بناير/كانون الثاني 2017.

[20] إيجور كوسوف (Igor Kossov)، "الأزمة الإنسانية المتنامية في الموصل سيئة كما يُخشى منه" (Mosul's Growing Humanitarian Crisis as Bad as Feared)، أمريكا اليوم (*USA Today*)، 15 مارس/آذار 2017. اطلع عليه بتاريخ 24 مارس/آذار 2017: http://www.usatoday.com/story/news/world/2017/03/15/mosul-refugees-iraq-camps/99137150/

[21] مشروع اسفير (Sphere Project)، "كتيب اسفير" (The Sphere Handbook). اطلع عليه بتاريخ 24 مارس/آذار 2017: http://www.spherehandbook.org/

[22] مقابلة مع مسؤولين أمريكين في واشنطن العاصمة، 13 ديسمبر/كانون الأول 2016؛ مقابلة مع مسؤولين في الأمم المتحدة (UN)، إربيل، العراق، يناير/كانون الثاني 2017.

الشكل رقم 2.2
عائلات في خِيَم في مخيّم خازر I



RAND *RR2076-2.2*

الأمراض الجلدية على أنّها قضية كبيرة في المخيمات بين "معظم الأطفال".[23] شكّل نقص العلاج للصحة العقلية أيضاً فجوةً كبيرة، علماً بأنّ عدداً من الأشخاص النازحين داخلياً قد تعرّض للصدمات. وبالإضافة إلى ذلك، لم يكن هناك سوى القليل مما يمكن فعله في المخيمات لمساعدة الأشخاص النازحين داخلياً المصابين بصدمات ليمرّ الوقت.

التحدّيات المرتبطة بالعودة إلى الديار

كانت نيّة الحكومة العراقية هي بقاء الأشخاص النازحين داخلياً (IDPs) في المخيّمات لمدّة أقصاها ثلاثة أشهر، إلى حين المغادرة والعودة إلى ديارهم المُحرّرة من جديد. إلا أنّ مؤشرات تحذير قد ظهرت تفيد بأنّ مقاربة المخيمات قد لا تكون كافية؛ وضعت السياسات الأشخاص في مخيمات مؤقتة لم تكن ترقى إلى معايير المخيمات الأطول مدى لحالة قد تدوم، مع تقييد حرية التنقّل في بعض الحالات. أقرّ مسؤولون متعددون بأنّ العودة "لن تكون بهذه السرعة بحسب ما هو مرجّح".[24] بالنظر إلى الافتقار إلى حرية التنقل، يواجه بعض المخيمات خطر التحوّل إلى

[23] مقابلة مع مسؤول في مخيّم للأشخاص النازحين داخلياً (IDP)، إربيل، العراق، يناير/كانون الثاني 2017.

[24] مقابلات مع مسؤولين أمريكيين، إربيل، العراق، يناير/كانون الثاني 2017؛ مقابلة هاتفية مع مسؤول أمريكي في إربيل، العراق، 8 فبراير/شباط 2017.

مخيمات اعتقال بحكم الأمر الواقع.

أعرب مسؤولون في الأمم المتحدة عن مخاوف بشأن الاتجاهات التي شاهدوها في تصاريح العودة المتأخرة لبعض المجتمعات العربية من مناطقة محافظة نينوى التي تخضع بحكم الأمر الواقع لسيطرة حكومة إقليم كوردستان (KRG) والبشمركة.[25] شعروا بالقلق من أنّ التصاريح من حكومة إقليم كوردستان للمجتمعات العربية للعودة إلى تلك المناطق المتنازع عليها قد لا تكون وشيكة (علماً أنّه كان هناك تصوّر بأنّ حكومة إقليم كوردستان قد تهدف إلى تحويل هذه المناطق من الناحة العرقية إلى كردية بشكلٍ أوسع بدلاً من عربية)، ما يثير التساؤلات بشأن مستقبل هذه المجتمعات. حدّدت قيادة المخيمات أيضاً مشكلة عدم التمتّع بعملية واضحة للأشخاص الذين يريدون العودة إلى ديارهم.

فرّ عددٌ من الأشخاص النازحين داخلياً من دون وثائق. من بين الأشخاص النازحين داخلياً في المخيمات، كان 44 في المئة قد خسروا على الأقل وثيقة واحدة، على غرار شهادة ولادة، أو شهادة زواج، أو وثيقة تسجيل أو بطاقة هوية.[26] حصل ذلك لأسباب متعددة: فرّ أشخاص من دون بطاقات هوية، فُقدت بطاقات الهوية في العبور لأنّ الدولة الإسلامية في العراق وسوريا (ISIS) قد أخذتها كغرامات،[27] ولم يتم تسجيل عدد من الزيجات والولادات في ظل سيطرة الدولة الإسلامية في العراق وسوريا. ترتبط بطاقات الهوية بحقوق الجنسية الأساسية، وإمكانية الوصول إلى الخدمات والمساعدة الغذائية، وإعادة توحيد العائلات. شغّلت منظمات غير حكومية (NGOs) برامج لتقديم الدعم القانوني للأشخاص النازحين داخلياً من أجل استعادة الوثائق.

بقي بعض الأشخاص النازحين داخلياً في المخيمات بسبب عدم القدرة على تلبية الحاجات الأساسية في المناطق المُحرّرة. لاحظ مسؤولون في الأمم المتحدة والمخيمات أنهم شاهدوا "ميوعة" في المخيمات، بحيث كان أشخاص يغادرون المخيمات ليعودوا إليها فحسب بسبب عدم كفاية الظروف في ديارهم.[28] في حال لم تعد الخدمات العامة والأسواق إلى المناطق المجاورة أو القرى، وجد الأشخاص أنّهم يتمتّعون بإمكانية وصول أفضل إليها في المخيمات. وبحسب مسحٍ أجرته المنظمة الدولية للهجرة (IOM)، كانت الحاجات الخمسة الأولى للعائدين في أجزاء أخرى من العراق المُحرّر هي مياه الشرب، والغذاء، والرعاية الصحية، والدخل، والملجأ.[29]

ظروف الأشخاص النازحين داخلياً (IDPs) من 2014-2015

الحالة

انتقل الأشخاص النازحون داخلياً (IDPs) من نينوى البالغ عددهم 1.3 مليون شخص والذين فروا من منازلهم قبل المعركة إلى أماكن أخرى: مواقع أخرى في نينوى (438,000)، دهوك (382,000) وإربيل (146,000)،

[25] مقابلات مع مسؤولين في الأمم المتحدة (UN) ومسؤولين أمريكيين، إربيل، العراق، يناير/كانون الثاني 2017؛ مقابلة هاتفية مع مسؤول في الأمم المتحدة في إربيل، العراق، 13 فبراير/شباط 2017.

[26] المفوضيّة السامية للأمم المتحدة (UN) لشؤون اللاجئين (UN Refugee Agency)، 2017.

[27] مقابلات مع مسؤولين في الأمم المتحدة (UN) ومخيّمات للأشخاص النازحين داخلياً (IDP)، إربيل، العراق، يناير/كانون الثاني 2017.

[28] مقابلات مع مسؤولين في الأمم المتحدة (UN) ومخيّمات للأشخاص النازحين داخلياً (IDP)، إربيل، العراق، يناير/كانون الثاني 2017.

[29] المنظمة الدولية للهجرة (IOM)، بعثة العراق (Iraq Mission): "تقرير تقييم مواقع العائدين" (Returness Location Assessment Report)، ريليف ويب (*ReliefWeb*)، أكتوبر/تشرين الأول 2016b. اطلع عليه بتاريخ 27 مارس/آذار 2017:
http://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/IOM%20DTM%20Returnee%20Location%20Assessment%20Report_October_2016.pdf

مع المتبقين بأعداد أصغر في محافظات أخرى.[30] على امتداد العراق، كان 80 في المئة من الأشخاص النازحين داخلياً يعيشون في مناطق حضرية وأخرى من غير المخيمات، مع العشرين في المئة المتبقين في المخيمات.[31] عاش الأشخاص النازحون داخلياً في المناطق الحضرية مع عائلات مستضيفة، في مساكن مستأجرة، في مبانٍ غير مكتملة، وفي مدارس.[32] نقل مسؤول في مخيّم أنّ هذه العائلات كانت تعاني في المناطق الحضرية وأنّه كان هناك قوائم انتظار للانتقال إلى المخيمات.[33]

الاستجابة والحاجات

تم توفير المساعدة لهؤلاء الأشخاص النازحين داخلياً (IDPs) من قِبَل الحكومة المركزية العراقية وحكومات المحافظات، والوكالات التابعة للأمم المتحدة (UN)، والشركاء التنفيذيين من المنظمات غير الحكومية (NGO)، والمجتمعات الدينية المحلية.

كان الاعتبار الأول بالنسبة لهذه المجموعة تراجع المساعدة والانتباه. لاحظ مسؤولٌ أمريكيٌّ أنّه، وعلى الرغم من أنّ الظروف بالنسبة لهذه المجموعة من النازحين داخلياً من الموصل كانت "مستقرة نسبياً"، تحوّلت المساعدة الإنسانية والحكومية على حدٍّ سواء بعيداً، باتجاه النازحين حديثاً. لم تعد المساعدة مُوجّهة إلى الأشخاص النازحين داخلياً جميعهم، وإنّما بدلاً عن ذلك استهدفت الأكثر ضعفاً.[34] أتى مسؤول في مخيّم على ذكر الكميات المتضائلة من المساعدة الغذائية بشكلٍ خاص.[35] بالفعل، بسبب الافتقار إلى التمويل من الجهات المانحة، خفّض برنامج الأغذية العالمي (WFP) حصصه الغذائية إلى النصف للأشخاص النازحين داخلياً العراقيين البالغ عددهم 1.4 مليون شخص والذين كان يدعمهم في يناير/كانون الثاني 2017.[36] قال مسؤولون أمريكيون ومسؤولون في مخيّمات أنّ مجموعات كنسية في إقليم كوردستان، والتي تعتمد على أموال خاصة ودولية، كانت الهيئات الوحيدة التي توفر المساعدة للإيجار لبعض الأشخاص النازحين داخلياً (المسيحيين).[37]

اختبر الأشخاص النازحون داخلياً معدلات مرتفعة من الفقر، ومعدلات مرتفعة من البطالة، ومستوى منخفض من إمكانية الوصول إلى التعليم. وبسبب الأزمة المالية الجارية في العراق، واجه عدد من الأشخاص النازحين داخلياً مشاكل في إيجاد عمل؛ كانت المساعدة الإنسانية غير كافية لتلبية حاجاتهم بشكلٍ كامل.[38] تمثّل عامل

---

[30] المنظمة الدولية للهجرة (IOM): بعثة العراق (Iraq Mission)، 2017a.

[31] المنظمة الدولية للهجرة (IOM): بعثة العراق (Iraq Mission)، 2017a.

[32] المنظمة الدولية للهجرة (IOM): بعثة العراق (Iraq Mission)، 2017a.

[33] مقابلة مع مسؤول في مخيم للأشخاص النازحين داخلياً (IDP)، إربيل، العراق، يناير/كانون الثاني 2017.

[34] مقابلة هاتفية مع مسؤول أمريكي في إربيل، العراق، يناير/كانون الثاني 2017.

[35] مقابلة مع مسؤول في مخيّم للأشخاص النازحين داخلياً (IDP)، إربيل، العراق، يناير/كانون الثاني 2017.

[36] "وكالة تابعة للأمم المتحدة تقلّص معونتها الغذائية لـ1.4 مليون عراقي نازح"، الجزيرة *(Al Jazeera)*، 28 يناير/كانون الثاني 2017. اطلع عليه بتاريخ 28 مارس/آذار 2017:
http://www.aljazeera.com/news/2017/01/food-aid-displaced-iraqis-170128051248193.html

[37] مقابلة مع مسؤول أمريكي ومسؤولين في مخيّمات للأشخاص النازحين داخلياً (IDP)، إربيل، العراق، يناير/كانون الثاني 2017.

[38] مجلس إربيل للاجئين (Erbil Refugee Council)، المفوضيّة السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR)، مديرية إحصاء إربيل (Erbil Statistics Directorate)، مركز تنسيق الأزمات المشترك (Joint Crisis Coordination Centre)، المنظمة الدولية للهجرة (IOM)، صندوق الأمم المتحدة للسكان (United Nations Population Fund)، برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (برنامج الموئل – الأمم المتحدة) (UN-Habitat) ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (UNOCHA)، "النزوح كتحدٍّ وفرصة، لمحة حضرية عن النازحين، الأشخاص النازحون داخلياً والمجتمع المستضيف: محافظة إربيل، إقليم كوردستان في العراق *(Displacement as Challenge and*

مُخفّف بأن الموظفين الحكوميين من الموصل وأجزاء أخرى من محافظة نينوى كانوا لا يزالون يحصلون على رواتبهم الحكومية. على امتداد العراق، فوّت 70 في المئة من الأطفال النازحين عاماً دراسياً كاملاً.[39] حوالي 45 في المئة فقط من الأطفال النازحين في المخيمات و30 في المئة خارج المخيمات كانوا يرتادون المدارس، ما يضع هذا الجيل في وجه تحديات خطيرة من حيث إنجاز العِلم، والمساهمة في القوى العاملة، وإيجاد وظائف لإعالة العائلة.[40]

فرضت الأعداد الكبيرة للأشخاص النازحين داخلياً الذين يعيشون في المدن والبلدات والقرى القريبة ضغوطات على الخدمات العامة الخاصة بالمجتمعات المستضيفة (على غرار الرعاية الصحية، والتعليم، والمياه، والصرف الصحي، والكهرباء)، كما على أسواق المساكن والوظائف. فعلى سبيل المثال، اختبرت إربيل المجاورة ارتفاعاً في عدد السكان بنسبة 30 في المئة منذ العام 2014 بسبب الأشخاص النازحين الذين استضافتهم والبالغ عددهم 1.8 مليون شخصاً (لاجئون سوريون وأشخاص نازحون داخلياً وعراقيون من نينوى وأجزاء أخرى من العراق). قدّمت خدمات عامة على غرار التعليم والرعاية الصحية للأشخاص اللاجئين داخلياً، ولكنّ الأزمة المالية الجارية حالت دون التمويل الإضافي المصاحب للطلبات المتزايدة على الخدمات العامة.[41] قدّرت حكومة إقليم كوردستان أنّها أنفقت 120 مليون دولار أمريكي في الشهر على النفقات المرتبطة باللاجئين وبالأشخاص النازحين داخلياً.[42]

قد يكون الأشخاص النازحون داخلياً في 2014–2015 أكثر تردداً بالعودة إلى ديارهم من النازحين بسبب الهجوم العسكري لاستعادة الموصل. اعتقد المسؤولون الذين تمت مقابلتهم أنّ عدد العائدين ضمن هذا المجتمع كان منخفضاً، بالاعتماد على التفاعلات مع ممثلين عن المجتمعات النازحة.[43] لم يرغب أعضاء من عددٍ من المجتمعات في العودة إلى ديارهم الأصلية لأسباب متعددة. فمجتمعات الأقليات التي تم استهدافها من قِبَل الدولة الإسلامية في العراق وسوريا (ISIS) والتي فرّت (على غرار اليزيديين، والمسيحيين، والتركمان، والشبكيين) بقيت تشعر بالخوف بشأن أمنها في حال عودتها؛ فهي نظرت إلى المجتمعات المجاورة على أنّها متواطئة في الفظائع التي ارتُكِبت بحقها ولم تثق بالحكومة لتوفير الحماية. كان لعددٍ منها القليل للعودة إليه، علماً أنّ الدولة الإسلامية في العراق وسوريا قد دمّرت المنازل، والمباني العامة، ودور العبادة، وشركات الأعمال في عددٍ من المجتمعات وتركت مجتمعات أخرى ملغومة بشدّة. ذكر مدير مستوطنةٍ للمسيحيين النازحين في إربيل أنّ قليلين من هؤلاء العراقيين، إن وجدوا، رغبوا بالعودة إلى ديارهم.[44] وباعتباره أحد مُقيمي الموصل السابقين، سرد التهديدات التي تلقاها شخصياً، ولاحظ أنّ ضغوطات مماثلة ضد المسيحيين في نينوى كانت قائمة منذ سنوات. وبعد مرور سنوات

Opportunity, Urban Profile of Refugees, Internally Displaced Persons and Host Community: Erbil Governorate, Kurdistan Region of Iraq)، مايو/أيار 2016. اطلع عليه بتاريخ 28 مارس/آذار 2017:
http://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/ErbilUrbanProfilingApril2016English.pdf

[39] اليونيسف (UNICEF)، "الوصول إلى الأطفال في العراق" (Reaching Children in Iraq)، 10 فبراير/شباط 2017b. اطلع عليه بتاريخ 24 مارس/آذار 2017: https://www.unicef.org/infobycountry/iraq_74784.html

[40] مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (UNOCHA)، "خطة الاستجابة الإنسانية للعراق" *(Iraq Humanitarian Response Plan)*، يونيو/حزيران 2015. اطلع عليه بتاريخ
http://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/2015-Iraq-Humanitarian-Response-Plan%20%281%29.pdf

[41] إقليم كوردستان في محافظة إربيل في العراق، "النزوح كتحدٍّ وفرصة، لمحة عن إربيل" *(Displacement as Challenge and Opportunity, Erbil Profile)*، أبريل/نيسان 2016.

[42] مقابلة مع مسؤول أول في حكومة إقليم كوردستان (KRG)، إربيل، العراق، يناير/كانون الثاني 2017.

[43] مقابلة هاتفية مع مسؤول أمريكي في إربيل، العراق، 8 فبراير/شباط 2017.

[44] مقابلة مع مسؤولٍ في مخيّمات للأشخاص النازحين داخلياً (IDPs)، إربيل، العراق، يناير، كانون الثاني 2017.

بعيداً، بدأ عددٌ بتأسيس حياة جديدة من خلال إعادة تأسيس المجتمعات، والوظائف والتعليم في أماكن أخرى، ما وفّر حافزاً إضافياً للبقاء في موقعه الجديد. نجح المسيحيون واليزيديون بالأخصّ في الحصول على تأشيرات دخول للبلدان الغربية. وبسبب هذه الاعتبارات، سيكون من الضروري وضع استراتيجيات مختلفة لهؤلاء النازحين بسبب الدولة الإسلامية في العراق وسوريا في العامين 2014–2015 وهؤلاء الأشخاص النازحين داخلياً بسبب العمليات العسكرية.

الخلاصة

تعرّض سكان محافظة نينوى لعددٍ من الصدمات: الغزو من قِبَل الدولة الإسلامية في العراق وسوريا (ISIS)، العيش خلال العمليات العسكرية، العيش في ظلّ سيطرة الدولة الإسلامية في العراق وسوريا، النزوح، العيش في المخيمات، الدمج في مدنٍ عراقيةٍ جديدة، خسارة المنازل والمجتمع، ومواجهة توقعات الصعوبة في العودة إلى ديارهم بسبب دمار الممتلكات أو الصراعات مع المجتمعات المجاورة. تفاوتت الظروف بين الموصلين في ظلّ ظروف مختلفة: هؤلاء الذين يعيشون داخل الموصل والذين اختبروا الحياة في ظل سيطرة الدولة الإسلامية في العراق وسوريا والعمليات العسكرية لاستعادة المدينة؛ هؤلاء الذين فرّوا من العمليات العسكرية ليعيشوا بشكلٍ أساسيٍّ في مواقع الطوارئ التي تم تأسيسها بنية أن تكون مؤقتة؛ وهؤلاء الذين فرّوا من الدولة الإسلامية في العراق وسوريا في العامين 2014 و2015 للعيش في مواقع حضرية أو مخيمات في أماكن أخرى من العراق. واجه هؤلاء الأشخاص تحديات متباينة في مواقعهم الحالية؛ واجه الأشخاص النازحون عوائق مختلفة في وجه توقعاتهم للعودة إلى ديارهم. ستتطلب إدارة حاجاتهم الإنسانية وحاجاتهم من حيث الحماية الحالية، بالإضافة إلى عملية عودة الأشخاص النازحين داخلياً، تخطيطاً وتنفيذاً متأنيين.

في حين ركّز هذا الفصل على الحاجات الإنسانية ونزوح الأشخاص من الموصل، تردد القضايا هنا على وجه الخصوص صدى قضايا النزوح التي يواجهها الأشخاص في محافظات أخرى متأثرة بفعل الدولة الإسلامية في العراق وسوريا. يجب أن تأتي الحلول للأشخاص النازحين في العراق والبالغ عددهم 3 مليون شخص من المستويين المحلي والوطني على حدّ سواء. على المستوى الوطني، ستدعو الحاجة إلى موارد وسياسيات وقرارات وتنسيق، بالإضافة إلى تنسيق عودة الأشخاص النازحين داخلياً لدى عبورهم حدود المحافظات العراقية.

الظروف الأمنية ما بعد القتال

يراجع هذا الفصل العمليات القتالية ضدّ الدولة الإسلامية في العراق وسوريا (ISIS) في الموصل والمناطق المحيطة في محافظة نينوى، ثم يصف ويقيّم ثلاثة تحديات قريبة المدى لتأسيس بيئة سالمة وآمنة كجزءٍ من جهود المساعدة الإنسانية وتحقيق الاستقرار. يُعتبر توفير الأمن عنصراً أساسياً مطلوباً لتحقيق الاستقرار في البلد وتمكين المدنيين النازحين من العودة إلى ديارهم. على الرغم من أنّ تحديات أمنية متعددة تؤثّر على التوقعات بالنسبة لتحقيق الاستقرار، تشير المقابلات مع أصحاب الشأن وبحث آخر أُجري لهذا المشروع أنّ المتطلبات الملحّة الثلاثة للأمن ما بعد القتال هي التالية: (1) النزع الموسّع للألغام لمعالجة حوادث المتفجرات من مخلفات الحرب (ERW) المنتشرة على نطاقٍ واسع، والتي تتألّف بمعظمها من الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع ([improvised explosive devices [IEDs) التي تستخدمها الدولة الإسلامية في العراق وسوريا بكثافة في الحربين الهجومية والدفاعية على حدٍّ سواء؛ (2) قوات حفظ ملائمة وكفوءة تبقى في المناطق المُحررة مباشرةً بعد العمليات القتالية الهجومية؛ و(3) تشكيل ونشر قوات شرطة عالية الجودة ستضطلع بالدور الأمني المحلي.

تؤثر قضايا أخرى أيضاً على البيئة الأمنية في الموصل ومناطق العراق الأخرى المتأثرة بالصراع، بما فيها الخطة الطويلة الأمد لتطوير قوات أمنية والتخلص النهائي من مجموعات الميليشات بموجب قانون قوّات الحشد الشعبي (PMF) الذي تمت الموافقة عليه في أواخر العام 2016. سيتطلب العراق قوات أمنية كفوءة حتى بعد انتهاء العمليات القتالية الرئيسية، علماً أنّه من المرجّح أن تعود بقايا الدولة الإسلامية في العراق وسوريا إلى وضع حرب العصابات وفي أسوأ الحالات قد تستعيد مناطق. يشرّع قانون قوات الحشد الشعبي قوات الحشد الشيعية والسنية على حدّ سواء التي تم تشكيلها كميليشيات محلية ولكن وُضعت تحت سيطرة الدولة؛ وعلى الرغم من ذلك فإن لغة القانون واسعةً ولم تكن تنظيمات التنفيذ قد صدرت بتاريخ مايو/أيار 2017. ليس من الواضح ما إذا قد تتحول القوات السنية في نهاية المطاف إلى قوات لأمن المحافظات، كما تم توقعه في اقتراحٍ سابقٍ صادرٍ عن رئيس وزراء العراق. وبالإضافة إلى ذلك، تسيطر على عددٍ من مجموعات الميليشيات الشيعية شخصيات سياسية قوية، يملك عدد منها علاقات وثيقة مع إيران.[1] في الموصل، تُركت قوات الحشد الشعبي الشيعية خارج المدينة ولم تقترف بالتالي انتهاكات أو تتسبب بالمشاكل السياسية التي واجهتها في الفلوجة، وغيرها من الضواحي في الأنبار وتكريت، وأماكن أخرى في صلاح الدين. بقي احتمال استخدام قوات الحشد الشعبية الشيعية التي تتسبب بمشاكل في المناطق ذات الأغلبية السنية عالياً في العمليات المستقبلية المُخطّط لها لغرب نينوى، ومنطقة الحويجة وأماكن أخرى.

---

[1] لمنقاشة أكثر تفصيلاً لهذه القضايا، راجع ليندا روبينسون (Linda Robinson)، "تقييم الحملة السياسية–العسكرية لمكافحة الدولة الإسلامية في العراق والشام وخيارات للتكييف" (*Assessment of Politico-Military Campaign to Counter ISIL and Options for Adaptation*)، سانتا مونيكا، كاليفورنيا: مؤسسة RAND، 2016.

في حين أنّ هذه القضايا الطويلة المدى والمتعلقة بقدرة القوة الأمنية الإجمالية ومستقبل قوات الحشد الشعبي مهمة، حدّد تحليل مؤسسة RAND القضايا الثلاثة الوارد ذكرها أعلاه على أنّها ملحّة لوضع المتطلبات الأمنية والتقنية على حدّ سواء لإحراز تقدّم على مستوى القضايا الأطول مدى. بتاريخ مايو/أيار 2017، خلُص تحليل مؤسسة RAND إلى أنّ هذه القضايا لم تكن مرتبة بحسب الأولوية ولم تكن مُموَّلة بما يكفي لتحقيق الأغراض المتوخاة.

لا تقتصر أهمية هذه القضايا الثلاثة على الموصل ومحافظة نينوى المحيطة؛ تتعلق القضايا نفسها بالمحافظات الخمسة كلها المتأثرة بالصراع. بالإضافة إلى ذلك، إنّها قضايا على المستوى الوطني لأنّ توفير الأمن المناسب في مناطق العراق هذه يعتمد على التخطيط، وصنع القرارات، والتمويل والتنفيذ على المستوى الوطني. تقع أيضاً الموارد المخصصة لنزع الألغام، بالإضافة إلى تشكيل ونشر قوات حفظ وقوات شرطة دائمة على حدّ سواء، ضمن مجال حكومة بغداد، وهي تتأثّر إلى حدّ كبير بالدعم الذي يوفّره التحالف.

مرحلة القتال

جرت المعركة للموصل على ثلاث مراحل. بعد عمليات متراكمة وتدريجية دامت أشهراً من أجل استعادة القرى النائية وعزل الموصل، بدأت العمليات القتالية في 17 أكتوبر/تشرين الأول 2016 في شرق الموصل (والذي يُعرف أيضاً في العراق بتسمية الضفة اليسرى). هاجمت القوات العراقية على طول ثلاثة محاور: من الشمال، ومن الشرق إلى الغرب على محور مركزي، ومن الجنوب. أجرت قوات البشمركة التابعة لحكومة إقليم كوردستان (KRG) عمليات لتطهير سهول نينوى الشرقية من قوات الدولة الإسلامية في العراق وسوريا (ISIS) وتبعت قوات الشرطة الفيدرالية، بما فيها وحدة الاستجابة الطارئة (Emergency Response Division) التابعة لها، الهيئة الرئيسية لوحدات الجيش العراقي لتأمين المناطق التي تم تطهيرها من الدولة الإسلامية في العراق وسوريا.

تعثّرت المرحلة الأولى من العمليات الهجومية بسبب الهجمات المضادة الشرسة والقتال الكثيف، بالإضافة إلى تحركات القوات العراقية غير المنسّقة على طول المحاور الثلاثة. وبعد توقّف تشغيلي في ديسمبر/كانون الأول، تشاور القادة الأمنيون العراقيون واعتمدوا مقاربة أكثر تزامناً. عزّز المستشارون العسكريون التابعون للتحالف (Coalition) الوحدات التقليدية وساعدوا جهاز مكافحة الإرهاب العراقي (Terrorism Service Iraqi Counter) في تنفيذ عملية ليلية حاسمة أدّت إلى تطهير ممر إلى الضفة الشرقية لنهر دجلة، ما قسم قوات الدولة الإسلامية في العراق وسوريا إلى نصفين. قطع التحالف تعزيزات الدولة الإسلامية في العراق وسوريا من غرب الموصل من خلال قصف الجسور وشن ضربات ضد المقاتلين الذين كانوا يحاولون عبور النهر بالقارب. انتهت هذه المرحلة الثانية في أواخر يناير/كانون الثاني مع إعلان حكومة بغداد أنّه قد تم تأمين شرق الموصل. حصل توقّف آخر لإعادة تَجَمُّع الوحدات، والاعتناء بالإصابات، وإعادة التموّن بالذخيرة، واستبدال مركبات مُدرعة متضررة متعددة. أما المرحلة الثالثة، وهي الهجوم ضد مقاتلي الدولة الإسلامية في العراق وسوريا الذين يمسكون بمناطق المدن المتبقية في غرب الموصل، فبدأت في 20 فبراير/شباط 2017. تقدّمت العمليات للاستيلاء على غرب الموصل بسرعةٍ أكبر مما كان مُتوقّعاً في الأسابيع الأولى، ولكنّ تباطأت الوتيرة مع وصول القوات الأمنية العراقية إلى الشوارع المكتظّة الضيقة في منطقة المدينة القديمة في غرب الموصل. شنّت الدولة الإسلامية في العراق وسوريا هجوماً مضاداً لإعادة انتزاع السيطرة على مجمّع الحكومة المركزي، جنوب المدينة القدمية مباشرةً.

على مدى حملة الموصل، حدّت القوات العراقية استخدام المدفعية والضربات الجوية من أجل الالتزام بالأمر

الشامل الصادر عن رئيس الحكومة حيدر الأبادي بوجوب تجنّب الإصابات المدنية إلى أقصى حدٍّ ممكن. قال المتحدّث باسم الجيش العراقي العميد تحسين ابراهيم لواحدة من المؤلفتين في اجتماع عُقِد في فبراير/شباط إنّه، ومن أصل الخمس مئة جندي عراقي الذين قُتِلوا وحوالي الثلاثة آلاف الذين جُرحوا في شرق الموصل[2]، "أُصبنا نحن من أجل تجنيب المدنيين".[3] تجّنبت القوات الأمنية إلى حدٍّ كبيرٍ الاستخدام العشوائي للمدفعية في عددٍ من المعارك، مُعتمدةً بدلاً عن ذلك على النيران المباشرة من قِبَل وحدات المناورة، ولكن وقعت إصابات مدنية وحصل دمار مادي. تُشير التقديرات إلى وفاة حوالي 1,283 مدني وجرح 969 آخرين في العمليات لشرق الموصل وسهول نينوى بين أكتوبر/تشرين الأول 2016 ويناير/كانون الثاني 2017، بحسب إحصاءات الأمم المتحدة (UN).[4]

ازدادت الإصابات المدنية إلى حدٍّ كبيرٍ مع وصول عمليات غرب الموصل إلى حي المدينة القديمة المكتظّ. قالت إيرورز (Airwars) وهي مجموعة غير ربحية ترصد الضربات، إن الإصابات قد ازدادت بأكثر من الضعفين بحسب احتسابها، وإنه في 17 مارس/آذار، استهدفت ضربة جوية للتحالف في حي الجديدة مبنى، ما أدّى إلى مقتل 112 مدنياً على الأقل، وحتى 200 بشكلٍ محتمل. بدأت القيادة المركزية الأمريكية تحقيقاً في الضربة، وأفاد شهود عيان أن المقاتلين كانوا على السطح في حين كانت العائلات تتجمّع في الطابق السفلي من المبنى.[5] أعادت القيادة المركزية للولايات المتحدة (USCENTCOM) التأكيد على أنّ إجراءاتها قد سعت إلى تجنّب الإصابات المدنية، على الرغم من التكهّنات الصحفية بأنّ إدارة ترامب (Trump) قد خفّفت من معايير الضربات الجوية. ذكر قائد الفيلق ستيف تاونساند (LTG Steve Townsend)، وهو قائد التحالف الأمريكي أن الإجراءات قد أتاحت موافقة أسرع على

[2] جوردون (Gordon)، 2017a.

[3] مقابلة مع العميد ابراهيم، بغداد، 22 فبراير/شباط 2017.

[4] الأمم المتحدة (United Nations)، العراق، "أرقام الأمم المتحدة للإصابات للعراق عن شهر أكتوبر/تشرين الأول 2016" (UN Casualty Figures for Iraq for the Month of October 2016)، 1 نوفمبر/تشرين الثاني 2016a. اطلع عليه بتاريخ 27 مارس/آذار 2017:

http://www.uniraq.org/index.php?option=com_k2&view=item&id=6267:un-casualty-figures-for-iraq-for-the-month-of-october-2016&Itemid=633&lang=en

الأمم المتحدة (United Nations)، العراق، "أرقام الأمم المتحدة للإصابات للعراق عن شهر نوفمبر/تشرين الثاني 2016" (UN Casualty Figures for Iraq for the Month of November 2016)، 2 ديسمبر/كانون الأول 2016c. اطلع عليه بتاريخ 27 مارس/آذار 2017:

http://www.uniraq.org/index.php?option=com_k2&view=item&id=6455:un-casualty-figures-for-iraq-for-the-month-of-november-2016&Itemid=633&lang=en

الأمم المتحدة (United Nations)، العراق، "أرقام الأمم المتحدة للإصابات للعراق عن شهر ديسمبر/كانون الأول 2016" (UN Casualty Figures for Iraq for the Month of December 2016)، 3 يناير/كانون الثاني 2017a. اطلع عليه بتاريخ 27 مارس/آذار 2017:

http://www.uniraq.org/index.php?option=com_k2&view=item&id=6611:un-casualties-figures-for-iraq-for-the-month-of-december-2016&Itemid=633&lang=en

الأمم المتحدة (United Nations)، العراق، "أرقام الأمم المتحدة للإصابات للعراق عن شهر يناير/كانون الثاني 2017" (UN Casualty Figures for Iraq for the Month of January 2017)، 2 فبراير/شباط 2017b. اطلع عليه بتاريخ 27 مارس/آذار 2017:
http://www.uniraq.org/index.php?option=com_k2&view=item&id=6725:un-casualties-figures-for-iraq-for-the-month-of-january-2017&Itemid=633&lang=en

[5] تيم أرانجو (Tim Arango) وهيلين كوبر (Helene Cooper)، "الولايات المتحدة التي تحقق في ضربات الموصل قالت إن هذه الأخيرة قد تسببت بمقتل حتى 200 مدني" (U.S. Investigating Mosul Strikes Said to Have Killed Up to 200 Civilians)، نيويورك تايمز *(New York Times)*، 29 مارس/آذار 2017.

الضربات الجوية مما حصل في عهد إدارة أوباما، ولكن شرط تجنّب الإصابات المدنية بقي قائماً.[6]

ومع استمرار القتال، بدأ المدنيون بالتدفق إلى خارج غرب الموصل بمعدلات فاقت الـ10,000 مدني في اليوم. كيّفت القوات العراقية مقاربتها للسماح للمدنيين المحاصَرين في المدينة القديمة بالهرب بين المراحل المتعددة لهجومها، ولكنّ قنّاصي الدولة الإسلامية في العراق وسوريا أطلقوا النار على مدنيين فارين واحتجزوا آخرين كدروع بشرية. بدت مرحلة القتال أنها ستنتهي مع اقتراب فصل الصيف، محوّلةً الانتباه إلى عمليات المتابعة في أماكن أخرى والحاجة إلى تحقيق الاستقرار في مدينة مصابةٍ بالصدمات.

مخاطر المتفجّرات

يشكّل انتشار الألغام، والأفخاخ المتفجرة، والأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع (IEDs)، والذخائر غير المنفجرة، وغيرها من المتفجرات من مخلفات الحرب (ERW) واحداً من التحديات القريبة المدى والطويلة المدى الأكبر في وجه تحقيق الاستقرار في الموصل وأجزاء أخرى من محافظة نينوى. في حين أنّ عمليات المسح لنطاق مخاطر المتفجرات لم تكن كاملة، ثمّة مؤشرات على أنّ عدد الأجهزة التي خلّفتها الدولة الإسلامية في العراق وسوريا (ISIS) كبير وأن هذه الأجهزة منتشرة على نطاق واسع. تتسبب مخاطر المتفجرات بالوفيات والإصابات وهي تمنع الأشخاص من العودة إلى ديارهم، ربّما لسنوات. تركّز الجهود الحالية للتخفيف من مخاطر المتفجرات على البنى التحتية العامة ومناطق جغرافية محددة؛ وقد أقرّ مسؤولون أمريكيون ودوليون أن البرامج المُمَوّلة حالياً لا تعالج تلك التي تم تخليفها في المنازل أو أماكن العمل أو الحقول الزراعية.

نطاق المشكلة

يعتمد تحليل هذا القسم إلى حدٍّ كبيرٍ على الأدلّة على الألغام وجهود نزع الألغام في المناطق المُحرّرة في محافظة نينوى وأماكن أخرى من العراق، علماً أنّ العمليات القتالية الجارية قد حالت دون إجراء عمليات مسح للحجم الدقيق لمخاطر المتفجرات في الموصل بحدّ ذاتها. وفي حين أنّ نطاق المتفجرات من مخلفات الحرب (ERW) كان لا يزال غير معلوم في الموصل، ألمحت المؤشرات من مدن عراقية مُحررة أخرى، وقرى وبلدات أخرى في محافظة نينوى، وتقارير سابقة من الموصل إلى أنّ المستويات قد تكون هائلة. وصف مسؤولون مستويات التلوث بـ"ضخمة".[7] غالباً ما خلّفت الدولة الإسلامية في العراق وسوريا (ISIS) أجهزة متفجرة يدوية الصنع، وليس ذخائر تقليدية، كتلك التي يتم صنعها بواسطة أواني الضغط والأنابيب.

كانت نينوى تضمّ بعض المناطق الملوّثة كثيراً. لم تكن الظروف في بعض البلدات والقرى المحرّرة آمنة بما يكفي للسماح للمدنيين بالعودة إلى ديارهم. كانت سنجار، وهي بلدة يزيدية في نينوى، تعاني من تلوّث كثيف بالأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع لدرجة أنّ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) أوقف كل العمل إلى حين التمكّن من تقييمها.[8] كانت قرية تابعة للشبك وتأوي 22 عائلة تضمّ 200 لغماً، بحسب البيانات التي قدّمتها حكومة إقليم كوردستان

[6] مايكل ر. جوردون (Michael R. Gordon)، "كان للولايات المتحدة 'بشكل محتمل دور' في وفيات الموصل، بحسب القائد" (U.S. 'Probably Had a Role' in Mosul Deaths, Commander Says)، نيويورك تايمز *(New York Times)*، 28 مارس/آذار 2017b.

[7] مقابلة مع مسؤول أمريكي في العراق، 31 يناير/كانون الثاني 2017؛ مقابلة مع مسؤولين أمريكيين في واشنطن العاصمة، 13 ديسمبر/كانون الأول 2016؛ مقابلة مع مسؤول في منظمة غير حكومية (NGO)، إربيل، العراق، يناير/كانون الثاني 2017؛ مقابلة هاتفية مع مسؤول في منظمة غير حكومية في إربيل، العراق، 1 مارس/آذار 2017.

[8] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) في العراق، "تسهيل تمويلي لتحقيق الاستقرار الفوري: تقرير التقدّم الفصلي، الفصل 3 – السنة 2016" (Funding Facility for Immediate Stabilization: Quarterly Progress Report, Q3— Year 2016)، 2016a.

(KRG). في قرية تولبند، التي كانت مُحتلّة سابقاً من الدولة الإسلامية في العراق وسوريا وتقع جنوب شرق الموصل، كان هناك 551 لغماً أرضياً في قرية كانت تضمّ سابقاً 450 عائلة، بحسب البيانات التي وفّرتها مجموعة العمل الدولية بشأن الألغام (Mine Action Group). كانت محطّة معالجة المياه في بلدة بارتالا في نينوى ملغومة بشدّة لدرجة أنّها قد تستدعي التفجير بدلاً من التطهير. كان هناك مؤشرات على أنّ القرى التي كان يقتنها أشخاص لم تكن ملوّثة بقدر القرى الفارغة، ولكنّ هذه القرى قد يكون لها خطوط دفاعية من الألغام. يصوّر الشكل رقم 3.1 نطاق مخاطر المتفجرات من مخلفات الحرب المعروف في الموصل، في محافظة نينوى، وفي أماكن أخرى في شمال العراق بتاريخ مارس/آذار 2017، قبل انتهاء العمليات العسكرية. لا تزال مخاطر جديدة، وحتى بعض المخاطر التي يسبق تاريخها الدولة الإسلامية في العراق وسوريا غير معلومة حتّى الآن، علماً أنّ عمليات المسح لم تنتهِ.

وجدت تقييمات سابقة أصلاً تلوثاً كبيراً بالمتفجرات في الموصل.[9] كانت المناطق المحرّرة الرئيسية ملغومة – على غرار المطار وجنوب المدينة. أشارت التوقّعات إلى أنّ شرق الموصل كان ملغوماً بشدّة، ولكن ليس بسوء الرمادي، التي فخّختها الدولة الإسلامية في العراق وسوريا بشدّة بعد فرار المدنيين (راجع المربّع رقم 3.1). كانت الظروف في غرب الموصل غير معلومة، ولكنّ مسؤولين أمريكيين ومسؤولين في الأمم المتحدة توقّعوا أن يكون غرب الموصل بسوء الرمادي. بما أنّ الموصل كانت القاعدة الأخيرة الرئيسية للدولة الإسلامية في العراق وسوريا، توقّع مسؤولٌ أمريكيٌّ أن يكون لغرب الموصل "تهديدات المتفجرات الأكثر خطراً والتي استخدمتها في أي مكان آخر".[10] تمثّل عاملٌ مُخفّفٌ بشكلٍ محتمل بأنّ الأشخاص قد استمروا بالعيش في الموصل بدلاً من التخلّي عن المدينة، ما قلّص إلى حدٍّ ما قدرة المتمرّدين على وضع الألغام.

تمتدّ مشكلة مخاطر المتفجرات إلى أبعد من تلك التي زرعتها الدولة الإسلامية في العراق وسوريا. لا تزال مناطق في محافظة نينوى ملغومة من حروب الخليج السابقة. ولا تزال حقول الألغام الواسعة تمتدّ على طول محيطات إقليم كوردستان وعلى طول الحدود مع إيران وتركيا وسوريا. وصفها مسؤول عن نزع الألغام بأنّها "واحدة من المواقع الملوّثة بالشكل الأكثر كثافةً في العالم قبل الدولة الإسلامية في العراق وسوريا".[11] في العام 2004، أجرت الحكومة العراقية مسحاً لتأثير الألغام الأرضية؛ وفي السنوات التي تلت ذلك، عملت الحكومة والمنظمات غير الحكومية (NGOs) الإنسانية، وشركات النفط الخاصة على نزع الألغام من بعض المناطق. ومع ذلك، فهي "تعمل على مستوى سطحي فحسب"، بحسب ما وصفه مسؤولٌ عن نزع الألغام.

التداعيات

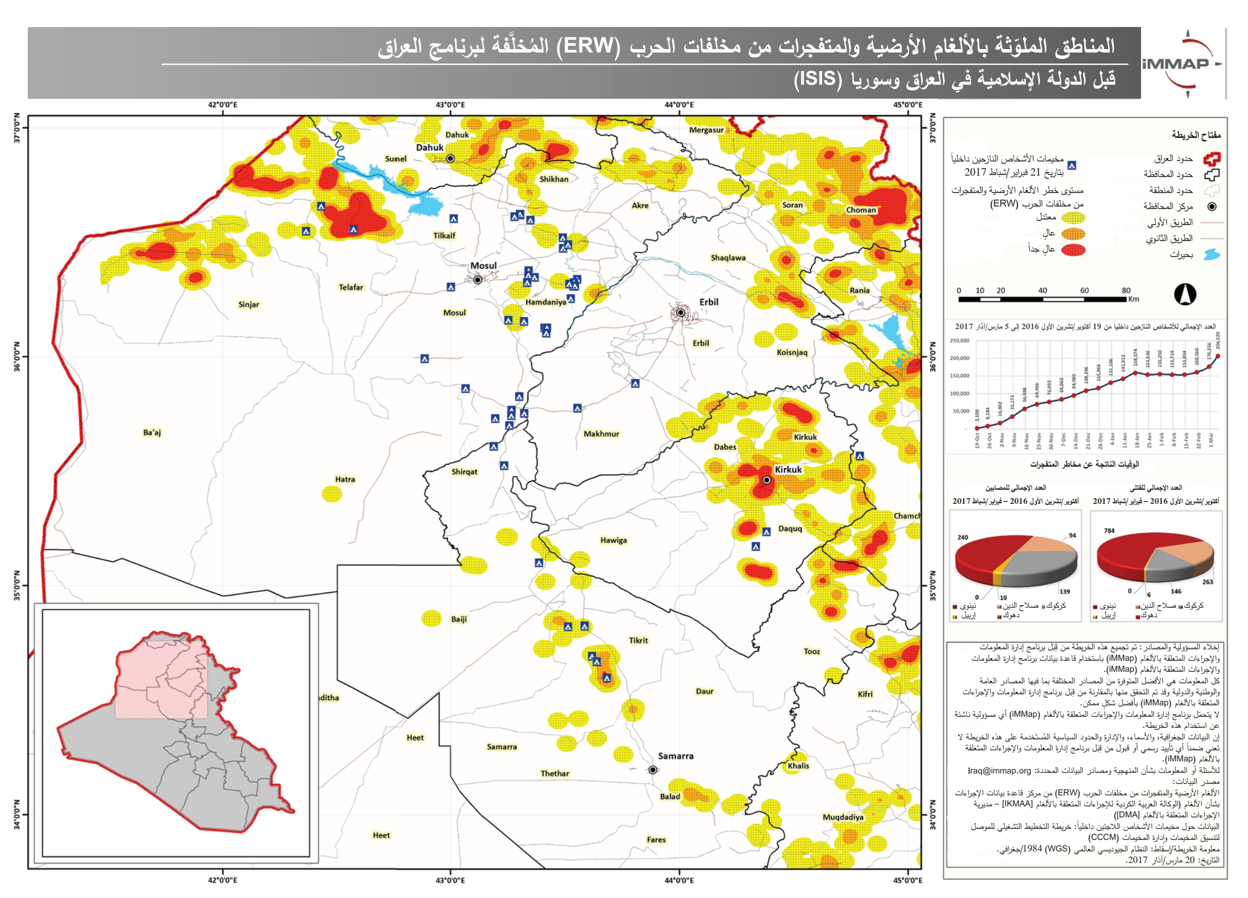
لوجود هذا العدد الكبير من مخاطر المتفجرات تداعيات بارزة. أولاً، ثمّة احتمال وقوع عدد كبير من الإصابات. بحسب الشكل رقم 3.1، حصلت 2,470 حادثة أمنية تنطوي على مخاطر المتفجرات في شمال العراق من العام 2014 ولغاية مارس/آذار 2017. فعلى سبيل المثال، دعا حاكم الأنبار في العام 2016 المدنيين للعودة إلى الرمادي قبل تطهير

[9] مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (UNOCHA)، "العراق: تقرير حالة الاستجابة الإنسانية في الموصل رقم 7 (7–13 نوفمبر/تشرين الثاني 2016) [إنجليزية/عربية/كردية]" (Iraq: Mosul Humanitarian Response Situation Report #7 (7–13 November 2016) [En/Ar/Ku])، ريليف ويب *(ReliefWeb)*، 14 نوفمبر/تشرين الثاني 2016b. اطلع عليه بتاريخ 24 مارس/آذار 2017:
http://reliefweb.int/report/iraq/iraq-mosul-humanitarian-response-situation-report-7-7-13-november-2016-enarku

[10] مقابلة مع مسؤول أمريكي في العراق، 31 يناير/كانون الثاني 2017.

[11] مقابلة مع مسؤول في منظمة غير حكومية (NGO)، إربيل، العراق، يناير/كانون الثاني 2017.

الشكل رقم 3.1
مخاطر المتفجرات في شمال العراق



المصادر: تم توفير البيانات والرسوم البيانية إلى المؤلفتين من برنامج إدارة المعلومات والإجراءات المتعلقة بالألغام (iMMap)، العراق، لغرض هذا التقرير.

RAND *RR2076-3.1*

المربّع رقم 3.1 مخاطر المتفجرات في مدنٍ مُحرّرةٍ أخرى

تمثّلت قضية رئيسية تحول دون أو تؤخّر عودة الأشخاص النازحين داخلياً (IDP) إلى مناطق مُحرّرة أخرى بالتلوّث بالمتفجرات من مخلفات الحرب (ERW). كانت هذه هي الحال بالأخصّ بالنسبة للرمادي والفلّوجة، وإلى حدٍّ أقلّ، بالنسبة لتكريت. كانت الرمادي واحداً من "الأماكن الأكثر تلوثاً بالمتفجرات على الأرض"، بحسب مسؤول أمريكي؛[12] أسست الدولة الإسلامية في العراق وسوريا (ISIS) طبقات من القنابل الدفاعية في تضاريس رئيسية في المدينة. في الرمادي، والفلوجة والكرمة، تمّ تطهير أكثر من 1,800 خطر متفجرات في النصف الأخير من العام 2016 من قِبَل آلية التمويل لتحقيق الاستقرار الفوري (FFIS) في 188 موقعاً ذي أولوية.[13] فخّخت الدولة الإسلامية في العراق وسوريا منازل الأشخاص الذين عارضوها على غرار المسؤولين الحكوميين. وضعت الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع (IEDs) في أماكن ليس لها قيمة دفاعية، كما أمام الصيدليات والمدارس والعيادات، حيث كان من المرجّح أن يعود الأشخاص. قدّر المسؤولون الأمريكيون الذين تمت مقابلتهم أن نشاط نزع الألغام قد يكون مطلوباً لسنواتٍ أو حتّى لعقود في الرمادي.[14] قامت جانوس (Janus)، وهي شركة متخصصة في نزع الألغام وظّفتها وزارة الخارجية الأمريكية بتطهير 600,000 كيلومتر مربّع في محافظتي الأنبار وصلاح الدين، حيث عثرت على 25,000 كلغ من الذخائر المتفجرة (أجهزة متفجرة يدوية الصنع [IEDs]، قنابل يدوية، ذخيرة وألغام).[15] من المرجّح أن يرتفع المجموع مع انتهاء نشاطات التطهير.

RAND *RR2076-box3.1*

المدينة؛ قُتِل 200 مدني بسبب الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع (IEDs).[16] ثانياً، تمنع مخاطر المتفجرات الأشخاص النازحين داخلياً (IDPs) من العودة إلى ديارهم أو ترغمهم على المغادرة ما إن يعودوا، لينتقلوا من جديد إلى المخيمات أو منها إلى مدن أخرى. ثالثاً، تتسبب مخاطر المتفجرات بتعذّر الوصول إلى المناطق لتوفير المساعدة الإنسانية، أو توفير الخدمات العامة أو إعادة بناء البنى التحتية. ورابعاً، بسبب التلغيم الكثيف لمنازل الأقليات والذين لم يتوافقوا مع الدولة الإسلامية في العراق وسوريا (ISIS) تقترن عودتهم بالمزيد من التحديات. فعلى سبيل المثال، في الرمادي، لم تفخّخ الدولة الإسلامية في العراق وسوريا منازل المتعاطفين مع الدولة الإسلامية في العراق وسوريا، بحسب مسؤول أمريكي.[17] عنى ذلك أن العائلات التي قد تستطيع العودة بالشكل الأسرع إلى ديارها كانت غالباً عائلات المتمرّدين. ستعتمد وتيرة العودة ونشاطات تحقيق الاستقرار إلى حدٍّ كبيرٍ على وتيرة إزالة مخاطر المتفجرات.

---

[12] مقابلة مع مسؤول أمريكي في العراق، 31 يناير/كانون الثاني 2017.

[13] بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (UN Assistance Mission for Iraq)، "إحاطة لمجلس الأمن من قِبَل المبعوث الخاص للأمين العام للعراق يان كوبيس؛ نيويورك، 9 نوفمبر/تشرين الثاني 2016 [إنجليزية/عربية]" (Briefing to the Security Council by Srsg for Iraq Ján Kubiš; New York, 9 November 2016 [En/Ar])، ريليف ويب *(ReliefWeb)*، 9 نوفمبر/تشرين الثاني 2016. اطلع عليه بتاريخ 24 مارس/آذار 2017:
http://reliefweb.int/report/iraq/briefing-security-council-srsg-iraq-j-n-kubi-new-york-9-november-2016-enar

[14] مقابلة مع مسؤولين أمريكيين، بغداد، 22 فبراير/شباط 2017.

[15] تم توفير البيانات من قِبَل وزارة الخارجية الأمريكية للمؤلفتين.

[16] ستيفان كالين (Stephen Kalin)، "الجيش العراقي يجمّد عودة المدنيين إلى الرمادي بعد الوفيات بسبب الألغام" (Iraqi Military Freezes Civilians' Return to Ramadi over Mine Deaths)، رويترز (Reuters)، 24 أبريل/نيسان 2016. اطلع عليه بتاريخ 24 مارس/آذار 2017: http://www.reuters.com/article/us-mideast-crisis-iraq-ramadi-idUSKCN0XL0OL

[17] مقابلة مع مسؤولين أمريكيين في واشنطن العاصمة، 13 ديسمبر/كانون الأول 2016.

النشاطات لمعالجة التخفيف من مخاطر المتفجرات

اتّخذ العراق مقاربة جديدة للتخفيف من مخاطر المتفجرات في محاولةٍ لإعادة المدنيين إلى ديارهم بشكلٍ أسرع. بدلاً من الانتظار حتى تأمين المناطق بشكلٍ كامل، في تكريت والرمادي والفلوجة، تبِع مقاولو نزع الألغام مباشرة قوات الحفظ التي وصلت لتأمين المناطق بعد مرحلة القتال الأولية. كانت هذه الجهود تركّز على تطهير البنى التحتية الرئيسية لتمكين استئناف الخدمات العامة: كانت خطوط المياه والطاقة ومحطات الصرف الصحي أولاً، تليها المدارس والعيادات الصحية. تم تقرير مواقع محددة من قِبَل الحكومة العراقية بالتشاور مع الأمم المتحدة (UN). كان الهدف من جهد نزع الألغام المركّز والسريع هذا تمكين فتح الطرقات وانطلاق الخدمات الأساسية من جديد.

على الرغم من ذلك، إن البرامج الحالية للتخفيف من مخاطر المتفجرات غير كافية للتعامل مع المشكلة بشكلٍ كامل، بالنظر إلى حجمها. ما زال عدد من المناطق المهمة مزنّر بالألغام. لا وجود لخطة شاملة لتطهير المساحات الحضرية، أو المساكن، أو المناطق الزراعية. ذكر لنا جنرال عراقي أنّ "الجيش العراقي لا يملك القدرة للعثور على كل الألغام والمواد المتفجرة".[18] في حين وفّر التحالف (Coalition) تدريباً ومعدات لمكافحة الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع للقوات الأمنية العراقية، ركّزت جهوده على تطهير الألغام لتيسير العمليات القتالية، وليس على تطهير الألغام في مرحلة تحقيق الاستقرار التي تلي. قال مسؤول في حكومة إقليم كوردستان (KRG): "إنه أمر خارج عن نطاق قدرتنا. نحن بحاجة إلى المساعدة".[19] لاحظ مسؤولٌ أمريكيٌّ أنّه "حتى مع عشرة أضعاف الموارد المتوفرة حالياً، قد لا نتمكّن من نزع الألغام من البلد".[20]

مثّلت شركة جانوس (Janus) من القطاع الخاص الجهد الأكبر لنزع الألغام (مع إنفاق 41 مليون دولار أمريكي من أبريل/نيسان 2016 حتى الآن، وتوفُّر المزيد بشكلٍ محتمل بعد ذلك)، الذي تم تمويل حوالي الثلثين منه من قِبَل وزارة الخارجية الأمريكية. كانت لجانوس 100 شخص يعملون في الرمادي وكانت تدرّب فِرَقاً لنينوى. كان هناك مخططات لنقل جهود نزع الألغام إلى شرق الموصل بعد تمركز قوات الحفظ. قامت أيضاً دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام (United Nations Mine Action Service [UNMAS]) بتمويل وإدارة نزع الألغام الإنساني، معتمدةً على مساهمات ثنائية الأطراف في صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للتبرعات للمساعدة في الإجراءات المتعلقة بالألغام (UN Voluntary Trust Fund for Assistance in Mine Action)؛ طلبت 112 مليون دولار أمريكي في العام 2016. وفي نهاية العام 2016، كان طلب نزع الألغام غير ممول بالإجمال.[21] تعاقدت دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام من الباطن مع شركة أوبتيما (Optima) من القطاع الخاص. كانت قوات نزع الألغام عراقية، وتم تدريبها من قِبَل الشركات الخاصة في دورةٍ دامت شهراً. اضطلعت جانوس وأوبتيما بجهد نزع الألغام المركّز هذا في الرمادي والفلوجة، قبل الانتقال إلى الموصل.

قامت الحكومة العراقية، بقيادة مديرية الإجراءات المتعلقة بالألغام في بغداد (Directorate of Mine Action in Baghdad) وهيئة الألغام الكردية العراقية (Iraqi Kurdish Mine Authority) وشركات خاصة وظّفها قطاع النفط والغاز بالاضطلاع بنزع الألغام المُخَلّفة. اضطلعت البشمركة أيضاً بنزع الألغام، ولكن المسؤولين الذين قمنا بمقابلتهم رأوا أن البشمركة تفتقر إلى القدرة بحسب المعايير الدولية، متسببة بأعداد كبيرة من الإصابات بسبب ذلك.[22]

[18] مقابلة مع مسؤول عسكري عراقي في إربيل، العراق، يناير/كانون الثاني 2017.

[19] مقابلة مع مسؤول أول في حكومة إقليم كوردستان (KRG)، إربيل، العراق، يناير/كانون الثاني 2017.

[20] مقابلة مع مسؤول أمريكي في العراق، 31 يناير/كانون الثاني 2017؛ مقابلة هاتفية مع مسؤول أمريكي في العراق، 1 فبراير/شباط 2017.

[21] بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (UN Assistance Mission for Iraq)، 2016.

[22] مقابلة مع مسؤول في منظمة غير حكومية (NGO)، إربيل، العراق، يناير/كانون الثاني 2017.

أعاقت أزمة العراق المالية قدرة الحكومة العراقية على تمويل نزع الألغام.

بالإضافة إلى ذلك، كانت منظمات غير حكومية تضطلع بجهود نزع الألغام في مناطق خارج العمليات القتالية الرئيسية، على غرار كركوك وسهول نينوى. عملت خمس عشرة منظّمة غير حكومية معنية بنزع الألغام الإنساني في شمال العراق. كانت قدرة المنظمات غير الحكومية محدودة. اعتُبرت مجموعة العمل الدولية بشأن الألغام (Mine Action Group) المنظمة غير الحكومية المعنية بنزع الألغام الأكبر التي تعمل في العراق، مع سبعة فِرَق. ولإعطاء فكرة عن نطاق المشكلة، استغرقت مجموعة العمل الدولية بشأن الألغام خمسة أشهر مع كل فِرَقها لتطهير قرية واحدة ملغومة بكثافة (تولاباند)، بكلفة تساوي 600,000 دولار أمريكي.

نزع الألغام مكلف ومحفوف بالمخاطر، حتى مع فريق عمل مُدرَّب. تتمتع كيانات مختلفة بمستويات مختلفة من تحمّل المخاطر. كان بعض المناطق لا يزال محفوفاً بالمخاطر كثيراً بسبب التهديدات الأمنية لدرجة أنّه حتّى ولو وُجِدَت مناقصات كبيرة لنزع الألغام، قد يكون من الصعب الحصول على مقدّمي عطاءات، بحسب مسؤولين أمريكيين ومنظمات غير حكومية على حدٍّ سواء.[23] كانت البيئة الأمنية في حالة بحيث واجه عمّال نزع الألغام مخاطر من القناصين والسيارات المفخخة وأكثر من ذلك. تسبب ذلك بانحراف الوضع عن نزع الألغام الإنساني التقليدي. لاحظ مسؤولون أمريكيون أن توظيف شركات خاصة (جانوس وأوبتيما) للاضطلاع بنزع الألغام الإنساني كان نموذجاً جديداً ومثيراً للجدل؛ من الناحية التقليدية، تفضّل وكالات المعونة العمل مع منظمات غير حكومية لنزع الألغام الإنساني بدلاً من شركات خاصة.[24] على الرغم من ذلك، تفتقر المنظمات غير الحكومية للقدرة ولتحمّل المخاطر على حدّ سواء لمعالجة هذه المخاطر على هذا المقياس.

مُنحت الأولوية للمياه والطاقة والصرف الصحي من حيث نزع الألغام، تليها المدارس والعيادات والشوارع التجارية الرئيسية والمباني العامة، بحسب المسؤولين الذين تمت مقابلتهم.[25] لم تقم أي من جهود نزع الألغام لتحقيق الاستقرار بنزع الألغام من المساكن لأن الموارد كانت غير ملائمة. طرح نزع الألغام من المساكن خطراً سياسياً، بحسب ما لاحظ مسؤول أمريكي، متطلّباً قرارات لنزع الألغام من منازل بعض الأشخاص قبل آخرين، ما قد يُنظر إليه على أنّه معاملة تفضيلية لمجموعة على أخرى.[26] بالمثل، لم يتم الاضطلاع بجهود نزع الألغام أو التخطيط لها لمناطق بين القرى. اختلف المسؤولون على الأولويات، ملاحظين أنّه في حال تم تطهير قرية ولكن من دون حقولها الزراعية، قد لا يكون القرويون العائدون قادرين على إعالة أنفسهم أو قد يواجهون مخاطر في القيام بذلك.[27]

بالإضافة إلى العمل الفعلي لنزع الألغام، تدعو الحاجة إلى عمليات مسح أولية وتقييمات للمخاطر من أجل رسم نطاق المشكلة وتحديد الأولويات من حيث المناطق. وتشكّل برامج تعليم السلامة العامة وبناء القدرات مكوّنات أساسية أخرى لمقاربة منسقة. كان عدد من النشاطات ذات الصلة جارياً. كان يتم إجراء عمليات المسح عبر آلية التمويل لتحقيق الاستقرار الفوري (FFIS)، وقد شملت دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام (UNMAS) ومقاولين من الباطن. قام برنامج إدارة المعلومات والإجراءات المتعلقة بالألغام (iMMAP)، وهو منظمة إنسانية دولية تقدّم

[23] مقابلة مع مسؤول أمريكي في العراق، 31 يناير/كانون الثاني 2017؛ مقابلة مع مسؤول في منظمة غير حكومية (NGO)، إربيل، العراق، يناير/كانون الثاني 2017.

[24] مقابلة مع مسؤول في منظمة غير حكومية (NGO)، إربيل، العراق، يناير/كانون الثاني 2017؛ مقابلة هاتفية مع مسؤول أمريكي في العراق، 1 فبراير/شباط 2017.

[25] مقابلة مع مسؤول في الأمم المتحدة (UN)، إربيل، العراق، يناير/كانون الثاني 2017.

[26] مقابلة مع مسؤول أمريكي في العراق، 31 يناير/كانون الثاني 2017.

[27] مقابلة مع مسؤول في منظمة غير حكومية (NGO)، إربيل، العراق، يناير/كانون الثاني 2017.

خدمات إدارة المعلومات في حالات الطوارئ، بإدارة قاعدات البيانات من الحكومة العراقية، وحكومة إقليم كوردستان ومصادر المعلومات المُتاحة للعامة من أجل توفير خرائط للمتفجرات من مخلفات الحرب (ERW). تالياً، أجرت منظّمات غير حكومية (بتمويلٍ من الولايات المتحدة وجهات مانحة أخرى) تعليماً للمدنيين حول المخاطر ليتمكّنوا من إدراك مخاطر المتفجرات وتجنّبها. قضى النشاط التالي ببناء القدرات العراقية على نزع الألغام، علماً أنّ نزع الألغام لم يكن شيئاً باستطاعة عددٍ صغيرٍ من المغتربين الخبراء في العراق إنجازه بشكلٍ تام. فعلى سبيل المثال، قامت جانوس (Janus)، ومجموعة العمل الدولية بشأن الألغام (Mine Action Group) وغيرها بتوظيف عراقيين محليين كانوا على اتصال بمجتمعاتهم. وفّر ذلك فرص عمل محلية. قد تدعو الحاجة إلى بناء القدرات بالنسبة لقوات الشرطة والقوات الأمنية. قال مسؤولٌ أمريكيٌّ "لا يمكنني التفكير في استخدام أفضل لأموال المكلّفين بالضرائب الأمريكيين" في العراق.[28] وأخيراً، وقّعت وزارة الهجرة والمهجرين العراقية (Iraqi Ministry of Displacement and Migration) ومركز الاتصالات المشتركة التابع لحكومة إقليم كوردستان (KRG Joint Communication Center) اتفاقية لتطوير خطة مشتركة من أجل تقييم التلوث بالألغام والإبلاغ متى تصبح العودة إلى الديار آمنة؛ لم يطوّرا حتّى الآن هذه الاستراتيجية. بالنظر إلى حجم المشكلة، قد يتطلّب على الأرجح تقدّم أكبر بشأن هذه القضية الأساسية مقاربةً مشتركةً تنطوي على المزيد من التمويل لنزع للألغام على نطاق أوسع، بالإضافة إلى نشاطات موسّعة لرسم خرائط المخاطر، وتأسيس القدرة العراقية على نزع الألغام، وتعليم العامة.

قوات الحفظ المؤقتة بعد عمليات تطهير الموصل

دعت الخطة الفورية لتأمين الموصل بعد العمليات القتالية الرئيسية ضدّ الدولة الإسلامية في العراق وسوريا (ISIS) والتي تم تصميمها بشكلٍ مشتركٍ من قِبَل الحكومة العراقية والتحالف (Coalition)، إلى بقاء جزءٍ من قوّات القتال هذه في مكانها لتأمين المدينة من أجل زيادة قوات الشرطة التي لا تزال ناشئة والقوات القبلية التي تم تدريبها وإيفادها لتأدية وظائف أمنية. اعتمدت الأعداد المطلوبة لعمليات الحفظ أو الاستقرار، من بين مصادر أخرى، على بحث مؤسسة RAND الذي حدد معدّل 20 جندي لكل 1,000 شخص.[29] قد يتطلّب مجموع سكان شرق الموصل المُقدّر بـ450,000 نسمة ومجموع سكّان غرب الموصل المُقدّر بـ750,000 نسمة، أي ما يساوي مجموع 1.2 مليون نسمة، قوة حفظ تتألف من 60,000 جندي.

تألّفت قوة الحفظ التابعة لشرق الموصل من جنود من فرقة الجيش العراقي السادسة عشرة (16th Iraqi Army Division)، والشرطة الفيديرالية وقوات الشرطة الناشئة. بالإضافة إلى ذلك، تم تدريب مجموعة من القوات القبلية وقوات الأقليات من نينوى واستخدامها إلى حدٍّ كبيرٍ تحت مظلّة قوات الحشد الشعبي (PMF) التابعة للحكومة العراقية. تم تدريب بعض القوات المحلية الإضافية التابعة لنينوى من قِبَل قوات شرطة الزيرفاني الخاصة التابعة لحكومة إقليم كوردستان (KRG)، وهي شرطة شبه عسكرية تم تدريبها من قِبَل شركاء التحالف.

[28] مقابلة هاتفية مع مسؤول أمريكي في العراق، 1 فبراير/شباط 2017.

[29] جايمس ت. كوينليفان (James T. Quinlivan)، "متطلبات القوات في عمليات الاستقرار" (Force Requirements in Stability Operations)، بارامیترز *(Parameters)*، المجلد 25، العدد 4، 1995، ص. 59–60؛ جايمس ت. كوينليفان (James T. Quinlivan)، "عبء النصر: الحساب المؤلم لعمليات الاستقرار" (Burden of Victory: The Painful Arithmetic of Stability Operations)، مراجعة مؤسسة RAND *(RAND Review)*، المجلد 27، العدد 2، صيف 2003، ص. 200.

كان يتم تأدية دور رئيسي في تحقيق الاستقرار من قِبَل قوات البشمركة التابعة لحكومة إقليم كوردستان في منطقة واسعة من محافظة نينوى شرق الموصل تُعرف بتسمية سهول نينوى. أصبحت البشمركة بالفعل قوة الحفظ لكل التضاريس التي أمّنتها منذ بدء حملة مكافحة الدولة الإسلامية في العراق وسوريا في أغسطس/آب 2014. أشارت نقاط التفتيش الخاضعة لمراقبة صارمة وحافة دفاعية إلى الطبيعة شبه الدائمة لوجودها، وقد ذكر مسؤولون متعددون أنّ حكومة البغدادي قد وافقت ضمناً على هذا الدور. قد تواجه القوات الأمنية العراقية ضغوطاً كبيرةً لتوفير قوات حفظ لمحافظة نينوى بأكملها، بالأخص بالنظر إلى قتال إضافي كان متوقّعاً مع عودة الدولة الإسلامية في العراق وسوريا إلى مكافحة التمرّد واستخدام الملاذات المتبقية في وادي نهر الفرات والحويجة لشنّ هجمات مضادة.

على الرغم من أن شرق الموصل قد اختبر بعض الهجمات المضادة من قِبَل الدولة الإسلامية في العراق وسوريا خلال فصل الربيع، بدت قوة الحفظ أنّها تحافظ على مستوى معقول من الأمن. على الرغم من مزيج القوات والتكوين الشيعي إلى حدٍّ كبيرٍ للجيش وقوات الشرطة الفيدرالية، بدت الصيغة ناجحة، أقلّه على المدى القصير. تم الإبلاغ عن ادعاءات قليلة بشأن انتهاكات خلال العمليات الرئيسية في شرق الموصل.[30] ذكر مسؤولٌ من بغداد أنّ عدداً من الموصليين كانوا يستخدمون خطاً ساخناً تابعاً للحكومة من أجل توفير معلومات حول أماكن تواجُد مقاتلي الدولة الإسلامية في العراق وسوريا.[31] قال: "قرر مواطنو الموصل رفض داعش". "بدّل الموصليون مواقفهم منذ العام 2014". ولاحظ أشخاص متعددون من الذين تمت مقابلتهم أيضاً أن غياب قوات الحشد الشعبي الشيعية داخل الموصل بحد ذاتها شكّل تطوراً آملاً آخر، علماً أنّ هذه القوات قد ارتكبت انتهاكات في ديالى والفلوجة وأماكن أخرى؛ على الرغم من ذلك، بقيت المخاوف قائمة بشأن وجودها في ضواحي الموصل وفي منطقة تل عفر الغربية في نينوى.

أعرب أشخاص آخرون تمت مقابلتهم عن مخاوف بشأن المشاكل المحتملة في المستقبل، بما في ذلك الأعمال الانتقامية ونهب المنازل الشاغرة.[32] واجه العائدون في مدنٍ أخرى مشاكل شملت الخطر الجسدي، والتشابكات القانونية مع السلطات المحلية، والتهديدات والتجنيد من قِبَل المجموعات المسلّحة، والعنف المستهدف على أساس الانتماء العرقي–الديني، والخطف.[33]

كانت قوات الحفظ القبلية تنتمي رسمياً إلى قوات الحشد الشعبي العراقية، التي نشأت بعد انتقال الدولة الإسلامية في العراق وسوريا بسرعةٍ إلى مدن عراقية في العام 2014. دعا آية الله العظمى السيد علي الحسيني السيستاني، الذي يتخذ مقراً له في مدينة النجف الجنوبية في العراق ويُعتبر على نطاقٍ واسعٍ القائد الديني الأوّل بين كل رجال الدين المسلمين الشيعة، العراقيين إلى حمل الأسلحة من أجل الدفاع عن البلد وقد تجاوب معه عددٌ كبيرٌ من الشيعة. بالإضافة إلى ذلك، بدأت ميليشيات شيعية قائمة منذ وقتٍ طويلٍ تملك روابط قوية مع إيران بالعمل. شارك عدد من قادة هذه الميليشيات في قيادة قوات الحشد الشعبي. في ديسمبر/كانون الأول 2016، أقرّ البرلمان العراقي، وهو مجلس النواب، قانوناً أصبحت بموجبه قوات الحشد الشعبي عنصراً دائماً في القوات الأمنية العراقية؛ وهي ترفع تقاريرها مباشرةً إلى رئيس الوزراء من خلال جهاز الأمن القومي العراقي (Iraqi National Security Service)، الذي يُعادل تقريباً

---

[30] مارتن شولوف (Martin Chulov)، "القوات العراقية تنتزع المطار من الدولة الإسلامية في العراق وسوريا مع استيلاء المتمردين السوريين على الباب" (Iraqi Forces Seize Mosul Airport from Isis as Syrian Rebels Take Al-Bab)، جاردين *(Guardian)*، 24 فبراير/شباط 2017. اطلع عليه بتاريخ 24 مارس/آذار 2017:
https://www.theguardian.com/world/2017/feb/23/iraqi-forces-storm-mosul-airport-seize-isis

[31] مقابلة مع سعيد الجيشي، بغداد، 22 فبراير/شباط 2017.

[32] مقابلات مع مسؤولين أمريكيين في واشنطن العاصمة، يناير/كانون الثاني 2017، وبغداد، 22 فبراير/شباط 2017.

[33] المنظمة الدولية للهجرة (IOM): بعثة العراق، 2016b.

مجلس الأمن القومي الأمريكي (U.S. National Security Council).

سمحت الحكومة العراقية للقوات السنية بالانضمام إلى قوات الحشد الشعبي كذلك الأمر. قام القادة القبليون السنّة بتسمية مجنّدين ووافقت الحكومة على التحاقهم وصرّحت بدفع رواتبهم. وفّرت لها قوات العمليات الخاصة الأمريكية وقوات أخرى تابعة للتحالف (Coalition) تدريباً على مدى أسبوع، وأشرفت على التدريب من قِبَل القوات العراقية وأصدرت أسلحة جنود فردية. وبحسب أفراد عسكريين تابعين للتحالف تمت مقابلتهم من قِبَل فريق البحث، ساهمت القوات القبلية السنية في العمليات الأمنية في الأنبار، وذلك بشكلٍ رئيسيٍّ لأنّ القائد العراقي المحلي لفرقة الجيش السابعة قد استخدمها بشكل فعال بالتضافر مع الجيش. على الرغم من ذلك، أقرّ المسؤولون أيضاً بأن البرنامج قد أثمر نتائج أقلّ في نينوى. حتّى في الأنبار، نظر بعض الذين تمت مقابلتهم إلى البرنامج على أنّه مكافأة لمنع القبائل من القتال مع الحكومة، بدلاً من قوة أمنية فعلية.[34]

قبلت الحكومة العراقية بمجموع 8,200 مجنّد من نينوى، ما استبعد 15,840 فتحة للداخلين من المحافظة. على الرغم من ذلك، تَقَدَّم التدريب والتسليح الفعليان لهذه القوات بشكلٍ بطيء. أظهرت الإحصائات التي وفّرها مسؤولون على اتصال ببرنامج القوات القبلية أنّه تم تدريب مجموع 1,268 عنصر فقط من قِبَل التحالف، بتاريخ يناير/كانون الثاني 2017. تم تجميع هذه القوات في 14 "كتيبة" برعاية 14 شيخ قَبَلي مختلف أو من الأعيان المحليين، بما فيهم حاكم محافظة نينوى نوفل حمادي سلطان. كان من المقرر تدريب 900 عنصر آخر في يناير/كانون الثاني. أعرب المسؤولون عن شكوك بشأن الأرقام، قائلين إن الملتحقين غالباً ما فشلوا في الحضور للتدريب أو حضر مكانهم أفراد آخرون.

يتمثّل مكوّنٌ آخرٌ لقوات نينوى القبلية بحرس نينوى لحاكم نينوى السابق أثيل النجيفي، الذي تدرّبت قواته من قِبَل تركيا. وافق على أن ينضوي حرّاسه البالغ عددهم 2,500 عنصر تحت مظلّة قوات الحشد الشعبي، وقد تم نشرهم كجزءٍ من قوة الحفظ. ذكر مسؤول عراقي أنه تم نشر القوة التابعة للنجيفي على محيط الموصل، وليس في المركز، وأنّها قد وافقت على العمل مع الفرقة السادسة عشرة.

بحسب ما يوضّحه هذا الوصف المقتضب، للقوات القبلية انتماءات سياسية قد تتسبب بانحراف صورتها وسلوكها كجهات حيادية مزودة للأمن. بشكلٍ عام، اعتُبرت هذه القوات أكثر فعالية لدى استخدامها في مناطقها المحلية. فيما يتعلق بكفاءتها، خضعت أغلبية أعضائها لتدريبٍ على مدى أسبوع واحد أو اثنين فقط، وهو بالكاد يكفي لتمكينهم من إدارة نقاط التفتيش. شمل برنامج تعليمات قوات الحفظ تدريباً على قوانين الصراعات المسلحة، والأسلحة الصغيرة، والمهارات التكتيكية الفردية، والوعي حول مخاطر المتفجرات، ومهارات إنقاذ الأرواح في القتال، والاستخدام التكتيكي للمواقع، وعمليات نقاط التفتيش، وتكتيكات الفِرَق والقيادة والريادة.

لم يكن القصد من برنامج القوة القبلية تأدية دور في تأمين المناطق التي استولت عليها الدولة الإسلامية في العراق وسوريا فحسب، وإنما أيضاً تعزيز المصالحة السياسية من خلال إظهار التزام الحكومة العراقية بدمج الأقلية السنية في القوات الأمنية وتمكينها من تأدية أدوار في المناطق السنية. على الرغم من ذلك، لم ينصّ قانون قوات الحشد الشعبي الذي تم إقراره مؤخراً بوضوح على كيفية المحافظة على هذه القوات، وتشكيلها وقيادتها في المستقبل. في مقابلة، قال المتحدّث باسم جهاز الأمن القومي سعيد الجيشي إنّه وعلى الرغم من أنّ قوات الحشد الشعبي كانت عنصراً دائماً في القوات الأمنية العراقية، فهي قد تبقى تحت قيادة بغداد بدلاً من الانتقال إلى قيادة حكّام المحافظات. قال: "ستنتظر التفاصيل الأمنية الخاصة بنينوى حتى الانتخابات، مضيفاً أنّه قد لا تدعو الحاجة إلى القوات لدى هزم

[34] مقابلات مع مسؤولين أمريكيين في إربيل، العراق، يناير/كانون الثاني 2017، وبغداد، فبراير/شباط 2017.

الدولة الإسلامية في العراق وسوريا.[35]

على أي حال، كانت لغة قانون قوات الحشد الشعبي غير واضحة وقد يكون تنفيذ إضافي للتنظيمات أو التشريع مطلوباً من أجل توضيح مستقبل البرنامج. من دون توضيح إضافي، لم يكن من المرجّح أن يُهدّئ جهد القوات القبلية المخاوف والرغبات السنية بشأن القوات الأمنية التي وثقت بها. وبالإضافة إلى ذلك، في حال بقيت قوات الحشد الشعبي قوة دائمة ومنفصلة، من المرجّح أن تكون الاحتكاكات مع القوات الثلاثة الأخرى – الجيش، والشرطة الفيديرالية، وجهاز العمليات الخاصة لمكافحة الإرهاب – قائمةً فيما يتعلق بالموارد والمجنّدين.

تشكيل قوة شرطة مستدامة

يُعتبر تطوير قوة شرطة كفوءة ومحترفة مكوّناً أساسياً لأمنٍ طويل المدى ولنجاح حملة مكافحة الدولة الإسلامية في العراق وسوريا (ISIS). عانى العراق من نقصٍ في قوات الشرطة الكافية والمُدرّبة تدريباً جيداً، ومن إضفاء الطابع السياسي (تسييس) على وزارة الداخلية، والتي كان يعمل فيها إلى حدٍّ كبيرٍ أعضاء شيعة من منظّمة بدر. بالإضافة إلى ذلك، اختبر عدد من قوات الشرطة المحلية معدلات هجر مرتفعة مع احتلال الدولة الإسلامية في العراق وسوريا لأراضٍ في العامين 2013 و2014؛ فقد تم إعدام آلاف الجنود العراقيين على يد الدولة الإسلامية في العراق وسوريا.

كان توفير قوات شرطة ملائمة تحدياً قائماً منذ وقتٍ طويلٍ في العراق. تراجع تاريخياً تطوير قوات الشرطة في العراق، وبالأخص تلك التي تركّز على حفظ أمن المجتمع بوجه تطوير قوات عسكرية. قبل خروج الولايات المتحدة من العراق في العام 2011، ركّزت جهود التدريب التي بذلتها الولايات المتحدة والتحالف (Coalition) بشكلٍ مرهقٍ على الجيش وقوات العمليات الخاصة، بما في ذلك وحدات الشرطة شبه العسكرية، بدلاً من تطوير عددٍ كافٍ من الشرطة الفيديرالية الكفوءة وقوات الشرطة المحلية.

شكّل نقص قوات الشرطة لتأمين السكان بفعالية في مدنٍ رئيسية تمت استعادتها من الدولة الإسلامية في العراق وسوريا قضية حادة. دعم التحالف الجهود لاستدعاء وتجنيد وتدريب قوات أمنية، بما فيها الشرطة. أخذ أعضاء التحالف غير الأمريكيين، وبالأخصّ قوات الدرك الوطني الإيطالية (كارابنييري) (Carabinieri)، بزمام المبادرة لتدريب الشرطة، بسبب القيود الأمريكية على استخدام جيشها لتدريب قوات الشرطة والمتطلبات القانونية لفحص المتدربين لتحديد أي تاريخ من انتهاكات حقوق الإنسان.

قدّم العميد الكندي ديف أندرسون (Dave Anderson)، وهو ضابط التحالف الأعلى لجهد تدريب وتجهيز القوات الأمنية العراقية وتقديم المشورة للوزارات الأمنية، لمحة حول الجهود الآيلة إلى زيادة قوات الشرطة كجزءٍ من المساعدة العسكرية التي تم توفيرها منذ العام 2015 والتي بلغت قيمتها 2.5 مليار دولار أمريكي.[36] طوّر مكتبه خطة مدتها سنتين ونصف السنة لإعادة النظام في المحافظات الخمسة المتأثرة بالصراع وقدّمها لرئيس الوزراء العراقي في فبراير/شباط 2017. في هذه الخطة، هدف التحالف إلى تطوير قوات شرطة تضمّ 25,000 عنصر للموصل، بالاعتماد على معدّل شرطي واحد لكل 50 مقيم.

بحلول أبريل/نيسان 2017، كان التحالف قد درّب 13,000 عنصر من قوات الشرطة، بما في ذلك بحسب

[35] مقابلة مع المتحدث باسم جهاز الأمن القومي سعيد الجيشي، بغداد، العراق، فبراير/شباط 2017.

[36] مقابلة مع العميد الكندي ديف أندرسون (Dave Anderson)، بغداد، العراق، فبراير/شباط 2017.

احتساب أندرسون، 8,800 عنصر من القوات القبلية و2,600 عنصر من الشرطة الجديدة. عنى ذلك أنّ الحاجة قد تدعو إلى تدريب 12,000 عنصر إضافي في الشرطة على الأقل لتوفير قدرة الشرطة الملائمة، بحسب ما تنص عليه خطة التحالف. ولتحقيق هدف قوة مجنّدة محلياً، قال أندرسون إنه تم تجنيد 1,500 متدرب إضافي من مخيمات الأشخاص النازحين داخلياً خارج الموصل. دام برنامج التدريب لقوات الشرطة ستة أسابيع بالمجموع: أمضى المجنّدون أسبوعين من التدريب من قِبَل وزارة الداخلية وأربعة أسابيع من التعليمات من قِبَل التحالف. خضعت القوات القبلية لبرامج تدريبية أقصر بعد، دامت بين أسبوع واحد وعشرة أيام، علماً أنها كانت مصممة لتكون قوات حفظ مؤقتة.

أقرّ التحالف بأن وتيرة تدريب الشرطة لم تكن كافية. ومن أجل تسريع النتيجة، زاد بثلاثة أضعاف معدل التدريب من خلال زيادة عدد مدرّبي التحالف، الذين يأتون من قوات الدرك الوطني الإيطالية (كارابنييري) (Carabinieri) وشرطة الخيالة المَلَكية الكندية (Canadian Royal Mounted Police). أرسل الحرس المدني الإسباني (Spain's Garda Civil) 25 مدرباً. قد تمكّن هذه القوة العاملة الإضافية التحالف من زيادة النتيجة من 600 في الشهر إلى 1,000 في الشهر. على الرغم من ذلك، وحتى بهذا المعدل الأعلى، قد يستغرق إنتاج عناصر قوات الشرطة الإضافية البالغ عددهم 16,700 عنصر والذي تمت الدعوة إليه في الخطة الوطنية، عاماً ونصف العام.

كانت المدن التي اختبرت الدمار الأكثر كثافةً تفتقر أيضاً إلى البنى التحتية لحفظ الأمن. قدّمت كندا "مراكز شرطة في مقصورة" تألفت من مقطورات تُستَخدَم بمثابة مكاتب وشاحنتين. وقدّمت كندا أيضاً 100 "مركز حدودي في مقصورة" مع تأمين الحدود مع سوريا والأردن.

لم يكن توفير الأعداد الكافية سوى جزء واحد من التحدي؛ فقد كانت جودة القوات وسمعتها حاسمتين أيضاً. وثقت المجموعات المعنية بحقوق الإنسان انتهاكات من قِبل قوات الشرطة، بالإضافة إلى سيطرة تم إضفاء الطابع السياسي عليها (تسييسها) إلى حد كبير لوزارة الداخلية.[37] قال أندرسون إنّ مسؤولي وزارة الداخلية قد أدركوا هذه المشكلة. قال: "يعلمون أنهم يخطئون. يعلمون أنهم قد خسروا ثقة الأشخاص". "لقد تبنوا فكرة حفظ الأمن القائم على المجتمع"، بالإضافة إلى الحاجة إلى التجنيد محلياً. على الرغم من ذلك، لاحظ الجنرال مشاكل مع قوة الحفظ في الرمادي والفلوجة، بما في ذلك ابتزاز عناصر من الشرطة للمقيمين وأفعال فاسدة أخرى. قال: "قد أضع لها علامة C وليس F". للمنظمات غير الحكومية الدولية على غرار المنظمة الدولية للهجرة (IOM) برامج على نطاقٍ صغيرٍ تهدف إلى تطوير خبرة حفظ أمن المجتمع في صفوف قوات الشرطة المتدربة حديثاً.

الخلاصة

يبحث هذا الفصل في المتطلبات الأمنية لتحقيق الاستقرار على المدى القريب في الموصل والمناطق المحيطة في محافظة نينوى. يشير البحث الذي أجري إلى أنّ ثلاث قضايا تقترن بأهمية خاصة. أولاً، الحاجة إلى توسيع نطاق الجهود للتخفيف من مخاطر الألغام الكثيفة التي تعيق عودة المدنيين ونشاطات تحقيق الاستقرار التي تتطلب قدراً من الأمن المادي. القضية الثانية هي الحاجة إلى توفير قوات حفظ ملائمة لمنع الدولة الإسلامية في العراق وسوريا (ISIS) من إعادة التسلل إلى المناطق التي تم تطهيرها وشنّ الهجمات على المدنيين العائدين. من المرجّح أن يتم

---

[37] نشرت على سبيل المثال منظمة العفو الدولية (Amnesty International) تقارير متعددة وآخرها "العقاب لجرائم داعش: العراقيون النازحون يتعرضون لانتهاكات من الميليشيات والقوات الحكومية" (Punished for Daesh's Crimes: Displaced Iraqis Abused by Militias and Government Forces)، نيويورك، 18 أكتوبر/تشرين الأول 2016.

جرّ قوات الحفظ إلى عمليات قتال في تل عفر، والحويجة ووادي الفرات بعد هجوم الموصل. سيتسبب ذلك بفجوة خطيرة في الأمن بالنسبة للمناطق التي تم تطهيرها. القضية الثالثة هي الحاجة إلى زيادة قدرة برنامج تدريب الشرطة من أجل إنتاج عدد أكبر من عناصر الشرطة بشكلٍ أسرع، مع تأمين التدريب الكافي لتوفير الأمن. زاد التحالف (Coalition) عدد مدربي الشرطة الدوليين، الذين يأتون إلى حدٍّ كبيرٍ من إيطاليا وكندا وإسبانيا، ولكن تدعو الحاجة إلى مدربين إضافيين من أجل تسريع الطاقة الإنتاجية للبرنامج. وستدعو الحاجة إلى تدريب إضافي لتلك القوات التي حصلت على تدريب خفيف.

تمكين استئناف الحياة في المدينة

يعتمد استئناف الحياة في المدينة في الموصل وعودة النازحين إلى ديارهم على عددٍ من العوامل المرتبطة بإدارة المدينة العامة. إنها تشمل الخدمات العامة، والبنى التحتية، والمساكن والاقتصاد. تُعتبر هذه العوامل مهمّة لتلبية حاجات المدنيين، وأيضاً بمثابة أدوات لثقة المجتمع، والمصالحة، والحدّ من التوترات. لاحظ مسؤول في منظمة متعددة الأطراف أنّ "الأشخاص بحاجةٍ إلى العودة إلى مدنهم وإيجاد الخدمات ليتمكّنوا من البقاء. هذه هي الطريقة الأفضل لبناء الثقة بالحكومة. ثمّة عامل معيّن غير قابل للقياس، وهو الثقة والعقد الاجتماعي الذي يُعاد بناؤه".[1] يصف هذا الفصل الاعتبارات لتحسين هذه العوامل الأربعة المرتبطة باستئناف الحياة في المدينة.

الخدمات العامة

في ظلّ سيطرة الدولة الإسلامية في العراق وسوريا (ISIS)، انهارت الخدمات العامة مع فرار الموظفين، وتغيّرت السياسات والإدارة، وقطعت بغداد رواتب الحكومة المركزية من أجل منع الدولة الإسلامية في العراق وسوريا من ابتزازهم، وتم تدمير البنى التحتية في القتال.[2] أثّرت هذه الأحداث بوجهٍ خاص على المرافق العامة، والرعاية الصحية، والتعليم – وهي جميعها أساسية للحياة المستقبلية في المدينة وعودة النازحين.

المرافق العامة (المياه، والصرف الصحي والكهرباء)

في ظلّ سيطرة الدولة الإسلامية في العراق وسوريا (ISIS)، اختبرت الموصل تراجعاً كبيراً في المرافق العامة، بما فيها الكهرباء والصرف الصحي والمياه.[3] تسبب القتال لاستعادة شرق الموصل وغربه على حدّ سواء بإلحاق المزيد من الضرر بالبنى التحتية للمرافق. ستكون إعادة بناء المرافق وتعيين العاملين فيها بسرعةٍ عاملاً مهماً في تمكين استئناف الحياة في المدنية وعودة المدنيين. تحتاج الشركات أيضاً إلى المرافق، ولذلك فإنّ تأمينها سيكون مرتبطاً بشكلٍ وثيقٍ بانتعاش المدينة الاقتصادي.

كان مقيمو المدينة يملكون إمكانية الوصول إلى الكهرباء لساعات قليلة فحسب في اليوم في ظلّ سيطرة الدولة الإسلامية في العراق وسوريا. توقّفت كل محطات توليد الطاقة الكهربائية عن العمل بسبب نقص الوقود؛ انقطعت الشبكة الكهربائية لفترةٍ من الزمن بسبب تصدّعات في سدّ الموصل؛ وسيطرت الدولة الإسلامية في العراق وسوريا

[1] مقابلة هاتفية مع مسؤول في منظمة متعددة الأطراف في العراق، 22 فبراير/شباط 2017.

[2] برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (برنامج الموئل – الأمم المتحدة) (UN-Habitat)، 2016.

[3] برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (برنامج الموئل – الأمم المتحدة) (UN-Habitat)، 2016.

على المولدات الخاصة. كانت المدينة تفتقر إلى نظام مياه الصرف الصحي قبل الدولة الإسلامية في العراق وسوريا، وشهدت المدينة فيضانات لمياه الصرف الصحي. تراجعت عملية جمع النفايات الصلبة في ظل سيطرة الدولة الإسلامية في العراق وسوريا، ما تسبّب بتراكم النفايات في الشوارع. لم تكن المياه مُعقّمة وقد تراجعت قدرة معالجة المياه بسبب الغارات الجوية، لتتوفر المياه كنتيجةٍ لذلك لساعات قليلة في اليوم، وفي أوقات عشوائية. عمد المقيمون إلى شراء أو تصفية المياه للشرب، وكانت المياه غير متوفرة غالباً للتنظيف. في القتال لاستعادة شرق الموصل، تم تدمير جسور الموصل الخمسة كلها، ما كسر نظام المياه الخاص بالمدنية لأنّ الأنابيب كانت ممدودة تحت الجسور، بحسب اليونيسف (UNICEF).[4]

للتعامل مع حاجات المدينة من حيث المياه والكهرباء، انتقلت اليونيسف إلى شرق الموصل من أجل تطوير مراكز خدمة للمياه والصرف الصحي، وقامت بهندسة نظام ضخّ، مع إجراء تصليحات للأنابيب. نقلت اليونيسف المياه بوساطة شاحنات في خزانات ووفرت للمراكز المياه والدش والمراحيض ومسلتزمات النظافة الصحية لـ150,000 شخص. وقّر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) إمدادات بقيمة 11 مليون دولار أمريكي للاستجابة السريعة من حيث الكهرباء والمياه والمرافق البلدية.[5]

لن تتم تلبية الحاجة إلى الاستثمار في المرافق بهذه الجهود في حالات الطوارئ الآيلة إلى سدّ الفجوات المبذولة لاستعادة المياه والكهرباء. منح البنك الدولي (World Bank) الأولوية للقروض المخصصة لإعادة بناء قطاعات الكهرباء، والمياه والنقل بسرعة في أجزاء أخرى من العراق. قال مسؤولٌ أوّل في البنك الدولي إنّ البنك كان مستعداً للقيام بالأمر نفسه في الموصل.[6] بالفعل، رأى 35 في المئة من الأسَر العراقية على امتداد العراق أنّه يجب منح الأولوية العليا لتحسين الكهرباء، أكثر من أي قطاع آخر.[7]

الرعاية الصحية

تدهورت الخدمات الصحية بشدّة خلال احتلال الدولة الإسلامية في العراق وسوريا (ISIS).[8] فرّ عمال الرعاية الصحية على سبيل المثال، ويعيش حالياً 5,000 عامل في مجال الرعاية الصحية من الموصل في إربيل، بحسب منظّمة الصحة العالمية (WHO).[9] انتقلت الأولوية من حيث الرعاية الطبية إلى مقاتلي الدولة الإسلامية في العراق وسوريا بدلاً من المدنيين. أثّر التمييز على أساس نوع الجنس على إمكانية وصول المرأة إلى الرعاية الصحية. تم فرض الرسوم على الخدمات التي كانت مجانية في السابق. أصبحت الأدوية أقلّ توفّراً. لاحظت منظمة الصحة العالمية (WHO) أنّه تم تدمير 6 من أصل مستشفيات الموصل الإثنتي عشرة بحلول يناير/كانون الثاني 2017؛ قد تصل كلفة مستشفى واحد إلى 150 مليون دولار أمريكي. بحلول أبريل/نيسان 2017، كانت الموصل تملك فقط ربع قدرة المستشفيات التي كانت تتمتع بها ما قبل القتال، مع 800 سرير مستشفى عامل من أصل أسِرَّتها السابقة التي كان عددها يساوي 3,200 سرير. تم إهمال الخدمات الأساسية، تماماً كالتحصين الروتيني والرعاية للأمراض المزمنة.

---

[4] مقابلة مع اليونيسف (UNICEF) في إربيل، العراق، يناير/كانون الثاني 2017.

[5] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) في العراق، 2016a، ص. 3.

[6] مقابلة هاتفية مع مسؤول في منظمة متعددة الأطراف في العراق، 22 فبراير/شباط 2017.

[7] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) في العراق، "لمحة عن العراق" (About Iraq)، 2017. اطلع عليه بتاريخ 24 مارس/آذار 2017:

http://www.iq.undp.org/content/iraq/en/home/countryinfo.html

[8] برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (برنامج الموئل – الأمم المتحدة) (UN-Habitat)، 2016.

[9] مقابلات مع مسؤولين في منظمة الصحة العالمية (WHO) في إربيل، العراق، يناير/كانون الثاني 2017.

ستشكّل هذه الخسارة للبنى التحتية الخاصة بالرعاية الصحية، والقدرة المؤسساتية للرعاية الصحية والمنشآت لتلبية الحاجات الجارية وفي حالات الصدمات في مجال الرعاية الصحية تحديات هائلة ستستدعي المعالجة. أطلقت منظمة الصحة العالمية وشركاؤها 59 عيادة متنقلة في المجتمعات القريبة، بلغت كلفتها 4.9 مليون دولار أمريكي، من دون احتساب تكاليف العمليات. كانت العيادات المتنقلة ضرورية، لأنّ الأشخاص كانوا عاجزين عن الذهاب إلى العيادات العادية بسبب مخاطر المتفجرات. كان لليونيسف (UNICEF) فِرَق جاهزة لإجراء حملة تلقيح ضدّ شلل الأطفال والحصبة.[10]

شرح مسؤول في الأمم المتحدة (UN) أهمية إعادة بناء المستشفيات بسرعة: "توفّر المستشفيات الخدمات، ولكنّها أيضاً تمثّل السلام والاستقرار. إنها تمنح الأشخاص الشعور بالأمان. قد تكون الرعاية الصحية وسيلةً لتجاوز الخلافات بين الطوائف".[11]

التعليم

مع سيطرة الدولة الإسلامية في العراق وسوريا (ISIS) على الموصل في العام 2014، أغلقت كل مدارس التعليم الأساسي (التعليم من الحضانه إلى الثانويه)، وغيّرت المنهج ليعكس أيديولوجيتها، ثم أعادت فتح المدارس.[12] تراجعت جودة التعليم، وفرضت الدولة الإسلامية في العراق وسوريا رسوماً على ارتياد المدارس، ما كان في السابق مجانياً. دفع مزيج هذه العوامل بعددٍ من الأهالي إلى عدم إرسال أطفالهم إلى المدرسة، ما تسبب بتراجع في معدّل ارتياد المدارس. في الموصل وأماكن أخرى تسيطر عليها الدولة الإسلامية في العراق وسوريا، إن مليون طفل إمّا غابوا عن المدرسة أو درسوا منهج الدولة الإسلامية في العراق وسوريا.[13] تعرّض الأطفال للصدمات وتلقين (عقائد) مناهج الفكر المتطرف. فعلى سبيل المثال، وصف عمّال المعونة في مخيّم خازر I الأطفال وهم يغنون أناشيد الدولة الإسلامية في العراق وسوريا، ويروون الفظائع التي شهدوا عليها ويحاولون تنفيذ المعايير الاجتماعية بتوجيه من الدولة الإسلامية في العراق وسوريا في المخيم.[14]

أغلقت الدولة الإسلامية في العراق سوريا جامعات الموصل، لتعيد فحسب فتح الأقسام المرتبطة بالطب والهندسة والتعليم في وقتٍ لاحق. أعدمت الدولة الإسلامية في العراق وسوريا عدداً من الأساتذة. فتحت إدارة جامعة الموصل حرماً مؤقتاً في إربيل. تم في القتال تدمير معظم حرم جامعة الموصل، الذي يقع في شرق الموصل، وهي كانت في السابق واحدة من الجامعات الأكثر وقاراً في العراق. قد تكون أبنيته استُخدِمت كمنشآت لإنتاج الأسلحة الكيميائية وأيضاً كثكنات لمقاتلي الدولة الإسلامية في العراق وسوريا.[15]

---

[10] الأمم المتحدة في العراق (United Nations Iraq)، "اليونيسف: تحديث سريع حول أزمة العراق رقم 1: استجابة الموصل 17-31 أكتوبر/تشرين الأول 2016" (Unicef: Iraq Crisis Flash Update #1: Mosul Response 17–31 October 2016)، 2 نوفمبر/تشرين الثاني 2016b. اطلع عليه بتاريخ 24 مارس/آذار 2017:
http://uniraq.org/index.php?option=com_k2&view=item&id=6278:unicef-iraq-crisis-flash-update-1-mosul-response-17-31-october-2016&Itemid=626&lang=en

[11] مقابلات مع مسؤولين في الأمم المتحدة (UN) في إربيل، العراق، يناير/كانون الثاني 2017.

[12] برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (برنامج الموئل - الأمم المتحدة) (UN-Habitat)، 2016.

[13] ليلي بارتلاند وسايمون إدموندز (Lily Partland and Simon Edmunds)، "أكثر من مليون طفل من الذين يعيشون تحت سيطرة الدولة الإسلامية في العراق وسوريا غابوا عن التعليم: أنقذوا الطفولة" *(Over a Million Children Living Under ISIS in Iraq Have Missed Out on Education: Save the Children)*، منظمة إنقاذ الطفولة (Save the Children)، 6 نوفمبر/تشرني الثاني 2016.

[14] مقابلات مع فريق عمل مخيم خازر I.

[15] "معركة الموصل: القوات العراقية "تستعيد" الجامعة من الدولة الإسلامية" (Mosul Battle: Iraq Forces 'Retake' University from IS)، بي بي سي نيوز *(BBC News)*، 14 يناير/كانون الثاني 2017:
http://www.bbc.com/news/world-middle-east-38623671

لاحظ عددٌ من الذين تمت مقابلتهم أن النقص في مدارس التعليم الأساسي (التعليم من الحضانه إلى الثانويه) والجامعات المفتوحة يشكّل عائقاً في وجه عودة الأشخاص النازحين داخلياً (IDPs) إلى ديارهم.[16] من جهةٍ أخرى، توفر المدارس والجامعات المفتوحة رمزاً قوياً للاستقرار. فعلى سبيل المثال، تم النظر إلى إعادة فتح جامعة تكريت على أنها مرحلة أساسية مهمة ومؤشراً على أن تكريت تعمل ومستقرة وأنّ باستطاعة المدنيين العودة.[17]

البنى التحتية

ما يتداخل بشكلٍ وثيقٍ مع توفير الخدمات العامة هو البنى التحتية. تم تدمير عدد كبير من البنى التحتية (العامة والخاصة على حد سواء) في الموصل، من قِبَل الدولة الإسلامية في العراق وسوريا (ISIS) خلال الاحتلال ومن قِبَل قوات التحالف (Coalition) خلال الحملة لتحرير الموصل على حدٍّ سواء. بحلول أغسطس/آب 2016، قدّرت الأمم المتحدة أنه قد تم تدمير 50 إلى 75 في المئة من البنى التحتية التابعة لحكومة الموصل، و60 إلى 75 في المئة من شركات التصنيع والشركات الصناعية.[18] وجد برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (برنامج الموئل – الأمم المتحدة) (UN-Habitat) أنّه قد تمّ تدمير مجموع 877 موقع بحلول يناير/كانون الثاني 2017: 419 موقع مساكن، 228 طريق، 106 مبانٍ تجارية وصناعية، 37 منشأة عامة في قطاع الصحة والتعليم، 55 مبنى للإدارة العامة، 21 منشأة عسكرية وأمنية، و11 منشأة ترفيهية.[19] تم تدمير المحولات والبنى التحتية الكهربائية، كما حصل بالنسبة لشبكة المياه وجسور الموصل الخمسة. تم تدمير كل مواقع التراث الثقافي الرئيسية، مع هدم البعض وتحويله إلى مرائب للسيارات. وبتاريخ يناير/كانون الثاني 2017، كانت أغلبية هذه المواقع المُدمّرة تقع في شرق الموصل، مع 157 من المواقع في غرب الموصل. ضمن غرب الموصل، بنى مقاتلو الدولة الإسلامية في العراق وسوريا أنفاق بين المنازل والمباني واستخدموا الكنائس والمدارس والمستشفيات كمناطق تخزين لمخابئ الأسلحة. بالنظر إلى الممرات الضيقة في مواقع المدينة القديمة في غرب الموصل، كان من المتوقع أن يتسبب القتال بضرر كبير إضافي.[20] يوضح الشكل رقم 4.1 الضرر اللاحق بالبنى التحتية في الموصل بتاريخ يناير/كانون الثاني 2017. لم تأخذ هذه التقديرات بعين الاعتبار الضرر الإضافي الذي تم تكبّده خلال المرحلة الأخيرة من العمليات القتالية لغرب الموصل.

كان هناك عدد من الجهود الجارية والفرص لإعادة بناء البنى التحتية المُدمّرة أو المُتضررة.

في سياق أحد الجهود الرئيسية، تم استخدام صندوقي آلية التمويل لتحقيق الاستقرار الفوري (FFIS) وآلية التمويل لتحقيق الاستقرار الموسّع (FFES) التابعين لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) على امتداد العراق

---

[16] مقابلة مع مسؤول عسكري عراقي، ومسؤول في الأمم المتحدة (UN)، ومسؤول أول في حكومة إقليم كوردستان (KRG) في إربيل، العراق، يناير/كانون الثاني 2017.

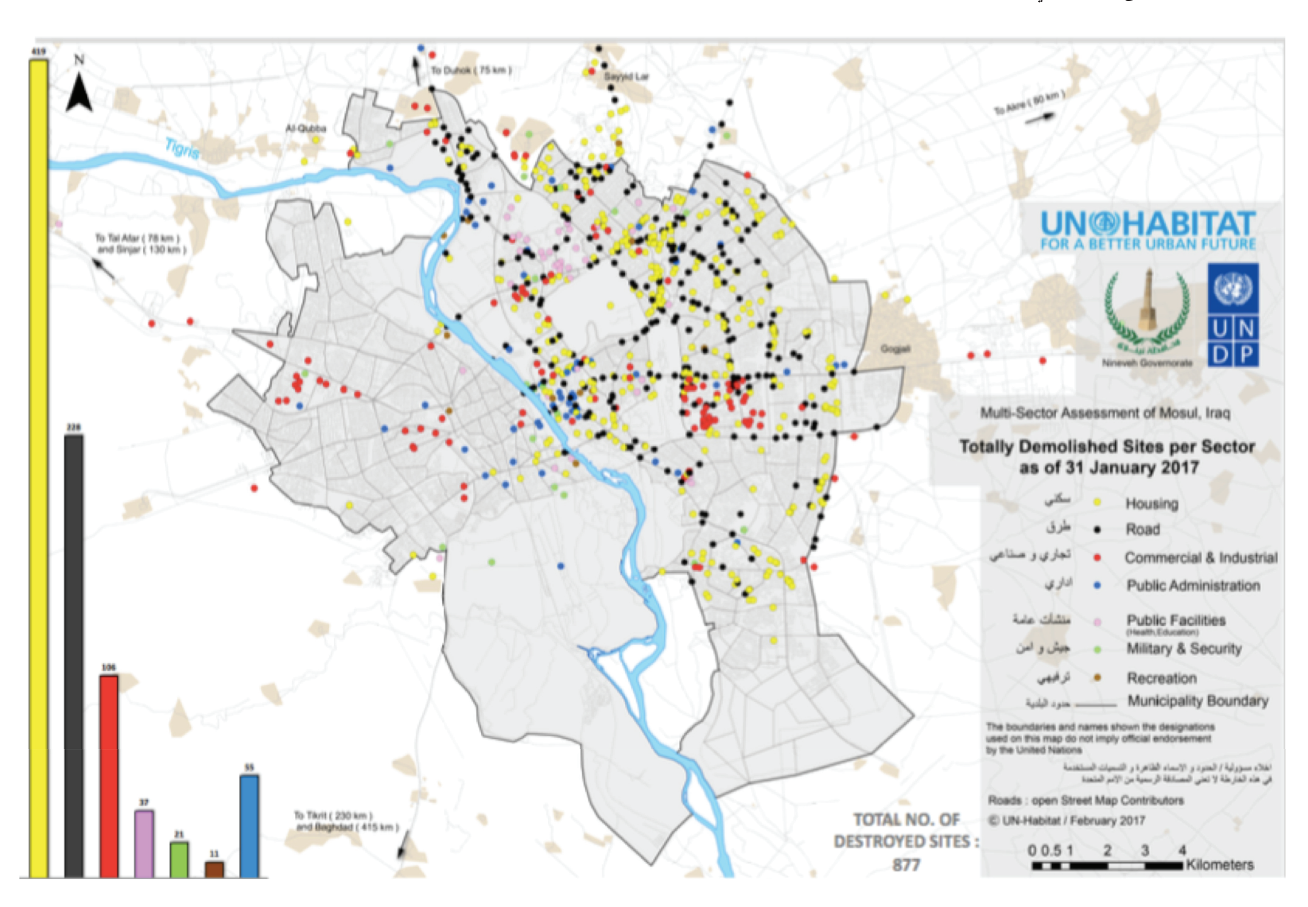
[17] جوديت نيورنك (Judit Neurink)، "جامعة تكريت تُعيد الحياة إلى بلدة صدّام الأصلية" (Tikrit University Brings Life Back to Saddam's Hometown)، روداو *(Rudaw)*، 6 يونيو/حزيران 2016. اطلع عليه بتاريخ 1 مايو/أيار 2017:
http://www.rudaw.net/english/middleeast/iraq/060620161

[18] برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (برنامج الموئل – الأمم المتحدة) (UN-Habitat)، 2016.

[19] برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (برنامج الموئل – الأمم المتحدة) (UN-Habitat)، "بيانات الموصل وبوابة الخرائط: تقييم الضرر المادي" *(Mosul Data & Mapping Portal: Physical Damage Assessment)*، 31 يناير/كانون الثاني 2017a.

[20] أحمد رشيد، "الدولة الإسلامية تستعد للقتال العنيف في ممرات غرب الموصل" (Islamic State Readies for Close Combat in Alleyways of West Mosul)، رويترز (Reuters)، 17 فبراير/شباط 2017. اطلع عليه بتاريخ 27 مارس/آذار 2017:
http://www.reuters.com/article/us-mideast-crisis-iraq-mosul-idUSKBN15W1GY

الشكل رقم 4.1
الضرر اللاحق بالبنى التحتية في الموصل



المصدر: تم تقديم الرسم البياني للاستخدام من قِبَل برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (برنامج الموئل – الأمم المتحدة) (UN–Habitat) في إربيل، العراق.

RAND *RR2076-4.1*

في المناطق المحررة. كلّف رئيس الوزراء حيدر الأبادي حكّام كل واحدة من المحافظات الخمسة المتأثرة بسبب الدولة الإسلامية في العراق وسوريا، بما فيها نينوى، بتأسيس خلية قيادة من الأعيان المحليين. تضطلع خلايا القيادة بمسؤوليات مؤقتة من حيث تحديد الأولويات لجهود آلية التمويل لتحقيق الاستقرار الفوري وآلية التمويل لتحقيق الاستقرار الموسّع في محافظتها. شمل أعضاء خلايا القيادة غالباً أعضاء من الجيش والشرطة والقوات الأمنية النظامية وغير النظامية وأئمة وشيوخ وأفراد أثرياء من المجتمع. قدمت خلايا القيادة اقتراحات مشاريع للحاكم للتمويل الذي وفّره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووفرت تأييداً سياسياً؛ اختارت الخلايا "الأشخاص الذين قد يُفسدون تحقيق الاستقرار"، بحسب ما وصفه مسؤول في الأمم المتحدة. في نينوى، كان الحاكم وخلية القيادة بطيئين في تطوير الأولويات العليا بسبب الجمود السياسي بين الهيئتين.

بمساعدة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID)، أجرت الفِرَق التقنية الميدانية العراقية مسحاً للمناطق المُحرّرة في محافظة نينوى من أجل تحديد وضع البنى التحتية والخدمات الأساسية وإصدار توصيات بشأن التدابير المبكرة لخلايا القيادة.[21] كنتيجةٍ لذلك، أُعيدت الطاقة إلى القرى وتم تحديد الجسور في قرى خازر والقيارة وحج علي لأعمال التصليح المبكرة. اعتبرت البنى التحتية الخاصة بالمياه في القرى سليمة نسبياً، ولكن لَحِق بالمجاري المربّعة على الطرقات الرئيسية دمار كثيف.

شارك البنك الدولي (World Bank) أيضاً في إعادة الإعمار في العراق. فقد خصّص موازنة بقيمة 350 مليون دولار أمريكي كقروض للحكومة العراقية من أجل إعادة البناء بعد الدولة الإسلامية في العراق وسوريا، مع الالتزام بتوفير 200 مليون دولار أمريكي والتعاقد على 120 مليون دولار أمريكي بحلول فيراير/شباط 2017. تم الالتزام بهذا التمويل لمحافظات ديالى وصلاح الدين والأنبار، وقد يكون البنك الدولي جاهزاً لتقديم قروض لمحافظة نينوى ما إن تصبح مستقرة بما يكفي للتقييمات. دعمت قروض البنك الدولي المياه والصرف الصحي، والخدمات البلدية والكهرباء، والطرقات والجسور، والخدمات الصحية. حدّدت الوزارات العراقية الأولويات ونفّذت المشاريع. نسّق البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن أولويات بناء البنى التحتية من أجل تجنّب التكرار. على الرغم من أنّ مقاربة تنفيذ المشاريع من خلال الوزارات العراقية قد بنت قدراتها وعالجت أولوياتها، غالباً ما تباطأت بسبب عمليات صنع القرارات في الوزارات. إن المشاركة في سياق صراع – مع تحمّل مخاطر مساعدة حكومة في حالةٍ هشة – كانت مقاربة جديدة بالنسبة للبنك الدولي. يصف المربّع رقم 4.1 العِبَر المتعددة التي تم تعلّمها في جهود تحقيق الاستقرار التي تم بذلها في مدن العراق الرئيسية بعد العمليات العسكرية لطرد الدولة الإسلامية في العراق وسوريا (ISIS).

المساكن

ستكون الاعتبارات المرتبطة بالمساكن مشكلةً رئيسيةً لتحقيق الاستقرار في الموصل لأسباب متعددة: النقص في إمداد المساكن، إمكانية وجود أحياء مخدومة بشكلٍ غير ملائمٍ لتؤدي دور حاضنات للراديكالية ونزاعات ملكية العقارات التي من المرجّح أن تنشأ عن بيع الدولة الإسلامية في العراق وسوريا (ISIS) للعقارات وإتلاف سجلات الملكية.

بسبب المساكن المدمّرة والنقص القائم أصلاً في المساكن على حدٍّ سواء، ستواجه الموصل تحديات في توفير مساكن كافية لمقيميها. دمّرت الدولة الإسلامية في العراق وسوريا عدداً من المنازل وتركت أخرى ملغومة بشدة؛ أما

[21] الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في العراق (USAID Iraq) وبرنامج تعزيز الحوكمة – تقدُّم (Governance Strengthening Project— Taqadum)، "تقرير خاص حول نينوى: الإجراءات المتخذة ما بعد الصراع في المناطق المحررة" (*Special Report on Ninewa: Post-Conflict Actions Taken in Liberated Areas*)، سبتمبر/أيلول 2016.

تلك التي بقيت بعد الدولة الإسلامية في العراق وسوريا فقد أُلحق بها الضرر أو تم تدميرها في المعركة لاستعادة الموصل. دمرت الدولة الإسلامية في العراق وسوريا غالباً مساكن الأقليات والذين عارضوها، مع ترك منازل الذين تعاونوا معها سليمة. يعني ذلك أنّه في بعض الحالات، قد يكون من الأسهل بالنسبة للمتعاطفين مع الدولة الإسلامية في العراق وسوريا العودة بالمقارنة مع الأقليات أو الذين عارضوا الدولة الإسلامية في العراق وسوريا. في أجزاء أخرى من العراق، في صلاح الدين وتكريت والأنبار، كان 88 في المئة في الأشخاص النازحين داخلياً (IDPs) قادرين

المربّع رقم 4.1 العِبَر التي تم تعلّمها في استئناف الخدمات وإعادة البناء من تكريت، والرمادي والفلوجة

في محافظة صلاح الدين، نُظر إلى تكريت على أنها نموذج لجهود إعادة الإعمار وإعادة البناء بعد التحرير من الدولة الإسلامية في العراق وسوريا (ISIS). تم تكليف رئيس بلدية تكريت ورئيس الوزراء العبادي بقيادة جهد إعادة بناء منظّم بشكلٍ جيد، ما أدّى إلى إعادة فتح المتاجر ومراكز توزيع الأغذية.[22] لاحظ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) أنّ آلية التمويل لتحقيق الاستقرار الفوري (FFIS)، بقيادة خلية قيادة تكريت (Tikrit Command Cell) والحاكم، طوّرت بسرعة استراتيجية وخطة لتحقيق الاستقرار ما أدّى إلى إعادة تأهيل محطة ضخ المياه الرئيسية، وإعادة فتح المراكز الصحية وإعادة تأسيس شبكة الكهرباء بسرعة.[23] في تكريت، عملت الحكومة العراقية بسرعة على إعادة فتح المخابز وأمنّت للمقيمين الأرزّ والزيوت للطهو.[24] رأى رئيس بلدية تكريت عودة الخدمات والأسواق إلى المدنيين على أنّه أمر أساسي لطمأنتهم بأن المنطقة آمنة للسكن، وقام بالتالي بتحديد أولويات الخدمات والأسواق للتمويل الطارئ.

في المقابل، كانت جهود إعادة البناء في الرمادي أبطأ، بسبب الدمار الخطير الذي طال المدينة خلال المعركة المطولة للسيطرة على المدينة. حوالي عام بعد استعادة المدينة من قِبَل القوات الأمنية العراقية، كانت لا تزال أجزاء غير قابلة للعيش فيها بسبب كميات الأنقاض الكبيرة التي لا تزال تغطي الذخائر غير المنفجرة في المناطق الحرجة على غرار المستشفيات والمدارس والمنازل.[25] لم تختبر الفلوجة، على عكس الرمادي، دماراً واسع النطاق ولكنها مع ذلك تطرح تحديات من حيث إعادة البناء.[26] كان الوضع في الرمادي والفلوجة أسوأ

[22] تيم أرانجو وريك جلادستون (Tim Arango and Rick Gladstone)، "استعادة الموصل من الدولة الإسلامية في العراق وسوريا قد يصبح أقلّ أهمية بالمقارنة مع ما يأتي بعد ذلك" (Retaking Mosul from ISIS May Pale to What Comes Next)، نيويورك تايمز (*New York Times*)، 18 أكتوبر/تشرين الأول 2016. اطلع عليه بتاريخ 16 مارس/آذار 2017:
https://www.nytimes.com/2016/10/19/world/middleeast/mosul-iraq-isis.html

[23] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) في العراق، "تكريت: نجاح على مستوى تحقيق الاستقرار يلي التحرير من الدولة الإسلامية في العراق والشام" (Tikrit: A Stabilization Success Following Liberation from ISIL)، 20 يوليو/تموز 2016b. اطلع عليه بتاريخ 27 مارس/آذار 2017:
http://www.iq.undp.org/content/iraq/en/home/ourwork/Stabilization/our-stories/stabilization-in-tikrit.html

[24] أرانجو وجلادستون (Arango and Gladstone)، 2016.

[25] أرانجو وجلادستون (Arango and Gladstone)، 2016.

[26] أرانجو وجلادستون (Arango and Gladstone)، 2016.

المربع رقم 4.1 تكملة

من تكريت متى تعلق الأمر بتوفير الإمدادت الغذائية الطارئة وإمكانية الوصول إلى الأسواق. في الفلوجة، عطّل إغلاق الطرقات عبر محافظة الأنبار إمكانية الوصول إلى الأسواق وتسبب بنقص في المنتجات الطازجة، وعرّض المدنيين لـ"ضعفٍ فائق" لدى عودتهم إلى ديارهم.[27] قدّر تقرير صادر عن المجموعة المعنية بتوفير الملاجئ (Shelter Cluster) في العام 2015 أنّه "من بين الأشخاص النازحين"، يبلغ حوالي 70 في المئة عن معدّلات استهلاك للغذاء ضعيفة وعند الحدّ الأدنى في هذه المناطق [بما فيها الفلوجة]".[28] لاحظ التقرير نفسه أنّه تم التخلي عن الأسواق حول الفلوجة، ما تسبب بتفاقم انعدام الأمن الغذائي في الأشهر الأولى بعد التحرير. في الرمادي، لم يكن هناك أسواق أغذية ناشطة لحوالي ثمانية أشهر بعد تحرير المدينة من الدولة الإسلامية في العراق وسوريا، ما تطلّب من الحكومة العراقية توفير إمدادات غذائية في تلك الفترة.[29] يمكن أن تعزى عودة الأسواق البطيئة إلى الرمادي، على وجه الخصوص، إلى المستوى المرتفع عامةً للدمار اللاحق بكل البنى التحتية الرئيسية في المدينة، متطلباً من الحكومة العراقية منح الأولوية للعودة العامة للخدمات وإمدادات الغذاء في حالات الطوارئ بالمقارنة مع إعادة فتح الأسواق.

باختصار، تشير تجارب تحقيق الاستقرار ما بعد التحرير في هذه المدن الثلاثة إلى أهمية الخطوات الرئيسية: إزالة الأنقاض، الاستثمار في تمكين الأسواق والمخابز من العمل لتوفير إمكانية الوصول إلى الغذاء (بما في ذلك في تأمين النقل المتوفر لها) ومنح الأولوية لإعادة بناء المرافق والعيادات الصحية.

RAND *RR2076-box4.1*

على العودة إلى ديارهم الأصلية، في حين قد لا يستطيع 12 في المئة ذلك لأن منازلهم كانت مدمّرة أو كان يشغلها شخص آخر، أو لأن الظروف لم تكن آمنة إلى حدّ كبير (مثال: كان الموقع مفخخاً).[30]

كانت الموصل تعاني من نقصٍ في المساكن يسبق تاريخه الدولة الإسلامية في العراق وسوريا: عجز بمعدل 172,000 وحدة سكنية في نينوى بالإجمال، مع نقص بمعدل 53,000 وحدة في الموصل. يعزو برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (برنامج الموئل – الأمم المتحدة) (UN–Habitat) ذلك إلى الفشل في تحديث خطة الموصل الحضرية للعام 1973 لتخصيص مساحات من الأراضي للمساكن.[31] بالإضافة إلى ذلك، نما عدد سكان الموصل إلى حدٍّ كبيرٍ بعد العام 2003؛ وحصلت أغلبية هذا التوسيع في مستوطنات غير شرعية أو غير رسمية كانت تضم مساكن سيئة الجودة وكانت موصولة بشكلٍ غير كافٍ بخدمات المدينة.

بالفعل، أصبح بعض المستوطنات غير الرسمية المخدومة بشكلٍ غير ملائم مناطق أمنية فاشلة. في الموصل، أتى قادة تنظيم القاعدة في العراق (Al– Qaeda in Iraq) في المقام الأول من ثلاثة من هذه

[27] مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (UNOCHA)، 2015.

[28] مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (UNOCHA)، 2015.

[29] مبادرة الجهود المتجددة لمكافحة الجوع (REACH)، "تقييم ثماني مناطق يصعب الوصول إليها في العراق، 2015–2016" *(Assessment of Eight Hard-to-Reach Areas in Iraq, 2015–2016)*، يونيو/حزيران 2016. اطلع عليه بتاريخ 27 مارس/آذار 2017:
https://www.sheltercluster.org/sites/default/files/docs/reach_irq_report_assessment_of_eight_hard–to–reach_areas_in_iraq_july_2016.pdf

[30] المنظمة الدولية للهجرة (IOM): بعثة العراق (Iraq Mission)، 2016b.

[31] برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (برنامج الموئل – الأمم المتحدة) (UN–Habitat)، 2016.

المستوطنات غير الرسمية المجاورة المخدومة بشكلٍ سيئ: 17 تموز، الإصلاح الزراعي، والنهروان.[32] في حين يدور نقاش لا يزال عالق حول العلاقة بين الفقر والإرهاب، أشار مسؤول في الأمم المتحدة إلى ترابط لا يتم تقديره بما يكفي بين هذه الأقسام الفاشلة من المدينة واحتضان الراديكالية: "لا يتم النظر إلى التنمية الحضرية والمستوطنات غير الرسمية بشكلٍ جدّيٍ كسبب جذري للحاضنات والإرهاب والتحديات الأمنية".[33] يركّز عادةً تحليل أسباب الراديكالية على عوامل أخرى؛ بالفعل، في هذه الحالة، يجب أن تنظر جهود تحقيق الاستقرار صراحةً في قضايا المساواة من حيث نوعية الحياة من أجل تأسيس الظروف لاستقرار طويل المدى.

من المتوقّع أن تظهر نزاعات ملكية العقارات المرتبطة بالمساكن على نطاق المدينة بعد العمليات القتالية. كانت هذه النزاعات تشكّل مشكلة كبيرة في المناطق المحررة الأخرى من العراق.[34] عندما فرّ مقيمو الموصل في العام 2014، انتقل أشخاص نازحون داخلياً آخرون وعائلات تابعة للدولة الإسلامية في العراق وسوريا إلى منازلهم. وصلت الدولة الإسلامية في العراق وسوريا إلى سجلات الملكية في الموصل واستخدمتها لاستهداف المساكن التي تملكها الأقليات لمصادرتها؛ إما بمنحها لمقاتلي الدولة الإسلامية في العراق وسوريا أو ببيعها، كما فعلت الدولة الإسلامية في العراق وسوريا في أجزاء أخرى من العراق.[35] كانت مبيعات الممتلكات طريقة رئيسية قامت من خلالها الدولة الإسلامية في العراق وسوريا بجمع الإيرادات لدعم عملياتها.[36] دمرت أيضاً الدولة الإسلامية في العراق وسوريا سجلات الملكية الخاصة بالمنازل في الموصل، على الرغم من أنّه قد لا يزال يوجد بعض سجلات المساكن المتبقية في بغداد.[37] شكّلت أعمال تدمير المنازل ونزع ملكية العقارات عوائق في وجه العودة إلى الديار ما بعد الدولة الإسلامية في العراق وسوريا في أجزاء أخرى من العراق.[38]

الاقتصاد

تراجع اقتصاد الموصل إلى حدٍّ كبيرٍ في ظلّ سيطرة الدولة الإسلامية في العراق وسوريا (ISIS). أُقفِل عدد من شركات الأعمال. ارتفعت معدّلات البطالة والتضخّم والفقر. توقّف عددٌ من المزارعين عن العمل لأنّ الدولة الإسلامية في العراق وسوريا قد أرغمتهم على البيع بأسعار منخفضة ابتزازية. ثمّة مجالان رئيسيان من اقتصاد مدينة الموصل يطرحان تحديات في وجه تحقيق الاستقرار: أسواق السلع الاستهلاكية (للسلع المطلوبة للحاجات اليومية، وبالأخصّ الغذاء) والوظائف.

تمكّن أسواق السلع الاستهلاكية المدنيين من شراء الغذاء والسلع الأساسية، وهي توفر مساحةً للتفاعل العام، وتمثّل رمزاً واضحاً على استئناف الحياة الطبيعية. نشأت الأسواق في شمال الموصل بعد انتهاء العمليات

[32] برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (برنامج الموئل – الأمم المتحدة) (UN–Habitat)، 2016.

[33] مقابلة هاتفية مع مسؤول في الأمم المتحدة (UN) في العراق، 17 فبراير/شباط 2017.

[34] المنظمة الدولية للهجرة (IOM): بعثة العراق (Iraq Mission)، 2016.

[35] برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (برنامج الموئل – الأمم المتحدة) (UN–Habitat)، 2016؛ مركز رصد التشرّد الداخلي (Internal Displacement Monitoring Centre)، 2015.

[36] برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (برنامج الموئل – الأمم المتحدة) (UN–Habitat)، 2016؛ جاين أراف (Jane Arraf)، "كيف تم الفوز بالرمادي" (How Ramadi Was Won)، نيوزويك *(Newsweek)*، 22 فبراير/شباط 2016.

[37] مركز رصد التشرّد الداخلي (Internal Displacement Monitoring Centre)، 2015.

[38] مركز رصد التشرّد الداخلي (Internal Displacement Monitoring Centre)، 2015.

العسكرية، مع فتح متاجر الأغذية والملابس والهواتف الخليوية والمزيد بسرعة.[39] تمثّل موضوع مشترك بين الذين تمت مقابلتهم بأنّ استئناف الحياة في المدينة في شرق الموصل كان "أفضل مما توقّعه أي شخص"، وبالأخصّ بالمقارنة مع تجارب مدن أخرى مُحرّرة. تطلّبت الرمادي على سبيل المثال تدخلاً حكومياً في الإمدادات الغذائية لأنّه لم يُعاد فتح الأسواق لثمانية أشهر بعد التحرير (راجع المربع رقم 4.1). وبسبب هذه التجربة، منحت آلية التمويل لتحقيق الاستقرار الفوري (FFIS) الأولوية إلى المساعدة في إعادة فتح الأسواق في مدنٍ مُحرّرةٍ أخرى، مع تسجيل نجاح خاص في تكريت، حيث حصل أكثر من 100 شركة أعمال صغيرة، بما فيها المخابز ومحلات البقالة ومتاجر التصليح على مِنَح نقدية لبدء التشغيل.[40]

وجد مسح أجرته المنظمة الدولية للهجرة (IOM) أنه بعد السلامة والظروف في ديارهم، قال الأشخاص النازحون داخلياً (IDPs) أن العامل الأكثر أهمية الذي يمكّنهم من العودة إلى ديارهم كان توفر سبل عيشهم.[41] سيكون توفّر الوظائف أو العمل الذاتي لاكتساب المعيشة أساسياً لتمكين المدنيين من البقاء. ستدعو الحاجة إلى تركيز تأمين الوظائف على المدى القصير والمدى الأطول.

من حيث الفرص على المدى القصير، يملك عمّال القطاع العام الإمكانية لاستئناف وظائفهم، مع رواتب من خلال بغداد. شكّل توظيف الشباب لإزالة الأنقاض مقاربة اعتمدتها آلية التمويل لتحقيق الاستقرار الفوري في مدنٍ أخرى وفرت الوظائف والظروف اللازمة لآخرين للعودة.[42] قد توفر أيضاً إعادة الإعمار فرص عمل؛ وجدت التجارب من مدنٍ أخرى محررة أن إمكانية الوصول إلى الطرقات والجسور المعاد بناؤها كان أيضاً أساسياً لاستئناف التجارة.

من حيث الوظائف على المدى الأطول، قد لا يكون الاعتماد الكثيف الحالي على الحكومة العراقية لتوفير الوظائف مستداماً. توفّر الحكومة 40 في المئة من الوظائف في العراق.[43] ومع سعر النفط المنخفض والأزمة المالية في العراق، لا تستطيع الحكومة الاستمرار في أن تكون ربّ العمل الأولي، بحسب ما لاحظه مسؤول في وكالة متعددة الأطراف.[44] قد تعتمد الوظائف على القطاع الخاص. على الرغم من ذلك، يعتمد تشجيع القطاع الخاص أولاً على الأمن، بحسب ما قاله المسؤول في الوكالة المتعددة الأطراف، وتالياً على الإجراءات لبناء ثقة المستثمرين في مجالات الزراعة والتجارة والتصنيع والفنادق والسياحة وقطاع النفط. سيشكّل ذلك تحدياً خاصاً في الموصل، حيث معظم المصانع التي وفّرت الوظائف قد تم تدميرها. يحتاج العراق إلى إصلاح بيئته القانونية والنظامية القديمة التي تركّز على الدولة لتحفيز بيئة أعماله بدلاً من الاستمرار على مسار الاقتصاد الموجّه من قِبَل الدولة.

---

[39] روبيرت جونز (Rupert Jones)، "نص الأخبار: إحاطة صحفية لوزارة الدفاع من قِبَل اللواء جونز عبر مؤتمر عن بعد من بغداد، العراق" (News Transcript: Department of Defense Press Briefing by Maj. Gen. Jones via Teleconference from Baghdad Iraq) وزارة الدفاع الأمريكية (U.S. Department of Defense)، 15 فبراير/شباط 2017. اطلع عليه بتاريخ 27 مارس/آذار 2017:
https://www.defense.gov/News/Transcripts/Transcript-View/Article/1084947/department-of-defense-press-briefing-by-maj-gen-jones-via-teleconference-from-b?source=GovDelivery

[40] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) في العراق، 2016b.

[41] المنظمة الدولية للهجرة (IOM): بعثة العراق (Iraq Mission)، 2016a.

[42] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق (UNDP in Iraq)، 2016a.

[43] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق (UNDP in Iraq)، 2017.

[44] مقابلة هاتفية مع مسؤول في وكالة متعددة الاطراف في العراق، 22 فبراير/شباط 2017، مقابلة هاتفية مع مسؤول في الأمم المتحدة (UN) في العراق، 13 فبراير/شباط 2017.

الخلاصة

سيعتمد استئناف الحياة في المدينة في الموصل على مجموعة من الخطوات الفورية التي تنطوي على إعادة إطلاق الخدمات العامة، وإصلاح أو إعادة بناء البنى التحتية العامة الرئيسية، وتطوير عملية للتعامل مع نزاعات ملكية العقارات ليتمكن الأشخاص الذين أُعطيت منازلهم أو بيعت من قِبَل الدولة الإسلامية في العراق وسوريا (ISIS) من العودة وإطلاق اقتصاد الموصل بسرعة مع أسواق السلع الاستهلاكية والوظائف. ليس غرض تحقيق الاستقرار وضع خطط طويلة المدى في هذه المجالات. بدلاً عن ذلك، فهو يتمثل بتنفيذ مجموعة من الخطوات الفورية التي تمكّن الموصليين من العيش بحدّ أدنى من معايير العيش الأساسية، والتي تقضي على الأسباب الإضافية لنشوء الصراعات من الندرة، والتي توفّر الظروف للأشخاص النازحين داخلياً (IDPs) للعودة إلى ديارهم ومجتمعاتهم ووظائفهم.

الحوكمة والمصالحة السياسية

ينظر هذا الفصل في اعتبارات الحوكمة والصراعات السياسية التي يجب معالجتها من أجل تحقيق استقرار طويل المدى في الموصل، وبالتالي، في العراق كلّه.[1] يركّز الفصل على قضيتين ترتبطان بجهد تحقيق الاستقرار ما بعد الدولة الإسلامية في العراق وسوريا (ISIS) على المستويين المحلي والوطني على حدٍّ سواء: أولاً، بناء القدرة الفعّالة على الحكم، وثانياً، تحقيق المصالحة من أجل حلّ الصراعات السياسية التي تهدّد بتحويل العراق إلى دولةٍ فاشلةٍ بشكلٍ دائم.

تنطوي قضايا الحوكمة على إعادة تشكيل القدرة على الحكم في الموصل ونينوى، كما على تحسين قدرة الحكومة الوطنية الإجمالية على تقديم الخدمات للمحافظات. تتمثّل مبادرة رئيسية تشمل المستويين باللامركزية. يتيح الدستور العراقي عملية لامركزية، وأقرّ البرلمان العراقي قانون بشأن سلطات المحافظات في العام 2008 ثمّ نقّحه في العام 2013 لنقل وظائف ثماني وزارات إلى المحافظات. تهدف اللامركزية إلى تحسين تقديم الخدمات وتلبية الرغبات السياسية لتحقيق مراقبة محلية أكبر.

تُعدّ المصالحة متطلّباً آخر لتحقيق الاستقرار الناجح، وتدعو الحاجة إلى التقدّم على المستويين المحلي والوطني على حدّ سواء. تدعو الحاجة إلى حلّ الصراعات وإجراءات مماثلة على المستوى المحلي من أجل إعادة جمع المجتمعات معاً، وتدعو الحاجة إلى جهود مُتَعَمَّدة على المستوى الوطني لحلّ الصراعات السياسية الجوهرية. باعتبار الموصل المدينة الأكبر ذات الأغلبية السنية في العراق، يعدّ قادتها السياسيون مشاركين على المستويين المحلي والوطني على حدّ سواء. فعلى سبيل المثال، إن أسامة النجيفي، وهو شقيق الحاكم السابق لمحافظة نينوى، هو أحد نواب الرئيس العراقي وقائد حزب سياسي. تتعزّز جهود المصالحة التي تنطلق من الأعلى نحو القاعدة ومن القاعدة نحو الأعلى بشكلٍ متبادل، على الرغم من أنّه تتم متابعتها من خلال أنواع مختلفة من البرامج والمبادرات. بالعكس، في غياب قوة دفع وطنية للمصالحة، قد يتردد القادة المحليون في تحمّل المخاطر الناتجة عن شدّ الأواصر بين مجتمعاتهم من جديد.

يبدأ الفصل بوصف خلفية الصراع السياسي السني–الشيعي في العراق، ثمّ يناقش التحديات ما بعد الدولة الإسلامية في العراق وسوريا التي تواجه حكم نينوى وكيفية ارتباطها بالتركيبة الإجمالية للحكم في العراق. إن تنشيط الجهود البطيئة لتنفيذ قانون اللامركزية في العراق يحمل وعداً بتحسين جودة الحكومة على المستوى المحلي، وبالتالي الحدّ من التوتر الإجمالي بين الكتلتين السياسيتين السنية والشيعية. كانت جهود المصالحة تُحتضر بالمثل، على الرغم من البرمجة الصغيرة النطاق على المستوى المحلي وجهود الأمم المتحدة على المستوى الوطني. من دون تقدّم أكبر وخارطة طريق واضحة للحكومة والمصالحة ما بعد الدولة الإسلامية

[1] يتم تعريف **الحوكمة** في العقيدة العسكرية الأمريكية على أنها "قدرة الدولة على خدمة المواطنين من خلال القواعد والعمليات والسلوك والتي من خلالها يتم التعبير عن المصالح، وإدارة الموارد، وممارسة السلطة في مجتمع، بما في ذلك عمليات صنع القرارات التمثيلية والتشاركية المضمونة عادةً في إطار سلطة شاملة ودستورية". منشور مشترك 1–02 (Joint Publication 1–02).

في العراق وسوريا في نينوى، وبشكلٍ أوسع على المستوى الوطني، قد يكون نجاح الجهود الآيلة إلى تحقيق الاستقرار في العراق بخطر. بالعكس، سيعزز التقدم في الموصل وبين الأطراف السياسية الوطنية – التي تشمل شخصيات بارزة من الموصل – الثقة في قدرة البلد على شقّ طريق تدريجي نحو السلام.

التغلّب على إرثٍ مرير

إن تهديد الدولة الإسلامية في العراق وسوريا (ISIS) متجذّر في الصراع السياسي العراقي الأوسع الذي أربك البلد منذ الإطاحة بصدّام حسين بفعل التدخّل الأمريكي في العام 2003. نشأت أغلبية مقاتلي الدولة الإسلامية في العراق وسوريا عن سكّان العراق السنّة، الذين فقدوا الكثير من مكانتهم في ظلّ حكم الأغلبية الشيعية منذ الإطاحة بديكتاتورية صدّام حسين. اتبعت حكومة نوري المالكي بقيادة شيعية وأجندة طائفية، وقد أجّجت حوادث على غرار ردٍّ عنيفٍ على احتجاجاتٍ سنيةٍ في الحويجة في العام 2013 الانحراف السني إلى كنف الدولة الإسلامية في العراق وسوريا. توانى آلاف السنيين في السجن، وقد تم وسم عددٍ منهم بقانون اجتثاث حزب البعث الذي حرمهم من فرص العمل.

تسبب العنف الذي اقترفته الدولة الإسلامية في العراق وسوريا بتفاقم هذه الانقسامات إلى حدٍ كبيرٍ باعتبارها الشكل الأكثر حداثةً والأكثر انتشاراً من الحركة الجهادية المتمردة التي تمثّل التعبير الأكثر تطرفاً عن عدم الرضا السني. عانى السنّة إلى حدٍّ كبيرٍ أيضاً على أيدي الدولة الإسلامية في العراق وسوريا. بحسب مسؤولين في الأمم المتحدة والولايات المتحدة، كانت أغلبية الأشخاص النازحين البالغ عددهم 3 مليون شخص من السنّة، وعدد من الأشخاص الذين تأثروا بالعنف وقُدِّر عددهم بعشرة ملايين شخص من السنّة أيضاً.[2] كانت الأغلبية الشيعية التي وقعت أيضاً ضحية هجمات الدولة الإسلامية في العراق وسوريا غير مستعدة لتمويل إعادة إعمار المناطق السنية من دون تطمينات بأنّ الهجمات الناشئة من هذه المناطق قد تتوقف بشكلٍ دائم.

تفاقمت هذه الخلافات الداخلية الحادة بشكلٍ إضافيٍّ بسبب مصالح الجيران الإقليميين ونشاطاتهم. شغلت درجة نفوذ إيران وتدخلها بالشؤون الداخلية العراقية إلى حدٍّ كبيرٍ الدول العربية المحيطة، وفي المقام الأول المملكة العربية السعودية التي تخوض مسابقة ضارية مع إيران على اليمن. تنظر الدول العربية إلى النفوذ الإيراني في العراق على أنّه جزء من محاولة إيران لبسط سيطرتها عبر العراق وسوريا ولبنان. يوفّر الحرس الثوري الإيراني (Iran's Revolutionary Guard Corps) المعونة والأسلحة والمستشارين من المستوى الأول للحكومة العراقية والميليشيات العراقية القوية، وقد أقنعت الميليشيات العراقية بالقتال بالنيابة عن النظام السوري في ذلك البلد.[3]

كنتيجةٍ لدور إيران الكبير في العراق، كانت دول الخليج توقف مساعدتها للحكومة، على الرغم من أنّ هذه المساعدة قد تفيد السكان العراقيين السنّة. لاحظ المسؤولون في الأمم المتحدة والولايات المتحدة الذين قمنا بمقابلتهم أن الصعوبات في الحصول على التمويل من دول الخليج لتحقيق الاستقرار قد نشأت بسبب مخاوف

---

[2] مقابلات مع مسؤولين في الأمم المتحدة (UN) والولايات المتحدة في إربيل، العراق، يناير/كانون الثاني 2017، وبغداد، فبراير/شباط 2017.

[3] يتم تفصيل نشاطات إيران في الدراسة المقبلة: ليندا روبينسون (Linda Robinson)، تود هيلموس (Todd Helmus)، رافايل كوهين (Raphael Cohen)، علي نادر(Ali Nader)، أندرو رادين (Andrew Radin)، مادلين ماجنوسون (Madeline Magnuson) وكاتيا ميجاشيفا (Katya Migacheva)، "الحرب السياسية الحديثة: الممارسات الحالية والاستجابات الممكنة" *(Modern Political Warfare: Current Practices and Possible Responses)*، سانتا مونيكا، كاليفورنيا: مؤسسة RAND، مقبلة.

البلدان بشأن دعم إيران بشكلٍ غير مباشر.[4] دعمت تركيا أيضاً فصائل سنية مختلفة في العراق، بما في ذلك تدريب الميليشيات السنية (على غرار الميليشيا التابعة لحاكم نينوى السابق أثيل النجيفي) ودعم حكومة إقليم كوردستان (KRG).

على الرغم من أن الدولة الإسلامية في العراق وسوريا قد بدت في سبيلها إلى تكبّد هزيمة عسكرية حاسمة اعتباراً من منتصف العام 2017، ظهر خطر بإمكانية أن تستمرّ الدولة الإسلامية في العراق وسوريا أو خلفها باكتساب جاذبية في المناطق السنية في حال لم يتم حلّ المظالم القائمة منذ وقتٍ طويل، والقضايا الجوهرية التي تحيط بتقسيم السلطة وتركيبة الدولة في العراق والرغبات المحلية للحكومة الذاتية ونوعية الحياة. كانت حكومة إقليم كوردستان (KRG) عاملاً إضافياً مهماً في هذا الصراع على السلطة، علماً أنّ عدداً من الأكراد تقاسموا المشاعر العربية المضادة للسنة التي تراود الأغلبية العراقية العربية الشيعية بسبب الفضائع والقمع التي عانوا منها في ظل حكم صدام حسين.

كان بالتالي تحقيق الاستقرار في الموصل جزءاً من قضية أوسع بكثير، ألا وهي تحديد مكانة العرب السنّة في العراق الجديد. نصّ دستور العام 2005 وتشريع سلطات المحافظات على العناصر الأساسية لحلّها: تأسيس اتحاد أكثر فيديرالية مَنَح المحافظات والمناطق السلطة للإشراف على شؤونها الخاصة. كان تنفيذ قانون اللامركزية للعام 2013 في العراق متوقفاً ولكنّه حمل توقعاً لإعادة النظام بشكلٍ محتملٍ إلى الدولة. طمح الأكراد لتأسيس دولتهم الخاصة، ما تسبب بمصدر آخر لعدم اليقين، ولكنهم قد حققوا مستوى من الاستقلال الذاتي في ظل وضعهم الحكومي الإقليمي. تم ضمان هذا الترتيب بموجب اتفاق مع الحكومة المركزية، مكرّس في قانون الموازنة السنوية منذ العام 2008، ويقضي بتقاسم 17 في المئة من الإيرادات الفيدرالية مع حكومة إقليم كوردستان. تنشأ عدم قدرة الأغلبية الشيعية على التوصل إلى تسوية مع السكان السنّة جزئياً من القمع الذي تعرضت له في ظل حكم صدام حسين، وإنما أيضاً من الاقتتال الداخلي والصراع على السلطة بين الأحزاب السياسية الشيعية الرئيسية الأربعة. ستحدد هذه الديناميكيات على المستوى الوطني السياسات المُعتمدة تجاه نينوى ومناطق مُحرّرة أخرى.

حكم نينوى بعد الدولة الإسلامية في العراق وسوريا (ISIS)

سيتطلب تحقيق الاستقرار الناجح في الموصل، بما في ذلك استئناف الخدمات العامة، وتنمية الحوكمة المحلية بشكلٍ إضافي، ورأب النسيج الاجتماعي المُمزق، حكومة كفوءة مدعومة من السكان. تتمثّل قضايا الحوكمة الأكثر إلحاحاً والتي تستدعي المعالجة بما يلي: مَن سيحكم نينوى، هيكلية حكومة محافظة نينوى، وتأمين قدرة إدارة ملائمة. حثّ ديبلوماسون غربيون، وحكومة إقليم كوردستان (KRG) وآخرون بغداد على التوصل إلى قرارات مبكرة على الأقل بشأن آلية تحديد حوكمة نينوى السياسية. على الرغم من ذلك، قررت الحكومة المركزية تأجيل ذلك إلى حين انتهاء العمليات العسكرية لاستعادة نينوى.

أتى حاكم نينوى الحالي، نوفل حمادي سلطان، من محافظة نينوى بدلاً من الموصل. كان اختياره من قِبَل مجلس المحافظة خطوة انتقالية لتجنّب المنافسة بين فصائل الموصليين بعد خلع الحاكم أثيل النجيفي

---

[4] مقابلات مع مسؤولين أمريكيين، واشنطن العاصمة، ديسمبر/كانون الثاني 2016، ومسؤولين في الأمم المتحدة (UN) في العراق عبر الهاتف، مارس/آذار 2017.

بتهم الفساد. النجيفي هو شقيق أسامة النجيفي، وهو أحد نواب رئيس العراق.[5] انتقد الدبلوماسيون والمسؤولون الدوليون المتعددون الذين تعاملوا مع حاكم نينوى بطأه في تولي مهام تحقيق الاستقرار الملحّة.[6] فشل في الموافقة على المشاريع بحسب ما هو مطلوب بموجب برنامج آلية التمويل لتحقيق الاستقرار الفوري التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP's FFIS)، بحيث تولى مسؤول بغداد الأوّل المُشرف على العملية، مهدي العلاق، أمين عام مجلس الوزراء بالنيابة، سلطة الموافقة على المشاريع في نينوى. مستائين من جمود الحاكم، بدأ مسؤولون وديبلوماسيون دوليون بالعمل مباشرةً مع المدراء العامين للوزارات التنفيذية (الرئيسية) الوطنية في نينوى ومع مسؤولي المناطق المحليين من أجل الموافقة على 200 مشروع إنساني ولتحقيق الاستقرار أساسي إضافي. من جهة أخرى، لاحظ مسؤولٌ غربيٌّ نقاط القوة التي يتمتع بها الحاكم، بما في ذلك التصرّف عموماً بلياقة، وتقدير المشورة الغربية، وتطوير سجلّ مسار متنامٍ من الإنجازات، على غرار تأدية دور مهمّ في تمكين استئناف العمل والحياة في القيارة من خلال المساعدة على إعادة تأهيل خطوط المياه وإعادة بدء العمليات في مصفاة النفط.[7]

على الرغم من أنّه قد تم تعيين انتخابات المحافظات العراقية للحكّام في أبريل/نيسان 2017، أجّلت الحكومة العراقية هذه الانتخابات لغاية أبريل/نيسان 2018. ومن بين الخيارات التي لاحظها الذين قمنا بمقابلتهم لتكون بمثابة متنافسين محتملين على دور حاكم نينوى كان الحاكم الحالي، أو موصلي بارز على غرار أسامة النجيفي، أو وزير الدفاع السابق خالد العبيدي الذي أتى من الموصل.[8] بدت الخيارات على غرار حاكم عسكري أقلّ ترجيحاً، على الرغم من أنّ اتّحاد مؤقت يمثّل القبائل والشخصيات الرئيسية من الموصل وسهول نينوى كان ممكناً.

المهمّ بقدرٍ مماثلٍ سيكون ضمان هيكلية حكم تمثيلية بشكلٍ كاملٍ لمحافظة نينوى. اقترح البعض تقسيم المحافظة إلى ثلاثة مناطق: نينوى الغربية، حيث يسود التركمان والأقليات الأخرى، على الرغم من أنّ السكّان اليزيديين المدمّرين قد يكافحون للعودة وإعادة البناء؛ الموصل والأحياء الجنوبية السنية إلى حدٍّ كبير؛ ومناطق سهول نينوى، حيث استقرّ المسيحيون وأقليّات أخرى. اقترح آخرون التقدّم نحو تأسيس منطقة تتمتّع بحكم شبه ذاتي مماثلة لإقليم كوردستان، بحسب ما يتيحه الدستور.[9] قد لا يكون المخطط السابق على الأرجح مقبولاً بالنسبة للسُنّة، علماً أنّه قد يحدّ إلى درجة كبيرة من سيطرتهم على محافظة واسعة كانوا يهيمنون عليها تاريخياً. قد يواجه المخطط الأخير مقاومةً من الأقليات الآنف ذكرها، والتي دفعت بها تجارب الفظائع في ظلّ حكم مقاتلي الدولة الإسلامية في العراق وسوريا السنّة للشعور بالخوف من الحكم المستمرّ من قِبَل جيرانها السنّة.

كان من المرجّح أن يبقى نفوذ حكومة إقليم كوردستان (KRG) قوياً في شرق محافظة نينوى، علماً أن البشمركة

---

[5] دان ديلوس وهنري جونسون (Dan DeLuce and Henry Johnson)، "من سيحكم الموصل؟" (Who Will Rule Mosul?)، فورين بوليسي *(Foreign Policy)*، 29 أبريل/نيسان 2016. اطلع عليها بتاريخ 27 مارس/آذار 2017:
http://foreignpolicy.com/2016/04/29/iraq-isis-sunni-shiite-kurds-fight-mosul/

[6] مقابلة هاتفية مع مسؤول في الأمم المتحدة (UN) في العراق، 13 فبراير/شباط 2017؛ مقابلة مع مسؤولين في الولايات المتحدة في واشنطن العاصمة، 13 ديسمبر/كانون الأول 2016.

[7] مقابلات مع مسؤولين في الأمم المتحدة (UN) والولايات المتحدة في إربيل، العراق، يناير/كانون الثاني 2017، وفي بغداد، 22 فبراير/شباط 2017.

[8] مقابلة مع مسؤول غربي في إربيل، العراق، يناير/كانون الثاني 2017.

[9] الحاكم السابق أثيل النجيفي قدّم هذه التصريحات، بحسب ما أفادت به وسائل الإعلام التركية والكردية. راجع ميوان دولماري (Mewan Dolmari)، "سيتم تقسيم نينوى إلى ثماني محافظات: الحاكم السابق" (Nineveh to Be Divided into Eight Provinces: Former Governor)، كوردستان 24 *(Kurdistan24)*، 8 سبتمبر/أيلول 2016. اطلع عليه بتاريخ 19 مارس/آذار 2017:
http://www.kurdistan24.net/en/news/2e0926ae-87ad-4a8b-a39e-60b9bcc6baec/Nineveh-to-be-divided-into-eight-provinces—Former-Governor

والشرطة قد مارستا سيطرة بحكم الأمر الواقع، ولكن قد تتردّد بغداد وسنّة نينوى على حدّ سواء في إضفاء الطابع الرسمي على هذا الترتيب. قد تستمر حكومة إقليم كوردستان في توفير الأمن من خلال البشمركة التابعة لها على المدى القصير، في حين بقيت الحكومة الرسمية مُسيطر عليها سنّياً.

وأخيراً، تدهورت البنى التحتية المادية والقدرة على الحكم بشكلٍ سيئٍ بسبب الدولة الإسلامية في العراق وسوريا، والحرب، وفرار الموظفين الرئيسيين. بحسب تقرير صادر عن برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (برنامج الموئل – الأمم المتحدة) (UN–Habitat)، تم تدمير بين نصف إلى ثلاثة أرباع مباني الموصل الحكومية بتاريخ العام 2016.[10] حصل ضرر إضافي خلال هجوم العام 2017 لاستعادة المدينة.

سيكون التوظيف البلدي في مؤسسات القطاع العام تحدياً حاداً في وجه استئناف الإدارة العامة. فرّ عدد من الموظفين، ومن المرجّح أن يتم التعامل مع مَن بقي بشُبهةٍ بسبب استمرارهم في العمل في ظل حكم الدولة الإسلامية في العراق وسوريا. أتت الدولة الإسلامية في العراق وسوريا بأجانب لقيادة بعض الوظائف الإدارية، ولكن أبقت على المحليين كموظفين. في الوقت عينه، لاحظ مسؤولون في الأمم المتحدة أنّ هؤلاء الموظفين الحكوميين لم يدعموا بالضرورة الدولة الإسلامية في العراق وسوريا، حتى ولو كانوا هم وعدد من مقيمي الموصل يبدون مستويات منخفضة من الدعم لحكومة العراق الوطنية أو حكومة محافظة نينوى. إن استبعاد الموظفين الحاليين على افتراض أنهم كانوا حلفاء للدولة الإسلامية في العراق وسوريا قد يكون "غاية في الخطورة"، بحسب ما لاحظ مسؤولٌ في الأمم المتحدة؛ فهذا قد يؤدي إلى الأخطاء نفسها (على غرار اجتثاث حزب البعث) التي أجّجت الاستياء في السابق. قال مسؤولٌ في الأمم المتحدة: "هذا هو الأمر الأكثر تعقيداً في بدء تحقيق الاستقرار في المدينة".[11] اعتقد حاكم نينوى أنّه من الممكن تطوير عملية عادلة لفحص الموظفين من الموصل عن طريق قاعدات البيانات الأمنية، من خلال التحقق مما إذا كان الموظفون أعضاء في الدولة الإسلامية في العراق وسوريا، وإن كان الأمر كذلك، التحقيق في الجرائم المحتملة.

اللامركزية: التحديات والوعد

لن تكون حكومة ناشطة في محافظة نينوى كافية لتلبية حاجات المقيمين. تعني حكومة العراق المركزية إلى حدٍّ كبيرٍ أن الخطط والقرارات والخدمات التي يتم توفيرها من بغداد ستؤثر بشكلٍ خطيرٍ على توقعات الاستقرار في المحافظات. تشكّل الادعاءات بالفساد، ونقص المساءلة، وإهمال مُتصوّر للمناطق السنّية كلّها قضايا حوكمة تنطوي على الحكومة الوطنية وتتطلب منها اتخاذ تدابير. أصبح الفساد نقطة تجمّع رئيسية في السنوات الأخيرة، مُحفّزاً الاحتجاجات على امتداد المجتمع العراقي. اندلعت الاحتجاجات على نطاق الأمة في العام 2015، وحرّض السياسي الشيعي مقتدى الصدر على هجومٍ جماعيٍّ على المنطقة الخضراء (Green Zone) التابعة للحكومة في بغداد. ردّ رئيس الوزراء حيدر الأبادي على الاحتجاجات الجماعية بالحدّ من حجم الحكومة واقتراح قائمة طويلة وشاملة من الإصلاحات، ولكنه افتقر إلى الدعم في البرلمان لتنفيذ التغييرات. تم توجيه تهمٍ بالفساد ضدّ مسؤولين أولين متعددين، وعزل البرلمان عدداً من الوزراء. أطلق البنك الدولي (World Bank) برامج لتحسين الإدارة العامة، وقد ربط تمويله بمعايير الأداء. في ظلّ حكم الدكتور نوفل الحسن، تحاول الحكومة المركزية تحسين شفافية المسائل المالية العامة والمساءلة بشأنها.

تتمثّل طريقة أخرى يمكن من خلالها تحسين الحوكمة باللامركزية. تم بموجب المادة 45 من القانون رقم

[10] برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (برنامج الموئل – الأمم المتحدة) (UN–Habitat)، 2017b.

[11] مقابلة هاتفية مع مسؤول في الأمم المتحدة (UN) في العراق، 17 فبراير/شباط 2017.

21، قانون سلطة المحافظات (Provincial Power Act) للعام 2013 في العراق، نقل مهام ثماني وزارات إلى المحافظات.[12] نظر المسؤولون العاملون في الجهد إلى هذه المبادرة على أنّها وسيلة لتحسين تقديم الخدمات وحشد دعمٍ أكبر من المواطنين لحكومة تقدّم أداء أفضل. كانت النظرية أنّ حكومةً محليةً قد تكون أكثر استجابةً لحاجات المواطنين، وكلما كانت الحكومة أقرب إلى الشعب، قد يدعم حكومته بشكلٍ أكبر. قال مسؤول في الأمم المتحدة: "إذا حَقَقْتَ قوة جذب في هذه المجالات، تكون هذه بداية سياسة غير طائفية". "إن هذا يكسر حالياً دورة المظالم، متيحاً للأشخاص تطوير التوافق مع مجتمعاتهم".[13]

وعلى الرغم من ذلك، كان تنفيذ هذا القانون بطيئاً لأن الوزارات الحكومية هي مصدر رئيسي للرعاية، ولجنة الإشراف التابعة للحكومة المركزية تجتمع ست مرات فقط في السنة لاتخاذ القرارات، والحرب مع الدولة الإسلامية في العراق وسوريا قد شتتت انتباه الإدارة، والعراق يتمتّع بتقليد حكومة مركزية قائم منذ وقتٍ طويل. رفضت وزارة المالية نقل مهامها، وتشكّل التقدّم المحرز حتى تاريخه إلى حدّ كبير من فتح حسابات مصرفية للسماح لثلاث وزارات (التعليم والصحة والزراعة) ببدء العمل بمثابة هيئات تابعة للمحافظات. كان البنك الدولي يعمل أيضاً مع الحكومة العراقية على لامركزية مالية.[14] إن عملية تحليل الوظائف الوزارية، ورسم خريطة عملية النقل، واتخاذ القرارات بشأن الوظائف التي سيتم تحويلها انطوت على مئات المسؤولين في جلسات تدريبية وتشاورية، جرت بدعم من برنامج تابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) باسم برنامج تعزيز الحوكمة – تقدُّم (Governance Strengthening Project—Taqadum). أنتج البرنامج الممتدّ على سنتين، والمُقرر أن يُختتم في سبتمبر/أيلول 2017، خططاً مفصلة وقدراً ضئيلاً من القدرة للعمليات المالية، والتنظيمات القانونية، والتنمية التنظيمية، وتقديم الخدمات. أدّى تنفيذ إرشادي لأسلوب جديد لجمع النفايات إلى مضاعفة فعالية الخدمة وزيادة رضا المواطنين بنسبة 80 في المئة.[15]

سيستغرق تنفيذ اللامركزية بشكلٍ كاملٍ عقداً من الزمن، بحسب مُنفّذ في مشروع تقدّم.[16] قد يتطلّب التقدّم باتجاه اللامركزية في نينوى تسوية قضية مَن سيحكم المحافظة، بالإضافة إلى قرارات بشأن التوظيف. رأى المنفّذ في الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية أن برنامج اللامركزية قد يحقق النجاح في توصل الأشخاص الذين يشعرون بعدم الرضا وشباب العراق إلى اعتناقه كجزء من أغراض الاحتجاج الخاصة بهم. لاحظ المنفّذ: "اللامركزية هي الحل لعددٍ كبيرٍ من المشاكل".

---

[12] الوزارات هي وزارة البلديات والأشغال العامة؛ وزارة الإعمار والإسكان؛ وزارة العمل والشؤون الاجتماعية؛ وزارة التعليم العالي؛ وزارة الصحة؛ وزارة الزراعة؛ وزارة المالية، ووزارة الرياضة والشباب. قررت الحكومة العراقية معارضة لامركزية وظائف وزارة المالية، أقلّه في الوقت الراهن.

[13] مقابلة هاتفية مع مسؤول في الأمم المتحدة (UN) في العراق، 13 فبراير/شباط 2017.

[14] البنك الدولي (World Bank)، "جمهورية العراق: اللامركزية وتقديم الخدمات على مستوى دون وطني في العراق: الوضع وأسلوب المضي قدما" *(Republic of Iraq: Decentralization and Subnational Service Delivery in Iraq: Status and Way Forward)*، راآذ/سارم2016 خاريتب هيلع علطا .ر 27آذ/سارم 2017:
http://documents.worldbank.org/curated/en/583111468043159983/pdf/Iraq-Decentralization-JIT-Assessment-Report-March-2016-FINAL.pdf

[15] الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في العراق وبرنامج تعزيز الحوكمة – تقدُّم (USAID Iraq and Governance Strengthening Project—Taqadum)، 2016.

[16] مقابلة مع مقاول ومنفّذ أمريكي في إربيل، العراق، 16 يناير/كانون الثاني 2017.

المصالحة على المستوى المحلي

يمثّل تحرير الموصل فرصةً مهمّة لتعزيز المصالحة الوطنية، مع خروج المقيمين من عامين ونصف العام من القمع الوحشي في ظل سيطرة الدولة الإسلامية في العراق وسوريا (ISIS). شكّلت النجاحات العسكرية، والتعاون غير المسبوق بين القوات الأمنية العراقية والبشمركة التابعة لحكومة إقليم كوردستان (KRG) في مقاتلة الدولة الإسلامية في العراق وسوريا، والسلوك المحترف إلى حدٍّ ما للقوات الأمنية (بما فيها قوات الحشد الشعبي [PMF] الشيعية) فرصة مهمة للبناء عليها. لاحظ مسؤول في بغداد أن الخطوط الساخنة التابعة للحكومة كانت تزدحم بالاتصالات من المواطنين الذين يسعون إلى الإبلاغ عن تحركات الدولة الإسلامية في العراق وسوريا مع اكتساب الهجوم زخماً. عقد ديبلوماسي غربي مناقشة للمجتمع المدني لمقيمي الموصل، وعبّر المشاركون عن امتنان للجيش العراقي. وحملت لافتة كبيرة في شرق الموصل علناً شكراً لقسم مكافحة الإرهاب لدوره في تحرير المدينة. وفرت مجموعات المعونة العراقية المساعدة الإنسانية.

على الرغم من ذلك، لاحظ عددٌ من عمّال المعونة والديبلوماسيين أنّ مستوى العنف، والنزوح، والصدمات، والمظالم العميقة المستمرّة من الجهات كلّها، خفّفت من التوقعات للتقدّم السريع في هذا المجال. قال لنا ممثلون عن الأقليات اليزيدية والمسيحية إنّهم كانوا يخشون من العودة إلى مجتمعاتهم الأصلية وفضّلوا طلب اللجوء إلى الخارج أو الهجرة.[17] خشي بعض العراقيين من إمكانية استهدافهم كمتعاونين من قِبَل القوات الأمنية العراقية أو التابعة لحكومة إقليم كوردستان (KRG) أو الميليشيات؛ وخشيت مجتمعات الأقليات أيضاً من جيرانها العرب السنّة الذين نظرت إليهم على أنّهم متواطئين في الفظائع التي اقترفتها الدولة الإسلامية في العراق وسوريا (ISIS).[18] على الرغم من أنّ درجة دعم الدولة الإسلامية في العراق وسوريا داخل الموصل كانت غير معلومة، قد تؤدي الخدمات والمعالجة المتأخرة للمشاكل المتعددة إلى ارتفاع مستوى عدم الرضا في صفوف السنّة الخائفين. وبعد عامين في ظلّ حكم الدولة الإسلامية في العراق وسوريا، تم تلقين عدد من الأطفال والشباب أفكاراً متطرفةً وتدريبهم كمقاتلين.

بدأت مجموعة من الجهود الصغيرة النطاق على مستوى المصالحة المحلية، على الرغم من أنّها غير منسّقة على نطاقٍ واسع أو مخطط لها مركزياً. في محافظة نينوى، تم تشكيل مجلس من حوالي 80 قائد مجتمع لمعالجة ثلاث قضايا بخصوص المصالحة المستقبلية في نينوى: مستقبل اليزيديين، الانقسامات القبائلية بين القبائل التركمانية السنية والشيعية، والاختلافات القبائلية بين القبائل العربية. لاحظ حاكم نينوى أنّه اجتمع بشكلٍ متكرّرٍ مع قادة يزيديين لمناقشة خطة للمصالحة؛ وخطَّطَ لتنظيم حملة دعائية في نينوى لإيصال فكرة أنّ العرب السنّة هناك لم يوافقوا على معاملة الدولة الإسلامية في العراق وسوريا للنساء اليزيديات علماً أنّه كان يعتقد أنّ ذلك غير مسموح في الإسلام أو الثقافة العربية.[19]

دعمت الولايات المتحدة أيضاً عدداً من جهود المصالحة. تمثّل نجاحٌ ملحوظٌ على نطاقٍ واسعٍ بعمل معهد الولايات المتحدة للسلام (U.S. Institute of Peace [USIP]) والمنظمة غير الحكومية المحلية سنا (NGO Sana) والذي توسّط للمصالحة بين المقيمين السنّة والشيعة في تكريت في محافظة صلاح الدين حيث تم ذبح حتى

---

[17] مقابلة مع مسؤولين في منظمة غير حكويمة (NGO) ومستوطنات، إربيل، العراق، 18 يناير/كانون الثاني 2017.

[18] في عمليات التطهير المبكرة في شرق محافظة نينوى وكركوك، أفادت هيومن رايتس ووتش (Human Rights Watch) أن البشمركة أحرقت منازل السنّة لمنعهم من العودة. تم توجيه معظم الادعاءات ضدّ الميليشيات الشيعية، وإلى درجة أقل، القوات الأمنية العراقية. تم أيضاً الإبلاغ عن عنف بين القبائل بين تلك المجتمعات السنية التي دعمت الدولة الإسلامية في العراق وسوريا (ISIS) وتلك التي عارضتها.

[19] مقابلة هاتفية مع الحاكم نوفل حمادي سلطان في إربيل، العراق، 17 مارس/آذار 2017.

1,700 طالب عسكري شيعي في القوات الجوية على يد مقاتلي الدولة الإسلامية في العراق وسوريا. كان لمعهد الولايات المتحدة للسلام فِرَق من الميسّرين العراقيين المحليين الذين كانوا يتمتعون بخبرة في حلّ الصراعات واضطلعوا بعملٍ في نقاطٍ ساخنةٍ غير تكريت في خمس محافظات، في محافظات كركوك، والأنبار، وديالى ونينوى. تم تنسيق عملهم مع الأمم المتحدة، كما مع الحكومة العراقية. كانت السفارة الأمريكية أيضاً تنظر في برامج جديدة لمعالجة الصدمات التي أصابت العراقيين على مستوى فردي؛ اعتُبرت الوحشية البالغة التي عانوا منها عائقاً رئيسياً في وجه الأمن والاستقرار على مستوى المجتمع.

شمل تسهيلا تحقيق الاستقرار التابعان لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) وهما آلية التمويل لتحقيق الاستقرار الفوري (FFIS) وآلية التمويل لتحقيق الاستقرار الموسّع (FFES) برامج صغيرة للتماسك الاجتماعي، ولكنّ المسؤولين الأمريكيين أقرّوا أن الحاجة تدعو إلى القيام بأكثر من ذلك بكثير على هذه الجبهة. إن واحدة من الفئات أو "النوافذ" الأربعة لآلية التمويل لتحقيق الاستقرار الفوري التي تديرها الأمم المتحدة هي لمثل هذه المشاريع. ذكر المسؤول في السفارة الأمريكية الذي يتولّى البرمجة المستقبلية أنّه يجب التشديد على هذه الجهود أكثر في آلية التمويل لتحقيق الاستقرار الفوري، وآلية التمويل لتحقيق الاستقرار الموسّع وغيرها من وسائل البرامج. في العام 2017، أطلق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي برنامجاً على نطاق الأمة يتألف من ثلاثة أجزاء لتيسير المصالحة والتماسك الاجتماعي: حملة إعلامية جماعية وطنية لتثقيف العامة حول منافع المصالحة وطابعها الملحّ؛ وتوفير التمويل لمجموعات المجتمع المدني لتنظيم تجمّعات المجتمع المحلي لمناقشة الانقسامات المحلية وكيفية تجاوزها؛ ومشروع ذاكرة وطنية مُصمّم لجمع سرديات الفظائع والانتهاكات. قد يخدم مثل هذه السرديات أيضاً جهد عدالة انتقالي مستقبلي قد يشكّل جزءاً من اتفاقية مصالحة وطنية. كانت هذه الجهود أساسية في تقديم المعونة لجنوب أفريقيا في عمليتها الانتقالية من حقبة التفرقة العنصرية إلى الديموقراطية الكاملة. قامت المنظمة الدولية للهجرة (IOM) أيضاً بإدارة برامج هدفت إلى تعزيز مفاهيم حفظ الأمن في المجتمع في نينوى، حيث عمل المواطنون والشرطة معاً لمعالجة مشاكل المنطقة المجاورة.

المصالحة الوطنية

إن الانقسامات التي مزّقت محافظة نينوى هي القضايا نفسها التي تقسّم البلد على نطاقٍ واسع. بالنظر إلى أهمية الموصل باعتبارها المدينة الأكبر في العراق ذات أغلبية سنّية، من غير المرجّح أن يتم تحقيق الاستقرار فيها من خلال تدابير على الصعيد المحلي فحسب. لاحظ ديبلوماسيون دوليون متعددون أيضاً أنّه من المرجّح أن يتسبب منح الأولوية لتحقيق الاستقرار في منطقةٍ معيّنةٍ بالمقارنة مع مناطق أخرى بزرع الصراع. وبالنظر إلى الانقسامات المريرة بين المجموعات المكوّنة للعراق، ازداد الشكّ لدى بعض المراقبين بأن أي جهد للتوصل إلى اتفاق وطني بين قادة الأحزاب السياسة الشيعة والسنّة والأكراد قد يُثمر. واعتقد آخرون أن تكاليف الصراع المستمر وتوقّع تجدّد الحرب يستحقان بذل جهد مستمرّ.

يتمثّل عنصر رئيسي من بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (United Nations Assistance Mission for Iraq) بدعم تنمية سياسية شاملة ومصالحة وطنية، ولهذه الغاية، سعت إلى تعزيز المحادثات بين المجموعات السياسية الرئيسية. بدا نجاح ممكناً في خريف العام 2016 عندما توصلت الأحزاب الشيعية إلى اتفاق بشأن وثيقة تدعو إلى المصالحة في أعقاب هزيمة الدولة الإسلامية في العراق وسوريا (ISIS). وبحسب ديبلوماسي معني بالمحادثات، كان

ليتم تقديم الوثيقة إلى القادة السنّة من أجل إطلاق محادثات عبر الأحزاب.[20] لم يكن ليتم نشر الوثيقة للعامة ولكن قائد الكتلة الشيعية، التحالف الوطني العراقي (Iraqi National Alliance) سرّب الوثيقة إلى الصحافة. تراجعت الأحزاب والقادة السياسيون الشيعة الآخرون عنها.[21] بالإضافة إلى ذلك، أقرّ البرلمان العراقي القانون الذي أصبحت بموجبه قوات الحشد الشعبي (PMF) هيئة قانونية رسمية. أمِلَت المجموعات السنية بأنّ هذه الهيئة المسلّحة الشيعية على نطاقٍ واسعٍ (إنّ 9,000 عنصر فقط من أصل 110,000 عنصر من القوات هم من السنّة) قد يتم حلّها أو أن القوات الفردية قد تنضوي تحت الجيش وقوات الشرطة في حال خضوعها لعملية فحص محترفة وفصلها عن قيادتها السياسية (والمدعومة في عددٍ من الحالات من إيران). أدى إضفاء الطابع الرسمي على قوات الحشد الشعبي إلى نسف محادثات المصالحة الوطنية (والتي تُطلق عليها بشكلٍ بديلٍ تسمية التسوية الوطنية): قال القادة السنّة إنّهم لن يأخذوا الوثقية بعين الاعتبار ما لم يتم إجراء تعديلات على قانون قوات الحشد الشعبي.[22]

أعرب ديبلوماسيٌّ دوليٌّ عن أسفه لأنه منذ هذا الاجتماع في ديسمبر/كانون الأول 2016، انتقلت المبادرة إلى المجموعات المغتربة السنية خارج العراق والداعمين الإقليميين على غرار المملكة العربية السعودية وقَطَر وتركيا، ما حرم هؤلاء الذين داخل العراق من الدور القيادي الذي رأى أنه يجب عليهم تأديته.[23] أسفر اجتماعٌ عُقِد في تركيا في مارس/آذار 2017 أيضاً عن رفض مسودة وثيقة سنية، ما أشار إلى الموقف الرفضي المستمر من قِبَل المجتمع السني المنقسم إلى درجة كبيرة في العراق. تبنى السنّة طويلاً مجموعة من المطالبات المماثلة، ولكنّهم كانوا غير مستعدين للاتحاد حول اقتراح خطي وقائد واضح، علماً أنّهم قد تزاحموا في ما بينهم على المنصب ولتجنّب صبغهم بِتُهم الخيانة. تمت مقابلة هذا الخلاف من الجانب الشيعي من خلال الترشّح للانتخابات القادمة في العام 2018. ذكر ديبلوماسيون متعددون شاركوا في محادثات المصالحة أن شرطاً أساسياً بالنسبة للقادة السنّة هو التعبير عن مجموعة مشتركة من الأغراض، لتتمكن الأمم المتحدة (UN) من توفير المساعدة التقنية لتشكيل مقاربة للحوار. قال ديبلوماسيٌّ مستاءٌ أن "السنّة لا يستطيعون رؤية الصورة الأكبر واعتماد منظور على المدى الطويل. إنها دائماً القضايا الصغرى التي تمنعهم من الاجتماع معاً."[24] خاشين من المعاناة من المصير نفسه كالمجتمع المسيحي المهمّش، قال هذا المسؤول إنّه حذّر القادة السياسيين السنّة من أنّهم كانوا يبددون ما قد تكون فرصتهم الأخيرة.

اعتقد مسؤولون متعددون أنه من الأساسي تأسيس عملية مستدامة من المحادثات الجارية على المستوى الوطني وإجراءات بناء الثقة. قال مسؤولٌ في الأمم المتحدة: "هنا في العراق تجري الأطراف محادثات لدى تشكيل حكومة فحسب. لا تتم مناقشة أي شيء بعد اختيارها الوزراء والتأكيد عليهم."[25] إن هذه العملية أساسية أيضاً لتقديم دفعٍ للقادة

---

[20] مقابلة هاتفية مع مسؤول في الأمم المتحدة (UN) في بغداد، 15 مارس/آذار 2017.

[21] علي معموري (Ali Mamouri)، "هل حان الوقت لتسوية وطنية في العراق؟" (Is It Time for a National Settlement in Iraq)، المونيتور *(Al-Monitor)*، 9 نوفمبر/تشرين الثاني 2016. اطلع عليه بتاريخ 27 مارس/آذار 2017:
http://www.al-monitor.com/pulse/en/originals/2016/11/national-reconciliation-iraq-shiite-kurd-sunni.html

[22] عمر ستار (Omar Sattar)، "كيف يتسبب قانون وحدات الحشد الشعبي بتعطيل جهود الوحدة الوطنية" (How Iraq's PMU Law Is Disrupting National Unity Efforts)، المونيتور *(Al-Monitor)*، 14 ديسمبر/كانون الأول 2016. اطلع عليه بتاريخ 27 مارس/آذار 2017:
http://www.al-monitor.com/pulse/originals/2016/12/national-settlement-pmu-law-iraq.html#

[23] مقابلة هاتفية مع مسؤول في الأمم المتحدة (UN) في بغداد، 15 مارس/آذار 2017.

[24] مقابلة هاتفية مع مسؤول في الأمم المتحدة (UN) في بغداد، 15 مارس/آذار 2017.

[25] مقابلة هاتفية مع مسؤول في الأمم المتحدة (UN) في بغداد، 15 مارس/آذار 2017

المحليين والمواطنين للاجتماع معاً، بحسب ما جادل. من دون عملية جارية، لن يتحمّل المواطنون أو القادة المحليون المخاطر أو يتصرفون كما لو كان لديهم مصلحة في الدولة. سيتطلب بدء عملية القيادة من المجتمعين السني والشيعي على حدّ سواء. قال مستشارٌ سنيٌّ للمتحدث باسم البرلمان، سليم الجبوري، إنّ المتحدّث مثّل جيلاً جديداً من القيادة، ولكنّه أقرّ أنّ حزبه، الحزب الإسلامي العراقي (Iraqi Islamic Party) كان أحد الفصائل السنية الأقلّ شعبية.[26]

قد يحفّز خطر تدهور النظام في أعقاب العمليات العسكرية لتطهير الموصل الأطراف داخل العراق وخارجه للضغط في سبيل وثيقة خارطة طريق قد تؤسس على الأقلّ القاعدة لعقد المحادثات. من دون تحرّك إلى الأمام قبل الانتخابات، تشير السابقة الماضية إلى أنّ المحادثات لتشكيل حكومة جديدة، وتسمية رئيس وزراء وتقسيم المناصب الحكومية قد تستغرق أشهر متعددة إن لم يكن سنة. قد يتم تبديد الزخم القيّم الذي وفّره التقدم العسكري وقد يظهر عدم الرضا السني بعد فترة وجيزة.

ذكر عددٌ من المسؤولين الدوليين والأمريكيين والعراقيين أنّ الولايات المتحدة تملك نفوذاً كبيراً بفعل المعونة العسكرية وغير العسكرية الكبيرة التي تقدّمها. اختارت الإدارة الأمريكية السابقة التركيز على إدارة يومية للعلاقة وحملة مكافحة الدولة الإسلامية في العراق وسوريا. على الرغم من ذلك، اعتقدت أغلبية المحاورين الذين تمت مقابلتهم أن العراقيين لن يتمكّنوا من رسم مسارٍ للمضي قُدُماً بشأن المصالحة من دون دفعٍ كبيرٍ من الداعمين الدوليين الرئيسيين. حثّ مسؤولٌ أوّل في حكومة إقليم كوردستان (KRG) الحكومة الأمريكية لتصبح أكثر نشاطاً في الضغط باتجاه تسوية وطنية والجمع بين المكافأة والعقاب لتشجيع التقدم. قال الوزير: "أعتقد أنه يجب على الأمريكيين القيام بأكثر مما يقومون به. العراقيون بحاجة إليهم". "يتوجب على [الأمريكيين] استخدام نفوذهم بشكلٍ أكبر. اليابان تقدّم القروض للعراق، شرط أن تذهب نسبة 17 في المئة من هذه القروض لإقليم كوردستان في العراق (Jurdistan Region of Iraq [KRI])." لاحظ أن بغداد قد امتثلت لهذا الشرط.[27]

لاحظ دبيولماسيٌّ في بغداد أنّ بعض القادة السنّة أمِلوا في أن تدافع الولايات المتحدة عن قضيتهم انطلاقاً من كره تجاه السياسيين العراقيين المدعومين من إيران. في حين أنّ نفوذ إيران قوي بالتأكيد، قد لا يكون الطريق إلى تسوية سياسية تدعو الحاجة إليها بشدّة من خلال اعتماد دور تأييدي، وإنّما بدلاً عن ذلك من خلال دعم عملية ستقرّ بالحاجة إلى عملية واجبة، ومساءلة وتنازلات بحسن نية وستحققها. ففي نهاية المطاف، قد يتوجب الموافقة على أي تسوية وطنية من قِبَل أغلبية الجهات الفاعلة السياسية الشيعية، ويمكن تطبيق النفوذ الأمريكي بالطريقة الفضلى لتضييق الفجوات بين الطرفين.

الخلاصة

لا يمكن تحقيق النجاح في الموصل من دون تقدّم على المستويين الوطني والمحلي على حدّ سواء من حيث الحكومة والمصالحة. اللامركزية هي مطلب رئيسي للموصليين والسنّة، وهو الجزء الوحيد من قائمة أمنياتهم الذي تم إقراره بالفعل. وبالتالي، إنها جزء رئيسي من الخطوات السياسية اللازمة لتحقيق الاستقرار في الموصل والحزام السني الأوسع. المصالحة هي جزء كبير من المحادثة أيضاً، علماً أنّ القرارات بشأن التمثيل السياسي ما بعد الدولة الإسلامية

---

[26] مقابلة هاتفية مع مسؤول في الأمم المتحدة (UN) في العراق، 13 فبراير/شباط 2017.

[27] مقابلة مع مسؤول أول في حكومة إقليم كوردستان (KRG)، يناير/كانون الثاني 2017.

في العراق وسوريا (ISIS) في نينوى ستبدأ بعملية فرز القيادة السنية على المستوى الوطني قبل الانتخابات. تعتبر فترة ما بعد الموصل وقتاً حرجاً لتحقيق بعض التقدم أقله في تحديد خارطة طريق للقضايا لما سيكون بشكلٍ مرجّح حواراً موسعاً قد لا يبدأ بصورةٍ رسميةٍ إلا بعد انتخابات العام 2018. بشكلٍ أكثر شؤماً، يشعر مسؤولون أولون في الأمم المتحدة (UN) بالقلق من أنّ الركود سيؤدي إلى عودة الانزلاق إلى التمرّد الكامل (بالمقارنة مع مرحلة أقلّ قوة من مقاتلي الدولة الإسلامية في العراق وسوريا الذين وصلوا إلى طريق مسدود).

الفصل السادس

الخاتمة والتوصيات

لدى إجراء مسحٍ للجهد الإنساني وتحقيق الاستقرار في العراق، اكتشفنا عدداً من النتائج الإيجابية والمبادرات الواعدة. سعى العراق والتحالف (Coalition) بنشاط للحدّ من الإصابات المدنية. اضطلع العراق، بدعمٍ من الأمم المتحدة (UN) وبتمويلٍ من التحالف، ببرامج إنسانية ولتحقيق الاستقرار. تم تقديم المعونة في مناطق الصراع ومخيمات الأشخاص النازحين داخلياً (IDPs). تم تجنّب صراع كبير بين المجتمعات المستضيفة والأشخاص النازحين داخلياً. تم تحقيق تعاون عسكري وإنساني كبير بين بغداد وإقليم كوردستان. وتم تطبيق العِبَر التي تم تعلّمها (على غرار الحاجة إلى نقاط تفتيش محترفة واستثمار من الجهات المانحة في إعادة إطلاق المخابز) منذ المراحل الأولى من الاستجابة.

على الرغم من ذلك، وبالنظر إلى التكاليف والمعاناة الهائلة التي تفرضها الحرب، لن يكون الانتعاش والاستقرار في الموصل ممكنين إلا بجهودٍ مُضاعفة من قِبَل العراقيين، والمجتمع الدولي أيضاً. تم تطوير القائمة التالية من التوصيات (ملخّصة في الشكل رقم 6.1) من أجل تحديد المجالات ذات الأولوية لاستجابات مُحسّنة على مدى الأشهر الاثني عشر القادمة بخصوص (1) التدابير الإنسانية المُلحّة؛ (2) تحقيق الاستقرار الموسّع؛ (3) الحوكمة والمصالحة، بما فيها معالجة الانقسامات السياسية المعقدة إلى درجة كبيرة والمستعصية والتي لا تزال سبباً جذرياً للصراع العراقي و(4) القضايا المتعددة الجوانب.

من المرجّح أن يستغرق الانتعاش الكامل في الموصل، كما في المناطق الأخرى المتأثرة بالصراع في العراق، عقداً أو أكثر بالنظر إلى مستويات الدمار المادي والجروح التي لحقت بالنسيج الاجتماعي في المجتمعات. ولكن في الأشهر القادمة، يتوجب على الحكومة العراقية، بدعمٍ دولي، أن تلبي حاجات العراقيين الأساسية، وتفي بمتطلّب السلامة والأمن، وتبني الأساس لحل الدوافع السياسية للصراع بشكلٍ مستدام. من دون مخطط عملي لمعالجة هذه القضايا الأساسية تدريجياً، بالإضافة إلى جهود متزايدة من الحكومة العراقية والتحالف والجهات الفاعلة الإنسانية، ثمّة سبب وجيه لتوقع اندلاع موجة أخرى من العنف في الموصل وأماكن أخرى في العراق في غضون أشهر. إن الأطر الزمنية المحددة هي النوافذ الموصى بها لتحقيق تقدّم كبير للبناء على الزخم الذي تم اكتسابه من خلال النجاحات العسكرية ولتجنّب معاناة كبيرة، وعدم رضا شعبي، وإعادة تسلل الدولة الإسلامية في العراق وسوريا (ISIS) إلى المناطق المطهرة. وسيتطلب تحقيق هذه التدابير الموصى بها في عدد من الحالات انتباهاً مستمراً.

من المُراد أن تنفذ هذه التوصيات ليس من قِبَل جهةٍ فاعلةٍ واحدةٍ، وإنّما بدلاً عن ذلك كمسعى جماعي من قِبَل أصحاب الشأن الأولين: حكومة العراق، الولايات المتحدة وأعضاء آخرين من التحالف، والأمم المتحدة، مع منظمات أخرى دولية وغير حكومية. يتم اقتراح مخططات لتقاسم الأعباء الممكنة بالنسبة لتوصيات محددة. في حين سيكون تمويل إضافي مطلوباً، يمكن تلبية الحاجات الأكثر إلحاحاً من خلال تسريع تسليم الأموال التي وُعِد بها أصلاً ومن خلال القيادة والديبلوماسية والتنسيق الناشطة. يمكن ويجب تقاسم العبء المالي الإضافي فيما بين الذين يملكون مصالح مباشرة في عراقٍ متسقرّ. مع انتعاش أسعار النفط، يمكن لحكومة العراق تحمّل عبء

الشكل رقم 6.1
التوصيات

التدابير الإنسانية الملحّة (0–3 أشهر)	تحقيق الاستقرار الموسّع (0–6 أشهر)	الحوكمة والمصالحة (0–12 شهراً)
1. معالجة نقص الغذاء والمياه والخدمات الطبية الحادّ	5. ضمان قوات حفظ ملائمة في المناطق المطهّرة	9. تنفيذ قانون اللامركزية
2. ضبط عملية المسح للأشخاص النازحين داخلياً (IDPs) وحرية تنقّلهم	6. مضاعفة تدريب الشرطة	10. تحسين المالية العامة والإدارة العامة
3. إصدار سياسات عودة آمنة للأشخاص النازحين داخلياً (IDPs) والبدء بتنفيذها	7. استعادة المياه والطاقة والخدمات التعليمية؛ وتأسيس عملية لحلّ نزاعات الملكية وإعادة بناء المنازل	11. توسيع مشاريع التماسك الاجتماعي وتنسيقها
4. توسيع نطاق نزع الألغام ووتيرته	8. تعزيز الثقة بحكومة نينوى	12. إطلاق مصالحة وطنية بسرعة مع خارطة طريق ومجموعة أصدقاء
13. تسريع التمويل	14. زيادة شفافية التمويل والمساءلة بشأنه	

RAND *RR2076-6.1*

متزايد، وستنتج إدارة مالية محسّنة عائدات فعّالة من حيث الكلفة بشكلٍ متزايد. يتمثّل المتطلّب الرئيسي بالنسبة للولايات المتحدة باعتماد مقاربة طويلة المدى، وتأييد الإجراءات اللازمة، والإمداد بالخبرة، وممارسة القيادة في هذه المرحلة الحرجة من تحقيق السلام.

التدابير الإنسانية الملحة (0-3 أشهر)

1. معالجة نقص الغذاء والمياه والخدمات الطبية الحادّ

يتوجّب على العراق ومجتمع المعونة الدولي معالجة القضايا الإنسانية الرئيسية التي تم تحديدها في الموصل: نقص الغذاء والمياه الحاد وعدم كفاية الرعاية الطبية. لمعالجة انعدام الأمن الغذائي الحاد، في حال تحوّل القتال في غرب الموصل إلى قتالٍ مطوّل، يتوجّب على القادة العراقيين والأمم المتحدة (UN) تقييم الخيارات لمعالجته (على غرار عمليات إلقاء الأغذية، أو وقف مؤقت لإطلاق النار، أو إجلاء مُسيَّر، أو مقاربات أخرى)، ويجب أن يحظى الخيار الذي يتم انتقاؤه بالدعم الكامل من التحالف (Coalition) لدى التنفيذ. من أجل معالجة نقص الرعاية الصحية الملحّة، يتوجب على الولايات المتحدة والجهات المانحة الأخرى القيام على الفور بزيادة التمويل والقدرة بالنسبة لنقاط تحقيق الاستقرار في حالات الصدمات والمستشفيات الميدانية التي يجب إدارتها من قِبل منظمة الصحة العالمية (WHO). بالإضافة إلى ذلك، يتوجب على الولايات المتحدة والجهات المانحة تمويل إرسال أطباء وممرضات وجراحين وأخصائيين إضافيين (بالأخص أخصائيي الحروق وأطباء التخدير) إلى المستشفيات العامة في إربيل، ودهوك، ومدن مجاورة أخرى تعالج المدنيين المصابين بالجروح من الموصل، بالإضافة إلى توفير الإمدادات الطبية اللازمة. تشمل هذه التوصية أيضاً فتح عيادات وإعادة إعمار المستشفيات المتضررة في شرق الموصل، ومن بعدها في غرب الموصل كحاجة إنسانية ملحّة، وليس كغرض طويل المدى لإعادة الإعمار.

2. ضبط عملية المسح للأشخاص النازحين داخلياً (IDPs) وحرية تنقّلهم

يجب أن تتفاوض الأمم المتحدة (UN) مع حكومة إقليم كوردستان (KRG) لضمان الامتثال للمعايير الأساسية بالنسبة للأشخاص النازحين داخلياً (IDPs) في المخيمات. ومن بين الإجراءات التي يجب الموافقة عليها، يرد ما يلي: يتوجّب على حكومة إقليم كوردستان أن تمنح الأشخاص النازحين داخلياً في المخيمات حرية التنقّل وأن تتوقّف عن مصادرة بطاقات الهوية. يتوجب على القوات الأمنية العراقية والبشمركة إنجاز عمليات المسح خارج المخيمات وضمان تواجد مسؤولي الحماية الدولية خلال المسح، وليس في مراكز الاحتجاز فحسب. يتوجب على الحكومة العراقية، وحكومة إقليم كوردستان، والأمم المتحدة اتخاذ خطوات إضافية لتوحيد العائلات المُشتّة في مخيمات مختلفة بسرعة. ويشمل ذلك تمويل المنظمات غير الحكومية (NGOs) في المخيمات لمساعدة الأشخاص النازحين داخلياً على خوض عمليات إعادة التوحيد؛ ويتطلب ذلك أيضاً أن تقوم الحكومة العراقية وحكومة إقليم كوردستان بتعجيل التصاريح لإعادة توحيد العائلات عبر حدود المحافظات. يتوجب على الأمم المتحدة توفير خدمات الصحة العقلية للعراقيين المصابين بالصدمات في المخيمات، وتوفير الرعاية الصحية الجسدية على مدار 24 ساعة في اليوم في المخيمات، وضمان تواجد مسؤولي الحماية في المخيمات جميعها لرصد الأمن وحرية التنقل. لمعالجة نقص المياه الذي ظهر في المخيمات، يتوجب على الجيوش التابعة للتحالف توفير المعونة للحكومة العراقية وحكومة إقليم كوردستان في المسائل اللوجستية لضمان توفير كميات كبيرة من مياه الشرب بشكلٍ ملحٍّ وتخزينها للمستقبل.

3. إصدار سياسات عودة آمنة للأشخاص النازحين داخلياً (IDPs) والبدء بتنفيذها

يتوجب على الحكومة العراقية وحكومة إقليم كوردستان (KRG) نشر استراتيجية ملموسة مع خطوات محددة ومقاييس لتعزيز العودة الآمنة للعراقيين جميعهم الذين يرغبون بالعودة إلى ديارهم. بالنسبة للذين لا يرغبون بالعودة إلى ديارهم، يجب أن تشمل الاستراتيجية خيارات للدمج المحلي في مواقعهم الحالية أو إعادة الاستيطان في أماكن أخرى حيث يكون ذلك ممكناً. ستدعو الحاجة إلى اعتماد مقاربات مختلفة انطلاقاً من حاجات الأفراد والمجتمعات المحددة. يجب أن تشمل الخطوات المحددة معالجة مخاوف المجتمعات كلها بشأن الحماية من العمليات الانتقامية في حال عودتهم، ومساعدة الذين لا يرغبون بالعودة إلى ديارهم على إعادة الاستيطان في أماكن أخرى في العراق، والمساعدة في الاستثمار لإعادة بناء المنازل المدمّرة، وتقديم المعونة في إعادة توحيد العائلات، وتأسيس آليات تواصل للإبلاغ متى تصبح المناطق آمنة للعودة إليها. يجب منح هيئة حكومية محددة، يعيّنها رئيس الوزراء حيدر الأبادي هذه المحفظة بمثابة أولويتها الوحيدة، مع الموارد اللازمة لتنفيذها. إن إجراء التزام عام سيرسل مؤشراً مهماً للسنّة، واليزيديين، والمسيحيين، والتركمان والمجموعات النازحة الأخرى حول اهتمام الحكومة العراقية برفاههم. ويجب أن تضمن الهيئة الحكومية أيضاً أنّ الأشخاص النازحين من مناطق خاضعة حالياً لسيطرة حكومة إقليم كوردستان يمكلون القدرة على العودة إلى ديارهم. قال مسؤولون في الحكومة العراقية وحكومة إقليم كوردستان إنّه لا وجود لاستراتيجية للعودة حتى الآن، ولكنّهم وقّعوا مذكّرة تفاهم (Memorandum of Understanding) لهذه الغاية. يتوجب على الجهات المانحة توفير التمويل للحكومة العراقية وحكومة إقليم كوردستان لتطوير هذه الخطة، مع المساعدة التقنية من وكالات الأمم المتحدة (UN) على غرار المفوضيّة السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) والمنظمة الدولية للهجرة (IOM).

4. توسيع نطاق التخفيف من خطر المتفجرات ووتيرته

يتوجب على الولايات المتحدة والمجتمع الدولي مضاعفة التمويل والجهود لبرنامج ثلاثي الأطراف لنزع الألغام، علماً أنه العامل المادي الأكثر أهميةً في تعزيز عودة العراقيين المبكرة، وسلامتهم في ديارهم، وإمكانية الوصول إلى البنى التحتية

الخاصة بالخدمات العامة، واستئناف نشاطات معيشتهم. إن المراحل الثلاثة هي على الشكل التالي. أولاً، يتوجب على أعضاء التحالف (Coalition) زيادة المعونة لنزع الألغام الدولي (بتمويل المنظمات غير الحكومية المعنية بنزع الألغام الإنساني والمقاولين الخاصين على غرار جانوس وأوبتيما على حدّ سواء). ويشمل ذلك أيضاً تمويل طلبات موازنة دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام (UNMAS) بشكلٍ كامل. ثانياً، يجب بناء القدرة المؤسساتية لعملية نزع ألغام عراقية دائمة. يشمل ذلك توسيع نطاق تدريب الموظفين العراقيين في المنظمات غير الحكومية والمقاولين. ويتطلّب أيضاً أن يقوم التحالف بتوفير المساعدة التقنية المباشرة لمؤسسات نزع الألغام العراقية – مديرية الإجراءات المتعلقة بالألغام في بغداد (Mine Action in Baghdad)، وهيئة الألغام الكردية العراقية (Iraqi Kurdish Mine Authority)، والقوات الأمنية العراقية والبشمركة. ثالثاً، يتوجب على الحكومة العراقية الاضطلاع ببرنامج واسع النطاق لتعليم السلامة العامة من أجل إعلام العراقيين بشأن كيفية تجنّب مخاطر الألغام وإدارتها. يشمل ذلك حملة إعلانية عامة على الراديو والتلفاز، وتثقيف الأطفال في غرف الصف العراقية مع اعتماد منهج مصمم خصيصاً حول مخاطر الألغام، تعليم الأشخاص النازحين داخلياً (IDPs) في المخيمات قبل عودتهم إلى ديارهم، وموقع إلكتروني وطني لنزع الألغام مع توفير المعلومات باللغات العربية والكردية والتركمانية، ولغات أخرى ذات صلة.

تحقيق الاستقرار الموسّع (6-0 أشهر)

5. ضمان قوات حفظ ملائمة في المناطق المطهّرة

تشير عمليات المسح والدراسات إلى أنّ الأمن هو المعيار الأساسي الذي يطبّقه الأشخاص النازحون داخلياً (IDPs) في اتخاذ قرار حول العودة؛ يعتمد عددٌ من نشاطات الانتعاش بشكلٍ حيويٍّ عليه. بالإضافة إلى ذلك، من دون الأمن، قد تكون الدولة الإسلامية في العراق وسوريا (ISIS) قادرة على استعادة مناطق مُحرّرة. يتطلب عدد سكان الموصل البالغ 1.2 نسمة قوّةحفظ تضمّ 60,000 جندي للاضطلاع بحفظ الأمن على المدى القريب، وتأسيس نقاط تفتيش، ومنع النهب والعمليات الانتقامية. ستكون هذه القوة مزيجاً من الجيش العراقي، والشرطة الفيدرالية، وشرطة نينوى، والقوات القبلية وقوات الأقليات. يجب الإشراف على هذه القوات بشكلٍ ملائمٍ من قِبَل سلطةٍ مشكّلةٍ بحسب الأصول لضمان أن أداءها حكيم ومحترف. يتوجب توفير أعداد كافية من القوات لضمان الأمن في المناطق المحرّرة ودرء هجمات الدولة الإسلامية في العراق وسوريا والجهود الرامية إلى العودة. بالنظر إلى نقص القوات الإجمالي ومستويات الاستعداد المنخفضة، يظهر خطر كبير بأن يتم جرّ تلك القوات إلى عمليات عسكرية قادمة ضد الدولة الإسلامية في العراق وسوريا في تل عفر أو الحويجة أو وادي نهر الفرات أو أماكن أخرى في العراق. يتوجب على الحكومة العراقية والتحالف (Coalition) ضمان أنّه، وعلى الرغم من الطلبات المتنافسة، تبقى أعداد كافية من قوات الحفظ في أماكنها لحفظ السلام الفوري والحؤول دون اندلاع موجات جديدة من العنف إلى حين تحلّ مكانها قوات الشرطة المدربة تدريباً كاملاً.

6. مضاعفة الطاقة الإنتاجية لتدريب الشرطة

تدعو الحاجة إلى أعداد كافية من قوات الشرطة الدائمة الكفوءة لاستبدال قوات الحفظ المؤقتة. يجب أن تحظى هذه المهمة الأمنية الرئيسية بالأولوية من الحكومة العراقية، والحكومة الأمريكية، والجهات المانحة الأخرى، منعكسةً في زيادة التمويل والمدربين الدوليين، كما باعتماد خطة وطنية. يتوجب تسريع إنتاج قوات الشرطة اللازمة البالغ عددها 16,700 عنصر بمعدل 100 في المئة على الأقلّ من خلال إضافة عدد مدربي الشرطة، من دون اختصار أو تدهور

جودة التدريب. قد يقلّص ذلك الوقت اللازم لإنتاج القوة إلى 6 أو 9 أشهر، بدلاً من حوالي 18 شهراً والتي قد تكون مطلوبة بالوتيرة الحالية. وستدعو الحاجة أيضاً إلى تدريب وفحص ورصد إضافي لتلك القوات التي تلقّت تعليمات موجزة. سيكون مدربون ينطقون بالعربية مرغوباً بهم، وقد تؤدي دول الخليج دوراً مثمراً في توفيرهم. يجب الطلب من وزارة الداخلية العراقية أن تبرهن بطرق ملموسة عن التزامها المعلن بنماذج إضفاء الطابع الاحترافي وحفظ الأمن في المجتمع. وبشكلٍ محدد، يجب منح الأولوية لإعادة فحص القوات لاستئصال الجهات الفاعلة الطائفية.

7. استعادة الخدمات العامة وتأسيس عملية لحلّ نزاعات الملكية

يتوجب على الحكومة العراقية ومحافظة نينوى، بمساعدة الجهات المانحة الحكومية، تطوير استراتيجية للخدمات العامة والمساكن والاقتصاد للموصل تحظى بالأولوية، مع تمويل من مصادر متعددة (مثال: الحكومة العراقية، قروض من البنك الدولي [World Bank]، مِنَح من الجهات المانحة، أو شراكات بين القطاعين العام والخاص مع المصارف والشركات). يتوجب على الأمم المتحدة (UN) والولايات المتحدة والجهات المانحة الأخرى دعم الإنجاز السريع لبعض المبادرات الرئيسية لتقديم الخدمات وتمكين الأشخاص من العمل والعيش في ديارهم. على الرغم من أن الموصل تواجه عدداً من الحاجات، تعتبر زيادة إمكانية الوصول إلى المياه والكهرباء والتعليم أساسية. تعرضت محطات معالجة المياه والمنشآت الكهربائية لأضرار بالغة، ويجب أن تكون استعادة قدرتها لخدمة المدينة أولوية ملحّة. يتوجب على بغداد ومحافظة نينوى والأمم المتحدة التركيز على زيادة قدرة المدارس وتنفيذ استراتيجية تعليم (علماً أن نصف الأطفال في الأراضي التي كانت تسيطر عليها الدولة الإسلامية في العراق وسوريا لم يكونوا يرتادون المدارس، أو تعلّموا منهج الدولة الإسلامية في العراق وسوريا، أو تعرضوا للصدمات، وتحول المدارس المغلقة حالياً دون عودة بعض عائلات الأشخاص النازحين داخلياً (IDPs) من العودة إلى ديارهم). يتوجب اتخاذ تدابير سريعة لبدء التوظيف في الخدمة المدنية، مع إعادة الرواتب من بغداد لموظفي الخدمة المدنية في الموصل والذين خضعوا لعملية فحص. ويجب أن يشمل ذلك أيضاً خطة للمساكن، مع دعم قانوني للتعامل مع سجلات الملكية المدمرة ومساكن الأقليات التي تم بيعها من قِبَل الدولة الإسلامية في العراق وسوريا.

8. تعزيز الثقة بحكومة نينوى

يتوجب على رئيس الوزراء الأبادي عقد مجلس انتقالي للموصل تحت سلطة بغداد لتطوير خطة لحوكمة نينوى ما بعد التحرير وإدارة المرحلة المباشرة ما بعد التحرير. يجب أن يكون المجلس الانتقالي هيئة تمثيلية ومؤشراً للموصليين على أن لديهم مصلحة في المستقبل. يجب أن يضمّ مسؤوليين من بغداد وحكومة إقليم كوردستان (KRG)، كما قادة المجتمعات كلها (بما فيها السنّة، والشيعة، والمسيحيين، واليزيديين والتركمان)، وقادة قبليين، ورجال أعمال رائدين، وقادة دينيين، وسياسيين محليين. يجب أن يضع رؤية لنينوى، وأولويات إعادة البناء، والأولويات الاقتصادية، وعرض الخطط القائمة. يتوجب على رئيس الوزراء الأبادي، والحكومة الأمريكية، والأمم المتحدة، وحكومات الجهات المانحة الأخرى توفير دعم ديبولماسي ومالي ولوجستي مباشر لهذه الهيئة في عملها من حيث المصالحة المحلية والمفاوضات والحملات الدعائية الإقليمية.

الحوكمة والمصالحة السياسية (0-12 شهراً)

9. تنفيذ قانون اللامركزية

يتوجب على الحكومة الأمريكية تجديد تمويلها لدعم تنفيذ قانون اللامركزية والدعوة لمنح الأولوية لهذا الإجراء من

قِبَل حكومة بغداد. يعتبر تقديم الخدمات على المستوى المحلي أسلوباً مهماً لاستعادة الثقة العامة بالحكومة وزيادتها. اللامركزية هي مشروع طويل المدى، بالنظر إلى تاريخ الحكومة البعثية المركزية إلى حد كبير. يتوجب على الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) تجديد برنامج تعزيز الحوكمة (Governance Strengthening Project) التابع لها للاستمرار بدعم تنفيذ قانون اللامركزية في العراق وتدريب المسؤولين الحكوميين المحليين لتولي المهام المنقولة من الحكومة المركزية. قد يتيح ذلك النقل المستمر والمسرَّع لمهام ثماني وزارات، بحسب ما يجيزه القانون الحالي. في حين ثمة برنامج جديد للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية من أجل زيادة كفاءة الإدارة المالية والإشراف عليها (بصرف النظر عن اللامركزية)، من المرجّح أن يضعف تنفيذ اللامركزية أو يتوقف بشكلٍ كاملٍ من دون الدعم التقني المستمر من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. ينص القانون على نقل السلطات لخمس وزارات أخرى، بما فيها وزارة المالية. يجب أن تتضمن برامج الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية المتجددة تشديداً خاصاً على المحافظات الأكثر تأثراً بفعل الدولة الإسلامية في العراق وسوريا، وهي: نينوى، والأنبار، وصلاح الدين، وديالى، وكركوك، وعلى تقديم المساعدة التقنية لها.

10. تحسين المالية العامة والإدارة العامة

يتوجب على الحكومة الأمريكية اعتماد معايير الأداء الخاصة بالبنك الدولي (World Bank) وربط مساعدتها بموجب اتفاقية إطار العمل الاستراتيجي بإجراءات الشفافية والمساءلة المتفق عليها. ولتشجيع أداء الحكومة العراقية ومساءلتها، يتوجب على الولايات المتحدة استخدام نفوذها لدعم صندوق الإصلاح الاقتصادي التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP Economic Reform Fund)، المدعوم من قِبَل البنك الدولي، للمساعدة على تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية وإجراءات مكافحة الفساد على المستوى الوطني.[1] لبناء الكفاءة العراقية على المدى الطويل خلال عملية تحقيق الاستقرار وما بعدها، يتوجب على الولايات المتحدة أن تدعم إنشاء أمانة أو وحدة إدارة مشاريع داخل وزارة التخطيط العراقية، والتي قد تخدم بمثابة وسيلة لتنسيق المساعدة الثنائية الأطراف للحكومة العراقية؛ قد تنسق هذه الوحدة بدورها مع وزارة التخطيط في حكومة إقليم كوردستان (KRG) ومركز التنسيق المشترك (Joint Coordination Center). إنها مقاربة تم تنفيذها في أماكن أخرى لتمكين المساعدة الثنائية الأطراف الخاضعة للمساءلة.[2]

11. توسيع برامج المصالحة المحلية وتنسيقها

يتوجب على الجهات المانحة على غرار الولايات المتحدة، وألمانيا، والمملكة المتحدة، والاتحاد الأوروبي (EU) زيادة التمويل لجهود المصالحة على مستوى الشعب من خلال معهد الولايات المتحدة للسلام (U.S. Institute for Peace)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، والمنظمة الدولية للهجرة (IOM)، والمنظمات غير الحكومية (NGOs) العراقية. يجب أن تقوم هيئة تنسيقية بتحديد أولويات الجهود والتوفيق بينها لضمان تلبية مجالات الحاجات الحرجة. يجب أيضاً تنسيق هذه النشاطات مع البرنامج الجديد التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي يركّز على ثلاث مبادرات منفصلة إنّما تدعم الواحدة منها الأخرى: حملة إعلامية تسلّط الضوء على منافع المصالحة؛ تيسير

[1] سيرشينج 4 دينار (Searching 4 Dinar)، "الحكومة وقعت وثيقة مشروع في بغداد لتأسيس 'صندوق الإصلاح الاقتصادي'" (The Government Signed a Project Document in Baghdad to Establish 'Economic Reform Fund')، سيرشينج فور دينار *(Searching 4 Dinar)*، 29 يناير/كانون الثاني 2017. اطلع عليه بتاريخ 27 مارس/آذار 2017:
https://search4dinar.wordpress.com/2017/01/29/the-government-signed-a-project-document-in-baghdad-to-establish-economic-reform-fund/

[2] كالبرتسون وآخرون (Culbertson et al.)، 2016.

قيام مجموعات من المجتمع المدني بعقد مناقشات للمجتمع المحلي على نطاق الأمة؛ ومشروع ذاكرة يوثّق سرديات الانتهاكات والفظائع، كقاعدة لاتفاقيات عدالة انتقالية مستقبلية. وتشمل حاجات ملحّة أخرى تم تسليط الضوء عليها من قِبَل الأمم المتحدة وخبراء آخرين المفاوضات بين مجتمعات متضررة محلية وبرامج للاستشارات النفسية كجزء من هذا الجهد الذي ينطلق من القاعدة نحو الأعلى.

12. إطلاق المصالحة الوطنية بسرعة مع خارطة طريق ومجموعة أصدقاء

يجب أن تقترن هذه الجهود على مستوى الشعب في الوقت عينه مع جهد وطني مصمم بتأنٍ ومدعوم من الأمم المتحدة (UN). يتوجب على الحكومة الأمريكية أن تأخذ بزمام المبادرة لتشكيل مجموعة أصدقاء من بلدان متعددة من أجل توفير الدعم الواضح جداً للحكومة العراقية وبعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق لتأسيس خارطة طريق للتسوية الوطنية سيكون من شأنها أن توفر الأمن الأساسي، والعائدات والمعونة الاستيطانية للمناطق السنّية. يمكن صياغة مسودة لخارطة الطريق قبل الانتخابات العراقية الوطنية القادمة، ولكنّ تنفيذ الخطوات الرئيسية، على غرار قانوني العدالة والمساءلة المنقحين، والنقل الإضافي للسلطات إلى المحافظات والقوات الأمنية المحتملة التابعة للمحافظات وحلّ وضع كركوك، قد يتطلب على الأرجح الانتظار إلى حين تشكيل حكومة جديدة. يجب أن تبدأ المحادثات المستدامة المدعومة من الأمم المتحدة على أساس خارطة الطريق. لتحفيز هذه العملية، يمكن ربط التمويل المتعدد السنوات لخطة تنفيذ اتفاقية إطار العمل الاستراتيجية الأمريكية–العراقية باتفاقية حول خارطة طريق وبدء المحادثات.

تعتمد المصالحة جزئياً على المساءلة. يجب مساءلة الأفراد الذين ارتكبوا الفظائع ضد المدنيين وحملوا الأسلحة في وجه حكومتهم – ولكن من دون معاقبة جماعية على تصرفات الأفراد. يجب أن يكون هناك آلية سريعة مؤسسة للمحاكمة وفق الأصول القانونية للمجرمين الذين ارتكبوا جرائم. في الوقت عينه، سيؤدي إصدار عفو والإفراج عن السنّة المسجونين والذين ليسوا متهمين بأي جريمة إلى زيادة ثقة العراقيين السنّة على الفور عند منعطفٍ حرج. على الرغم من أنّ بعض الشيعة قد ينتقدون هذا التدبير الأخير، يملك رئيس الوزراء الأبادي السلطة التنفيذية لإصدار عفو بالتزامن مع تأسيس آليات المساءلة، وقد يكتسب مصداقية كبيرة لدى السنّة الذين يخشون من العمليات الانتقامية والاتهامات من الذين يلومون السنّة جميعهم على الأفعال التخريبية التي اقترفتها الدولة الإسلامية في العراق وسوريا (ISIS).

تقاسم العبء المالي

13. تسريع التمويل

يتوجب على الولايات المتحدة حثّ الأمم المتحدة (UN) والحكومة العراقية للدعوة إلى تسليم التمويل الموعود به كلّه خلال السنة التقويمية الجارية من أجل تمكين تحقيق الاستقرار المعجّل. بالإضافة إلى ذلك، يتوجب تطوير تقديرات واقعية لحاجات التمويل المتسقبلية. إن أموالاً كبيرةً مطلوبةً للاستجابة الإنسانية، وتحقيق الاستقرار، وإعادة إعمار المناطق المحررة في العراق في نهاية المطاف. وفي حين أشارت التوقعات الأوليّة إلى أنّ العراق، باعتباره دولة نفطية، قد يمول جزءاً كبيراً من تحقيق الاستقرار وإعادة الإعمار كلها، عرقل سعر النفط المنخفض والأزمة المالية في العراق ذلك. ستتيح موارد العراق له في نهاية المطاف تحمّل أجزاء أكبر من تكاليف إعادة البناء، ولكن، وبسبب أزمته المالية الحالية يعتمد على التمويل الدولي لتحقيق الاستقرار.[3] يجب اكتشاف آليات تمويل أخرى أيضاً على غرار قروض

[3] عانى العراق من صدمتين اقتصاديتين: تراجع سعر النفط والحرب مع الدولة الإسلامية في العراق وسوريا (ISIS). ومن بين إيرادات العراق، 90 في المئة هي من النفط وتواجه الحكومة فجوة تمويلية بقيمة 18 مليار دولار أمريكي. يشمل قرض صندوق النقد الدولي

إضافية من البنك الدولي (World Bank) والبنك الإسلامي للتنمية (Islamic Development Bank) أو قروض أخرى مع آلية قروض ميسّرة، أو شراكات بين القطاعين العام والخاص لتمويل إعادة بناء البنى التحتية. يتوجب على الولايات المتحدة أن تجدد جهودها للطلب من الجهات المانحة الخليجية (بالأخص المملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة، والكويت، وقَطَر) والتي كانت مترددة في تمويل جهود تحقيق الاستقرار والانتعاش في العراق لأنّ كان لديها شكوك بشأن النفوذ الإيراني، ومخاوف بشأن قدرات رئيس الوزراء الأبادي من حيث المصالحة، ومخاوف بشأن فساد الحكومة العراقية.[4] على الرغم من ذلك، وفّرت المملكة العربية السعودية 500 مليون دولار أمريكي في بداية الصراع، ووفرت الإمارات العربية المتحدة 50 مليون دولار أمريكي، ووفرت الكويت مؤخراً تمويلاً لحالات الطوارئ للموصل بالإضافة إلى تأخير مدفوعات التعويضات المستحقة من العراق عن حرب الخليج في العام 1991. يتوجب على البنك الدولي توفير المساعدة التقنية للحكومة العراقية لتطوير توقع للاستثمار في إعادة البناء العراقية يصف مشاريع إعادة البناء المحددة التي يجب الطلب من الجهات المانحة، بما فيها بلدان الخليج، تمويلها: وعلى وجه الخصوص، الطرقات، والجسور، والمحطات الكهربائية، والمستشفيات، والمدارس، ومباني الجامعات.

14. زيادة شفافية التمويل والمساءلة بشأنه

قد يؤدي تأسيس موقع إلكتروني شامل ووضع إجراءات لتتبع كل الهبات من الوعد حتى الالتزام وصولاً إلى التنفيذ إلى زيادة ثقة الجهات المانحة إلى حدٍّ كبيرٍ بأنّه يتم استخدام أموالها للأغراض المرجوة. في الوقت الحالي، يتم الافتقار إلى صورة مركزية لتمويل الجهات المانحة للمساعدة الإنسانية وتحقيق الاستقرار في العراق. يمكن أيضاً السعي وراء زيادة الفعالية لضمان أن المساعدة تحقق الفائدة القصوى. على سبيل المثال، يمكن وضع المزيد من الإجراءات للإبلاغ عن تكاليف المقاولة من الباطن، والحدّ منها بقدر الإمكان. لاحظ مسؤولون في الأمم المتحدة وعراقيون على حد سواء عدم كفاية آليات تمويل الأمم المتحدة والناتج عن النفقات العامة المرتفعة وسلسلات التعاقد من الباطن – على سبيل المثال من وكالة تابعة للأمم المتحدة تتعاقد من الباطن مع أخرى، والتي تتعاقد من الباطن مع منظمة غير حكومية (NGO) أو شركة خاصة للتنفيذ، والتي تتعاقد من الباطن مع منظمة غير حكومية أو شركة خاصة أخرى للتنفيذ. إن هذه الإدارة غير الفعالة للموارد في الاستجابات التي تديرها الأمم المتحدة قد تم توثيقها في دراسات أخرى حول الإدارة المالية لأزمات النزوح. يتوجب على مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (UNOCHA) تطوير آلية إلكترونية مستمرة تتتبّع بشفافية تمويل الجهات المانحة للنشاط الإنساني وتحقيق الاستقرار في العراق، بما في ذلك التزامات التمويل، وكيفية ووقت إنفاق تمويل الجهات المانحة، والهيئات التي تستلم هذا التمويل، ومعايير اختيار المشاريع والبرامج، والاحتساب المحدد للنفقات العامة والتعاقد بالتمرير. قد تدعو الحاجة أيضاً إلى قيام حكومة العراق بالمساعدة في توفير الإبلاغ المصادق عليه والتحقق من عمل المشروع في الموقع أو الإشراف عليهما.

(International Monetary Fund) البالغ 5.34 مليار دولار أمريكي في العام 2016 و1.2 مليار دولار أمريكي في العام 2015 تمويلاً للأشخاص النازحين داخلياً (IDPs) والخدمات الاجتماعية للضعفاء. على الرغم من الانقطاع في الإنتاج وطرقات التجارة الذي ضرب الاقتصاد غير النفطي، نما قطاع النفط بمعدل 13 في المئة في العام 2015 و20 في المئة في العام 2016.

[4] هاردن لانج ومعاذ الواري (Hardin Lang and Muath Al Wari)، "بعد التحرير: تقييم جهود تحقيق الاستقرار في مناطق العراق المطهرة من الدولة الإسلامية" (After Liberation: Assessing Stabilization Efforts in Areas of Iraq Cleared of the Islamic State)، مركز التقدم الأمريكي (Center for American Progress)، 26 يوليو/تموز 2016. اطلع عليه بتاريخ 27 مارس/آذار 2017: https://www.americanprogress.org/issues/security/reports/2016/07/26/141814/after-liberation/

التطلّع قدماً

ليس العراق حالة ميؤوس منها. إنه بلد يتمتّع بثروة من القدرات البشرية، والموارد الطبيعية والتراث العالمي. برهن العراقيون عن عزمٍ كبيرٍ ودهاء في محاربة الدولة الإسلامية في العراق وسوريا (ISIS) والتنسيق مع التحالف (Coalition) ومجتمع المعونة الدولي. أظهرت المجتمعات العراقية كرم أخلاق باستضافة عراقيين آخرين نازحين بسبب القتال والاضطهاد وبعد العقود الأخيرة من انعدام الاستقرار، يُعتبر عدد من العراقيين على استعداد لاتخاذ خطوات من أجل الدفع ببلدهم قُدُماً. على الرغم من ذلك، لا يستطيع العراقيون تحقيق ذلك بمفردهم – فالاستقرار في العراق، والاستقرار الناتج عن ذلك في أماكن أخرى في الشرق الأوسط، يعتمد على قيادة ناشطة ودعم مالي وتقني من الولايات المتحدة وأعضاء التحالف الآخرين، والدول الخليجية المجاورة، ونظام الأمم المتحدة. في هذا التقرير، كان هدفنا توفير مجموعة من الخطوات الهادفة التي يمكن أن تبني الأساس لهذه الأغراض وتؤمن الزخم باتجاهها. ولكن من دون تقدّمٍ سريعٍ في هذه المجالات الأساسية، يواجه العراق خطر الانتقال إلى انعدام الاستقرار من جديد، مع تداعيات ناتجة بالنسبة لأمن جيران العراق وحلفائه.

المراجع المُختارة

Amnesty International, *Punished for Daesh's Crimes: Displaced Iraqis Abused by Militias and Government Forces*, New York, October 18, 2016.

Arango, Tim, and Helene Cooper, "U.S. Investigating Mosul Strikes Said to Have Killed up to 200 Civilians," *New York Times*, March 29, 2017.

Arango, Tim, and Rick Gladstone, "Retaking Mosul from ISIS May Pale to What Comes Next," *New York Times*, October 18, 2016. As of March 16, 2017:
https://www.nytimes.com/2016/10/19/world/middleeast/mosul-iraq-isis.html

Arraf, Jane, "How Ramadi Was Won," *Newsweek*, February 22, 2016.

Browne, Gareth, "Meet the U.S. Volunteers Treating Patients at a Front Line Clinic in Mosul," *Middle East Eye*, December 18, 2016. As of March 24, 2017:
http://www.middleeasteye.net/in-depth/features/meet-volunteers-front-line-clinic-mosul-1822411855

Chairman of the Joint Chiefs of Staff, "Joint Publication 3-07: Stability," United States Department of Defense, August 3, 2016. As of March 27, 2017:
http://www.dtic.mil/doctrine/new_pubs/jp3_07.pdf

Chulov, Martin, "Iraqi Forces Seize Mosul Airport from Isis as Syrian Rebels Take Al-Bab," *Guardian*, February 24, 2017. As of March 24, 2017:
https://www.theguardian.com/world/2017/feb/23/iraqi-forces-storm-mosul-airport-seize-isis

Culbertson, Shelly, Olga Oliker, Ben Baruch, and Ilana Blum. *Rethinking Coordination of Services to Refugees in Urban Areas: Managing the Crisis in Jordan and Lebanon*, RAND, 2016. As of June 12, 2017:
https://www.rand.org/pubs/research_reports/RR1485.html

DeLuce, Dan, and Henry Johnson, "Who Will Rule Mosul?," *Foreign Policy*, April 29, 2016. As of March 27, 2017:
http://foreignpolicy.com/2016/04/29/iraq-isis-sunni-shiite-kurds-fight-mosul/

Dolmari, Mewan, "Nineveh to Be Divided into Eight Provinces: Former Governor," *Kurdistan24*, September 8, 2016. As of March 19, 2017:
http://www.kurdistan24.net/en/news/2e0926ae-87ad-4a8b-a39e-60b9bcc6baec/Nineveh-to-be
-divided-into-eight-provinces—Former-Governor

Erbil Refugee Council, United Nations High Commission for Refugees (UNHCR), Erbil Statistics Directorate, Joint Crisis Coordination Centre, International Organization for Migration (IOM), United Nations Population Fund, United Nations Human Settlements Programme (UN-Habitat), and United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (UNOCHA), *Displacement as Challenge and Opportunity, Urban Profile of Refugees, Internally Displaced Persons and Host Community: Erbil Governorate, Kurdistan Region of Iraq*, May 2016. As of March 28, 2017:
http://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/ErbilUrbanProfilingApril2016English.pdf

Gordon, Michael R., "U.S. Forces Play Crucial Role Against ISIS in Mosul," *New York Times*, February 26, 2017a. As of March 24, 2017:
https://www.nytimes.com/2017/02/26/world/middleeast/mosul-iraq-american-military-role-islamic-state.html

———, "U.S. 'Probably Had a Role' in Mosul Deaths, Commander Says," *New York Times*, March 28, 2017b.

Inter-Agency Information and Analysis Unit and United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA), *Governorate Profile for Ninewa*, December 2010.

Internal Displacement Monitoring Centre, "Iraq: IDPs Caught Between a Rock and a Hard Place as Displacement Crisis Deepens," June 30, 2015. As of March 27, 2017:
http://www.internal-displacement.org/middle-east-and-north-africa/iraq/2015/iraq-idps-caught-between-a-rock-and-a-hard-place-as-displacement-crisis-deepens

International Organization for Migration (IOM): Iraq Mission, "Displacement Tracking Matrix | DTM," UN Migration Agency, March 16, 2017a. Time series October 2016–April 1, 2017. As of March 27, 2017:
http://iraqdtm.iom.int/IDPsML.aspx

———, "Displacement Tracking Matrix: Factsheet #36—Mosul Operations from 17 October to 06 July," 2017. As of July 7, 2017:
http://iraqdtm.iom.int/Downloads/DTM%20Emergency%20Tracking/Mosul%20Crisis/1-Mosul%20Operations%20Factsheets/DTM%20ET%20Mosul%20Operations%20Factsheet%20%2336.pdf

———, "Displacement Tracking Matrix: IDP Locations & Population, January 2014–May 26, 2016," 2016a. As of March 27, 2017:
http://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/Round46_Map_Location_Population_2016_May_26_IOM_DTM.pdf

———, "Iraq Mission: Displacement Tracking Matrix | DTM," UN Migration Agency, March 23, 2017b. As of March 27, 2017:
http://iraqdtm.iom.int/EmergencyTracking.aspx

———, "Ninewa Governorate Profile, May 2015," 2015. As of March 27, 2017:
http://iomiraq.net/reports/ninewa-governorate-profile-may-2015

———, "Returnee Location Assessment Report," *ReliefWeb*, October 2016b. As of March 27, 2017:
http://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/IOM%20DTM%20Returnee%20Location%20Assessment%20Report_October_2016.pdf

Joint Publication 1-02, *Department of Defense Dictionary of Military and Associated Terms*, as amended through March 15, 2012, Washington, D.C.: Joint Chiefs of Staff, 2012.

Jones, Rupert, "News Transcript: Department of Defense Press Briefing by Maj. Gen. Jones via Teleconference from Baghdad, Iraq," U.S. Department of Defense, February 15, 2017. As of March 27, 2017:
https://www.defense.gov/News/Transcripts/Transcript-View/Article/1084947/department-of-defense-press-briefing-by-maj-gen-jones-via-teleconference-from-b?source=GovDelivery

Kalin, Stephen, "Iraqi Military Freezes Civilians' Return to Ramadi over Mine Deaths," Reuters, April 24, 2016. As of March 24, 2017:
http://www.reuters.com/article/us-mideast-crisis-iraq-ramadi-idUSKCN0XL0OL

Kossov, Igor, "Mosul's Growing Humanitarian Crisis as Bad as Feared," *USA Today*, March 15, 2017. As of March 24, 2017:
http://www.usatoday.com/story/news/world/2017/03/15/mosul-refugees-iraq-camps/99137150/

Kurdistan Region of Iraq Erbil Governorate, *Displacement as Challenge and Opportunity, Erbil Profile*, April 2016.

Lang, Hardin, and Muath Al Wari, "After Liberation: Assessing Stabilization Efforts in Areas of Iraq Cleared of the Islamic State," Center for American Progress, July 26, 2016. As of March 27, 2017: https://www.americanprogress.org/issues/security/reports/2016/07/26/141814/after-liberation/

Mamouri, Ali, "Is It Time for a National Settlement in Iraq?," *Al-Monitor*, November 9, 2016. As of March 27, 2017:
http://www.al-monitor.com/pulse/en/originals/2016/11/national-reconciliation-iraq-shiite-kurd-sunni.html

McCoy, Terrence, "ISIS Just Stole $425 Million, Iraqi Governor Says, and Became the 'World's Richest Terrorist Group,'" *Washington Post*, June 12, 2014.

"Mosul Battle: Iraq Forces 'Retake' University from IS," *BBC News*, January 14, 2017. As of March 24, 2017:
http://www.bbc.com/news/world-middle-east-38623671

"Mosul Battle: Triple Car Bomb Attack Kills 23 at Market," *BBC News*, December 22, 2016. As of March 28, 2017:
http://www.bbc.com/news/world-middle-east-38406631

Neurink, Judit, "Tikrit University Brings Life Back to Saddam's Hometown," *Rudaw*, June 6, 2016. As of May 1, 2017:
http://www.rudaw.net/english/middleeast/iraq/060620161

Organisation for Economic Cooperation and Development, "Humanitarian Assistance," 2016. As of March 27, 2017:
http://www.oecd.org/dac/stats/humanitarian-assistance.htm

Osgood, Patrick, Rawaz Tahir, and *Iraq Oil Report* staff, "IS Use of Human Shields Complicated Mosul Offensive," Iraq Oil Report, March 31, 2017. As of March 31, 2017:
http://www.iraqoilreport.com/news/use-human-shields-complicates-mosul-offensive-21900/

O'Toole, Megan, "How Will Mosul Rise from the Ashes of Battle?," *Al Jazeera*, November 12, 2016. As of March 27, 2017:
http://www.aljazeera.com/indepth/features/2016/11/mosul-rise-ashes-battle-161112100900149.html.

Partland, Lily, and Simon Edmunds, *Over a Million Children Living Under ISIS in Iraq Have Missed Out on Education: Save the Children*, Save the Children, November 6, 2016.

"Press Briefing by Press Secretary Josh Earnest and Special Envoy for the Global Coalition to Counter ISIL, Brett McGurk," White House: Office of the Press Secretary, December 13, 2016. As of March 24, 2017:
https://obamawhitehouse.archives.gov/the-press-office/2016/12/13/press-briefing-press-secretary-josh-earnest-and-special-envoy-global

"Press Conference by SPE [Special Presidential Envoy] Mcgurk in Baghdad, Iraq," U.S. Department of State, October 25, 2016. As of March 28, 2017:
https://2009-2017.state.gov/s/seci/263568.htm

Quinlivan, James T., "Burden of Victory: The Painful Arithmetic of Stability Operations," *RAND Review*, Vol. 27, No. 2, Summer 2003, p. 200.

———, "Force Requirements in Stability Operations," *Parameters*, Vol. 25, No. 4, 1995, pp. 59–60.

Rasheed, Ahmed, "Islamic State Readies for Close Combat in Alleyways of West Mosul," Reuters, February 17, 2017. As of March 27, 2017:
http://www.reuters.com/article/us-mideast-crisis-iraq-mosul-idUSKBN15W1GY

REACH, *Assessment of Eight Hard-to-Reach Areas in Iraq, 2015–2016*, June 2016. As of March 27, 2017:
https://www.sheltercluster.org/sites/default/files/docs/reach_irq_report_assessment_of_eight_hard-to-reach_areas_in_iraq_july_2016.pdf

Reuters, "Mosul's East Begins to Bustle but Healing a Long Way Off," *New York Times*, March 24, 2017. As of March 28, 2017:
https://www.nytimes.com/reuters/2017/03/24/world/middleeast/24reuters-mideast-crisis-iraq-mosul-residents.html?_r=0

Robinson, Linda, Todd Helmus, Raphael Cohen, Ali Nader, Andrew Radin, Madeline Magnuson, and Katya Migacheva, *Assessment of the Politico-Military Campaign to Counter ISIL and Options for Adaptation*, Santa Monica, Calif.: RAND Corporation, 2016.

———, *Modern Political Warfare: Current Practices and Possible Responses*, Santa Monica, Calif.: RAND Corporation, forthcoming.

Rudaw, "Abadi Promises Mosul Leaders Decentralized Governance After Liberation," July 26, 2016. As of April 10, 2017:
http://rudaw.net/english/middleeast/iraq/260720161

Sattar, Omar, "How Iraq's PMU Law Is Disrupting National Unity Efforts," *Al Monitor*, December 14, 2016. As of March 27, 2017:
http://www.al-monitor.com/pulse/originals/2016/12/national-settlement-pmu-law-iraq.html#

Searching 4 Dinar, "The Government Signed a Project Document in Baghdad to Establish 'Economic Reform Fund,' " *Searching 4 Dinar*, January 29, 2017. As of March 27, 2017:
https://search4dinar.wordpress.com/2017/01/29/the-government-signed-a-project-document-in-baghdad-to-establish-economic-reform-fund/

Sphere Project, "The Sphere Handbook." As of March 24, 2017:
http://www.spherehandbook.org/

Stabilisation Unit, "The UK Government's Approach to Stabilisation," UK Foreign and Commonwealth Office, UK Ministry of Defence, and UK Department for International Development, May 2014. As of March 27, 2017:
http://www.sclr.stabilisationunit.gov.uk/attachments/article/520/TheUKApproachtoStabilisationMay2014.pdf

"UN Agency Cuts Food Aid to 1.4 Million Displaced Iraqis," *Al Jazeera*, January 28, 2017. As of March 28, 2017:
http://www.aljazeera.com/news/2017/01/food-aid-displaced-iraqis-170128051248193.html

UN Assistance Mission for Iraq, "Briefing to the Security Council by Srsg for Iraq Ján Kubiš; New York, 9 November 2016 [En/Ar]," *ReliefWeb*, November 9, 2016. As of March 24, 2017:
http://reliefweb.int/report/iraq/briefing-security-council-srsg-iraq-j-n-kubi-new-york-9-november-2016-enar

United Nations Children's Fund (UNICEF), "Humanitarians Fear for the 750,000 Civilians in Western Mosul," January 24, 2017a. As of March 24, 2017:
https://www.unicef.org/media/media_94438.html

———, "Reaching Children in Iraq," February 10, 2017b. As of March 24, 2017:
https://www.unicef.org/infobycountry/iraq_74784.html

United Nations Development Programme (UNDP) in Iraq, "About Iraq," 2017. As of March 24, 2017:
http://www.iq.undp.org/content/iraq/en/home/countryinfo.html

———, *Funding Facility for Immediate Stabilization: Quarterly Progress Report, Q3—Year 2016*, 2016a.

———, “Tikrit: A Stabilization Success Following Liberation from ISIL,” July 20, 2016b. As of March 27, 2017:
http://www.iq.undp.org/content/iraq/en/home/ourwork/Stabilization/our-stories/stabilization-in-tikrit.html

United Nations High Commission for Refugees (UNHCR): The UN Refugee Agency, *UNHCR Policy on Refugee Protection and Solutions in Urban Areas*, September 2009. As of March 28, 2017:
http://www.unhcr.org/4ab356ab6.pdf

United Nations Humanitarian Country Team, “2016 Humanitarian Response Plan: Iraq,” United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, December 2015. As of March 27, 2017:
http://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/final_iraq_2016_hrp.pdf

United Nations Human Settlements Programme (UN-Habitat), *City Profile of Mosul, Iraq: Multi-Sectoral Assessment of a City under Siege*, October 2016. As of June 14, 2017:
https://unhabitat.org/city-profile-of-mosul-iraq-a-city-under-siege/

———, *Mosul Data & Mapping Portal: Physical Damage Assessment*, January 31, 2017a.

———, *Rapid Situation Assessment: Living Conditions on the Right Bank of Mosul*, February 2, 2017b.

United Nations Iraq, “UN Casualties Figures for Iraq for the Month of December 2016,” January 3, 2017a. As of March 27, 2017:
http://www.uniraq.org/index.php?option=com_k2&view=item&id=6611:un-casualties-figures-for-iraq-for-the-month-of-december-2016&Itemid=633&lang=en

———, “UN Casualties Figures for Iraq for the Month of January 2017,” February 2, 2017b. As of March 27, 2017:
http://www.uniraq.org/index.php?option=com_k2&view=item&id=6725:un-casualties-figures-for-iraq-for-the-month-of-january-2017&Itemid=633&lang=en

———, “UN Casualty Figures for Iraq for the Month of November 2016,” December 2, 2016c. As of March 27, 2017:
http://www.uniraq.org/index.php?option=com_k2&view=item&id=6455:un-casualty-figures-for-iraq-for-the-month-of-november-2016&Itemid=633&lang=en

———, “UN Casualty Figures for Iraq for the Month of October 2016,” November 1, 2016a. As of March 27, 2017:
http://www.uniraq.org/index.php?option=com_k2&view=item&id=6267:un-casualty-figures-for-iraq-for-the-month-of-october-2016&Itemid=633&lang=en

———, “Unicef: Iraq Crisis Flash Update #1: Mosul Response 17–31 October 2016,” November 2, 2016b. As of March 24, 2017:
http://uniraq.org/index.php?option=com_k2&view=item&id=6278:unicef-iraq-crisis-flash-update-1-mosul-response-17-31-october-2016&Itemid=626&lang=en

United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (UNOCHA), *Iraq Humanitarian Response Plan*, June 2015. As of March 24, 2017:
http://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/2015-Iraq-Humanitarian-Response-Plan%20%281%29.pdf

———, “Iraq: Mosul Humanitarian Response Situation Report #7, (7–13 November 2016) [En/Ar/Ku],” *ReliefWeb*, November 14, 2016b. As of March 24, 2017:
http://reliefweb.int/report/iraq/iraq-mosul-humanitarian-response-situation-report-7-7-13-november-2016-enarku

———, *Mosul Flash Appeal*, July 20, 2016a. As of March 24, 2017:
https://docs.unocha.org/sites/dms/Iraq/mosul_flash_appeal_final_web%20(1).pdf

UN News Centre, "Humanitarian Crisis in Mosul Could Outlive Iraqi Military Operations, Senior UN Official Warns," United Nations, 2017. As of March 27, 2017:
http://www.un.org/apps/news/story.asp?NewsID=55948#.WJtkEBiZMmJ

UN Refugee Agency, "UNHCR Mosul Weekly Protection Update," United Nations, March 11–17, 2017. Time series reports October 2016–April 2017. As of March 27, 2017:
http://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/UNHCR%20Mosul%20Weekly%20Protection%20Update%2011-17%20Mar.pdf

United States Agency for International Development (USAID) Iraq and Governance Strengthening Project—Taqadum, *Special Report on Ninewa: Post-Conflict Actions Taken in Liberated Areas*, September 2016.

"Update on Campaign Against ISIL: Special Briefing by Brett Mcgurk, Special Presidential Envoy for the Global Coalition to Counter ISIL," U.S. Department of State, October 6, 2016. As of March 28, 2017:
https://2009-2017.state.gov/r/pa/prs/ps/2016/10/262934.htm

World Bank, *Republic of Iraq: Decentralization and Subnational Service Delivery in Iraq: Status and Way Forward*, March 2016. As of March 27, 2017:
http://documents.worldbank.org/curated/en/583111468043159983/pdf/Iraq-Decentralization-JIT-Assessment-Report-March-2016-FINAL.pdf

تبحث هذه الدراسة في الحاجات الإنسانية وحاجات تحقيق الاستقرار في العراق، من خلال دراسة حالة حول الموصل، وتقدم توصيات حول التدابير الفورية لتحقيق الاستقرار بعد العمليات العسكرية لتحريرها من الدولة الإسلامية في العراق وسوريا (ISIS). ترتكز الدراسة إلى جمعٍ للبيانات ومراجعتها؛ وزيارات إلى العراق؛ وأكثر من 50 مقابلة معمّقة مع مجموعة من المسؤولين الأولين الرئيسيين. نظر فريق البحث في الحاجات الإنسانية، والتداعيات الأمنية، والبنى التحتية والخدمات، والحوكمة والمصالحة. ستؤثّر هذه النشاطات جميعها على تحقيق الاستقرار الفوري في الموصل، والعراق على نطاق أوسع، بما في ذلك ما إذا كان باستطاعة المدنيين العودة إلى ديارهم.

قد تجتاح موجةٌ أخرى من العنف العراق في غضون أشهر في حال لم تكن نشاطات تحقيق الاستقرار صلبة بما يكفي. يجب تعزيز المكاسب التي تحقّقت بالفعل من خلال القتال عن طريق تأمين السلم عبر إجراءات إنسانية وإجراءات تحقيق استقرار ملائمة. تعتمد التدابير اللازمة بشكلٍ كبيرٍ على خطط الحكومة الوطنية في العراق وقراراتها والتنفيذ، كما أيضاً على الدعم والتمويل من المجتمع الدولي. وتشير النتائج التي تم تحقيقها حتى الآن إلى أنّ النجاح ممكن من خلال مجموعةٍ معتدلةٍ وإنّما مُطَبَّقة بعناية من البرامج التي تستفيد من إرادة الجهات الفاعلة المحلية والدولية ومعرفتها.



www.rand.org

$28.00

ISBN-10 0-8330-9859-4
ISBN-13 978-0-8330-9859-7



Arabic Translation
“Making Victory Count After Defeating ISIS: Stabilization Challenges in Mosul and Beyond”
RR-2076/1-RC